جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

معايير المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية للحد من نطاق المراجعة في المصارف العراقية

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية)

Internal Audit Standards and it's Role in Enhancing the External Auditor's Confidence in the Financial Reports to Limit the Scope of the Audit in Iraqi Banks

(A field study on a sample of Iraqi banks)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير العلوم في المحاسبة والتمويل

اعداد الباحث
مهند نزهان محمد

إشراف الأستاذ الدكتور
نصر الدين عبدالكريم الدود عمر

2018 م 1439 هـ

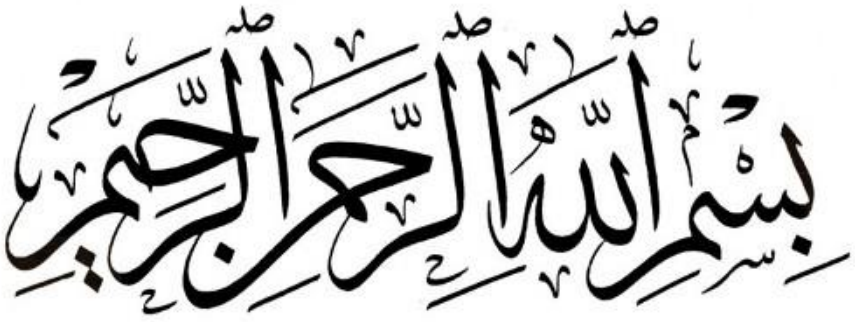
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالى:

﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة ; الآية ﴿٣٢﴾

الاهداء

إلى من غرس في فؤادي الحب والوفاء والدتي العزيزة حبآ و إخلاصا

إلى رمز العطاء والرحمة والتفاني الى الذي كان سبب
وجودي والدي العزيز رحم الله رحمه الله

إلى من كانت تضيء لي الطريق وتساندي لأصل الى ما انا زوجتي العزيزة

الى من افتقدهم قلبي وفؤادي اطفالي رحمهم الله

إلى استاذي الفاضل الدكتور نصرالدين عبدالكريم الدود عمر اعتزازا

إلى السند المتين والركن الحصين ادامهم الله عزا وذخرا اخي

إلى كل من علمني وشاركني طلب العلم ومد لي يد العون
اللهم اجزيهم بالإحسان احسانا وبالخير جنان ورضوانا أساتذتي وزملائي

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصـــــــلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه أجمعين... بعد الله سبحانه وتعالى الشكر لجمهورية السودان وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا متمثلة بكلية الدراسات العليا وكلية الدراسات التجارية.

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وعميق العرفان الى استاذي الفاضل والعالم الجليل الأستاذ الدكتور **(نصرالدين عبدالكريم الدود عمر)** أستاذ المحاسبة بكلية التجارة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – لتفضل بالأشراف على رسالتي، ولما قدمة من نصائح وارشادات ولما ضحى به من وقته الثمين في متابعة وقـراءة رسالتي، أسال الله الباري عز وجل أن يجازيه خير الجزاء وأن يمن عليه بالصحة والعمر المديد.

ولا أجد من الكلمات مـا أعبر بها عن أصدق آيات الشكر والامتنان والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور (علي إبراهيم حسين) والدكتور (صدام محمد محمود) كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة تكريت لما بذلوه من جهد صادق في التوجيه العلمي السديد ولما شملتني به من خلق كريم ودعم معنوي، مما كان لهم عظيم الأثر في انجاز هذه الرسالة، داعيا لها الله العالي القدير بالتوفيق والعمر المديد، وأن يجزيهما عني خير الجزاء. كما يتشرف الباحث بتقديم آيات الشكر والعرفان والتقدير الى (الدكتور وسام علي حسين). كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية التجارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أساتذة الباحث ومعلميه والذي تعلم على أيديهم ونهل من خبراتهم فلهم كل الاحترام والتقدير والوفاء الجميل. كما لا يفوتني ان اشكر الموظفين في مكتبة الكلية لما قدموه من عون في المصادر.

المستخلص

تناولت الدراسة معايير المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية للحد من نطاق المراجعة في المصارف العراقية ، وانعكاس ذلك على مدى نطاق عمل المراجع الخارجي وللتعرف على مدى الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية، وهدفت الدراسة الى بيان ماهيه معايير المراجعة الداخلية وابعادها واجراءات والعوامل المؤثرة بها وبيان عوامل تعزيز ثقه المراجع الخارجي بالتقارير المالية وموقع معايير المراجعة الداخلية في تعزيز هذه الثقة والتعرف على نطاق عمل المراجع الخارجي ومحدداته ودور معايير المراجعة الداخلية من جهة وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية من جهة اخرى في تحديد وصياغة ذلك النطاق، وتمثلت مشكلة الدراسة ان معظم المصارف تعاني من قلة اهتمام المراجع الداخلي بأهمية تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند إعداد التقارير المالية مما ينعكس سلباً على وضوح ومصداقية التقارير المالية والذي يؤدي إلى عدم تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية. وهذا يؤدي الى تقليص دور نظام المراجعه الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي والذي ينعكس سلباً على محدودية الاجراءات نتيجة لضعف تلك الثقة، وكما اختبرت الدراسة عدد من الفرضيات منها، هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد معايير المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، والدراسة الميدانية من اجل الحصول على البيانات الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالدراسة ومتغيراتها تم تصميم استمارة استبيان مع مراعات متغيرات البحث، ومجتمع الدراسة المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجين الذين يتم الاستعانة بهم من المكاتب الخارجية، قام الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Spss) لتحليل نتائج هذا البحث وبيانات استمارة الاستبانة المستخدمة واتخاذ الاساليب الإحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية لاختبار مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (t) الجدولية.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أن تطبيق معايير المراجعة الداخلية يمثل الإجراء الواجب إتباعه لجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوق بها من قبل المراجع الخارجي بشكل عام، ومتخذي القرار بشكل خاص، وإقناعهم بنتائجها، بالإضافة إلى أن قيام المراجع الداخلي بواجبات عملية المراجعة الداخلية، يعد عملاً مكملاً ومساعداً لعمل المراجع الخارجي، حيث أن كل من المراجعة

الداخلية، والمراجعة الخارجية، يمثل نظام المراجعة فعال، يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية، كما أن وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية يعني إقلال المراجع الخارجي لعدد الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، حيث أن ادخال ثقة المراجع الخارجي في النموذج المقترح، مع بقاء معايير المراجعة الداخلية متغير مستقل، أدى إلى ظهور نتائج إيجابية تمثلت في ارتفاع معامل التحديد ليبلغ (0.85) (R2)، أي أن ما مقدار (0.85) من التغير الحاصل في نطاق العمل الخارجي مفسر بمعايير المراجعة الداخلية وهذا الارتفاع ناجم عن إدخال ثقة المراجع الخارجي كمتغير وسيط، (إثبات الفرضية الرئيسية الرابعة، القائلة بأن: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية).

وتوصلت الدراسة الى عدد من التوصيات منها إنشاء جهة مراجعة مستقله لمتابعة تطبيق معايير المراجعة المهنية وقياسها في المصارف العراقية، بحيث تصبح هذه المعايير مقبولة قبولا عاماً في البيئة المصرفية، سن القوانين التي تلزم المراجعين الخارجيين بإتباع نظام خاص لنظام المراجعة جودة أعمال المراجعة الداخلية، ان القائمين على الحسابات اعتماد الدقة في إعداد التقارير المالية، لتحقيق جانبين، هما : الدقة في العمل، و زيادة ثقه المراجع الخارجي بالتقارير المعتمدة.

Abstract

The study examined the internal auditing standards and its role in enhancing the external auditor's confidence and in the financial reports to limit the scope of the Audit in Iraqi banks. Of that reflect in the scope of the work of the external auditor and to identity the extent of compliance with the internal auditing standards. The study aimed to clarify the internal audit standards and their dimensions, procedures and factors. Enhancing the external auditor's confidence in the financial reports and the location of the internal audit standards in enhancing this confidence, identifying the scope and determinants of the work of the external auditor and the role of the internal audit standards on the one hand and the auditor's confidence in the financial reports On the other hand, in defining and formulating that scope, The problem of the study was that most banks suffer from the lack of interest of the internal auditor in the importance of applying the internal auditing standards in the preparation of financial reports, which negatively affects the clarity and credibility of financial reports, which leads to the lack of strengthening the auditor's confidence in the financial reports. This leads to a reduction in the role of the internal audit system from the point of view of the external auditor, which is reflected negatively on the limited procedures due to the weakness of that confidence. The study also tested a number of hypotheses; there is a statistically relationship between of the internal audit standards and the external auditor's confidence in the financial reports. There is a statistically relationship between of the internal audit standards in the scope of the external auditor's work, which centralizes the external auditor's confidence in the financial reports, the field study to obtain data on the study information And their variants a questionnaire was designed with regard to search variables, The researcher used the statistical program (Spss) to analyze the results of this research and the questionnaire form used and to take the descriptive statistical methods and the frequency distributions to test the extent to which internal auditing standards, arithmetic averages, standard deviations and the value of (t).

The study found a number of results that the application of the internal auditing standards is the procedure must be followed to make the information contained in the financial reports reliable by the external auditor in general and the decision makers in particular, and to convince them of their results. In addition, as an integral part of the work of the External Auditor, as both

internal audit, external audit, the audit system is effective, aimed at providing the necessary information. A good system of internal auditing means that the external auditor has fewer external tests, and that there is a statistically relationship between the dimensions of the internal audit standards in the scope of the external auditor The external auditor's confidence in the proposed model, while internal audit standards remained independent, led to positive results in the high coefficient of determination to (R2) (0.85), which is (0.85) of the change in the scope of external work is explained by the internal audit standards and this increase is due to the introduction of the external auditor's confidence as an intermediate variable, (proving the fourth main hypothesis that there is a statistically relationship between the dimensions of the internal audit standards in the scope The work of the external auditor has centralized the auditor's confidence in the financial reports).

The study reached a number of recommendations from, establishing an independent Audit body to follow up and measuring the standards of professional auditing in Iraqi banks. External auditors are required to follow a special system of auditing system quality of internal audit work, the accountants to adopt the accuracy of financial reporting, to achieve two aspects: accuracy of work, and increase the external auditor's trust in the approved reports.

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	و
فهرست الموضوعات	ح
فهرست الجداول	ي
فهرست الاشكال	ل
فهرست الملاحق	م
المقدمة	
اولا: الاطار المنهجي	2
ثانيا: الدراسات السابقة	9
الفصل الاول: المراجعة الداخلية	
المبحث الأول: المرتكزات الفكرية للمراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني	21
المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في المصارف وأهميتها	55
الفصل الثاني: المراجعة الخارجي للتقارير المالية	
المبحث الأول: الإطار الفكري والفلسفي للمراجع الخارجي	65
المبحث الثاني: المدخل المعرفي للتقارير المالية	95
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: المصارف العراقية	116
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	129

الخاتمة النتائج والتوصيات	
أولاً: النتائج	212
ثانياً: التوصيات	222
ثالثا: التوصية للبحوث المستقبلية	223
قائمة المصادر والمراجع	225
الملاحق	

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.1.1	جدول المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجع الداخلي	35
2.2.3	مقياس أداة الدراسة – استمارة الاستبيان	136
3.2.3	الصدق الداخلي لأبعاد معايير المراجعة الداخلية	138
4.2.3	الصدق الداخلي لأبعاد ثقة المراجع الخارجي	139
5.2.3	الصدق الداخلي لأبعاد نطاق عمل المراجع الداخلي	140
6.2.3	معامل الفاكورنباخ الكلي	141
7.2.3	معامل الفاكورنباخ لأبعاد الدراسة	141
8.2.3	التوزيع الطبيعي للدراسة	142
9.2.3	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر	144
10.2.3	توزيع أفراد العينة وفق مقياس المؤهل العلمي	145
11.2.3	توزيع أفراد العينة وفق مقياس سنوات الخبرة	147
12.2.3	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	148
13.2.3	توزيع أفراد العينة وفق المستوى الوظيفي	150
14.2.3	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والوزن النسبي لأبعاد المتغير المستقل معايير المراجعة الداخلية	152
15.2.3	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأبعاد والوزن النسبي لأبعاد معيار المراجعة الداخلية	161
16.2.3	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والوزن النسبي لأبعاد المتغير الوسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية	162
17.2.3	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأبعاد والوزن النسبي لأبعاد ثقة المراجع الخارجي	166
18.2.3	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والوزن النسبي لأبعاد المتغير التابع نطاق عمل المراجع الخارجي	167
19.2.3	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأبعاد والوزن النسبي لأبعاد نطاق عمل المراجع الخارجي	173

20.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معايير المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية	176
21.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار الاستقلالية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها	177
22.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار الحرفية المهنية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها	180
23.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار نطاق العمل وثقة المراجع الخارجي بأبعادها	183
24.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها	185
25.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها	188
26.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معايير المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها	191
27.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار الاستقلالية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها	192
28.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار الحرفية المهنية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها	195
29.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار نطاق العمل ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده	198
30.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار اداء وظيفة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده	201
31.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين معيار ادارة المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده	204
32.2.3	علاقة الارتباط والأثر بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي	207
34.2.3	نتائج اختبار الفرضية نطاق عمل المراجع الخارجي	208
35.2.3	نتائج التأثير المباشر والغير مباشر بين متغيرات البحث	208

فهرست الاشكال

رقم الشكل	عناوين الشكل	رقم الصفحة
1	مخطط الدراسة الافتراضي	7
1.1.1	تطوير المعايير طبيعة المراجعة الداخلية	34
2.1.2	مجالات اعتماد المراجع الخارجي على المراجعين الداخليين	84
3.1.2	ملخص لجوانب استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجعة الداخلية	91
4.1.2	مقارنة عامة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي	92
5.2.2	مستخدمو المعلومات المحاسبية	105
6.2.2	اغراض مستخدمو التقارير المالية	107
7.1.3	هيكل الجهاز المصرفي العراقي	122
8.2.3	التوزيع الطبيعي للاستمارة	143
9.2.3	نسبة أعمار أفراد العينة	145
10.2.3	نسبة المؤهل العلمي لأفراد العينة	146
11.2.3	نسبة سنوات الخبرة لأفراد العينة	148
12.2.3	نسبة التخصيصات العلمية	149
13.2.3	نسبة المستوى الوظيفي	151
14.2.3	التأثير المباشر والجزئي لمعاير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي بتوسيط ثقة المراجع الخارجي	210

فهرست الملاحق

رقم المحلق	الموضوع	رقم الصفحة
1	استمارة الاستبانة	236
2	محكمو الاستبانة	245

المقدمة

الاطار المنهجي والدراسات السابقة

يحتوي على الاتي:

اولا: الاطار المنهجي

ثانيا: الدراسات السابقة

أولا: الإطار المنهجي

1: تمهيد

أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب العصر الحالي إلى زيادة أعداد وأحجام المصارف على اختلاف أنواعها وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها لغرض تحقيق أهدافها المنشودة فضلاً عن ذلك تَعَقُّد المشاكل الإدارية الناجمة عن ممارستها للأنشطة المختلفة، الأمر الذي جعل من المراجعة الداخلي أمراً حتمياً تفتضيه طبيعة الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المالية المتاحة لها، فالنجاح الذي تسعى إليه المصارف يكون أساسه البيئة الخصبة والعلاقة الجدلية بين الفرد والمصرف، فعندما تصبح المصرف جزءاً من الفرد يعود نجاحها بالنفع على الفرد وهذا يتحقق بالاعتماد على سيادة القانون والنظام والعدالة بين الأفراد.

استناداً إلى ذلك عدت المراجعة أحد الموضوعات المهمة التي تحظى باهتمام كبير من لدى المصارف بعد سلسلة الانهيارات التي حدثت في الكثير من المصارف وخاصة في الدول المتقدمة. الأمر الذي دفع المصارف على اختلاف أنواعها الاهتمام بمعايير المراجعة الداخلية كمرشد أساسي لقياس العمليات والإحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمصارف ونتائج إعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين منها وتعتبر في نفس الوقت القاعدة والقانون الذي يسترشد به المحاسبون لإنجاز أعمالهم المحاسبية. وقد أسفرت السياسات ذات الصلة بانفتاح المصارف والتوجه نحو عولمتها في السنوات الأخيرة إلى زيادة عناية حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في المصارف بالتقارير المالية ولاسيما التقارير المالية التي يضمن إعدادها بشكل دقيق ويتم مراجعتها بحث توفر معلومات دقيقة يمكن الوثوق بها تتسم بالملائمة وإمكانية الاعتماد، الأمر الذي أدى إلى عناية الجهات المعنية في الكثير من دول العالم.

وتميز دور المراجعة الداخلية في فحص وتقويم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية للمصارف والذي يفترض أن يبنى على مقومات وأسس مهمة متمثلة بوجود معايير المراجعة الداخلية تتم على أساسها عملية المراجعة في المصارف، فالمعايير تعد النموذج الواجب اتباعه اثناء اداء مهمة المراجعة وتحدد المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالمراجعة.

وان تطبيق معايير المراجعة الداخلية يمثل الإجراء الواجب إتباعه لجعل المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوقٌ بها من قبل المراجع الخارجي بشكل عام ومتخذي القرار بشكل خاص، وإقناعهم

بنتائجها، ويتبين فيها خاصية المصداقية والتي تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وان درجة الوثوق بالمعلومات تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات لتنعكس بشكل اساسي في ضيقة او سعة الاجراءات التي يقدم بها المراجع الخارجي لتأكيد صحة واعتماد القوائم والتقارير المالية.

2: مشكلة البحث

المراجعة الداخلية هي جزء من التنظيم الاداري للمصارف تهدف في عملها الى حماية الاصول والتحقق من سير العمل والالتزام بالسياسات الادارية المرسومة وسلامة الانظمة المحاسبية وصحة المعلومات التي تقدم للإدارة وكذلك تساعد مراقب الحسابات في انجاز مهمته، وهذا يتطلب منها أداءً رفيعاً بمستوى تلك المهام الملقاة على عاتقها وعليه فأن مشكلة البحث تتمثل في قياس مستوى اداء وحدات المراجعة الداخلية ومدى التزام المراجع الداخلي بتطبيق معايير المراجعة عند اعداد التقارير ومدى انعكاس ذلك على ثقة المراجع الخارجي.

تعاني معظم المصارف من قلة اهتمام المراجع الداخلي بأهمية تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند إعداد التقارير مما ينعكس سلباً على وضوح ومصداقية التقارير المالية والذي يؤدي إلى عدم تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية. وهذا يؤدي الى تقليص دور نظام المراجعة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي والذي ينعكس سلباً على محدودية الاجراءات نتيجة لضعف تلك الثقة.

علية يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي كما يلي، الى أي مدى يعزز التزام المراجع الداخلي بتطبيق معايير المراجعة الداخلية من ثقة المراجعة الخارجي بالتقارير المالية في المصارف العراقية؟

وبناء على التساؤلات الرئيسية للدراسة يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1:هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد معايير المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية؟

2:هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد معايير المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي؟

3: هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي؟

4: هل هنالك من تأثير ابعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية؟

3: أهمية البحث:

أ: الاهمية العلمية

تنبع أهمية البحث العلمية من أهمية معايير المراجعة الداخلية ومن خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في المحافظة على أصول المصارف وديمومتها وكذلك المضي قدماً بالمصارف من خلال المحافظة على الموارد المالية ورفع كفاءة وفاعلية أنظمة المراجعة وجودتها التي يمكن أن تنعكس على طبيعة الخدمات والمنتجات النهائية على اختلاف أنواعها.

وكذلك أهمية تطبيق أبعاد معايير المراجعة الداخلية الذي يعتبر الركن الأساسي في عمل المراجع الداخلي وعليه يتوقف مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي وخاصة في ظل اتساع نطاق الأعمال التي تمارسها المصارف وتعقدها، الأمر الذي يستدعي من المراجع أن يكون على يقين وعلى علم تام بحيثيات هذه الأعمال وسبل معالجتها.

ب: الاهمية العملية

تأتي الأهمية العملية للبحث في المواءمة بين معايير المراجعة الداخلية عند أعداد التقارير المالية وإجراءات المراجعة عليها في المصارف العراقية وبيان مدى موثوقية المراجع الخارجي فيها لتكون ملائمة مع وطبيعة عمل متطلبات الإدارة العليا في المصارف العراقية، وكذلك تتبع اهمية البحث من اهمية مستوى ونطاق ثقه المراجع الخارجي بالتقارير المالية والعوامل المؤثرة في هذه الثقة التي تنعكس في شكل واجراءات وعمل المراجع الخارجي في المصارف عينة المراجعة، حيث ان معايير المراجعة الداخلية تعد من اهم العوامل المؤثرة بالتقارير المالية ومن ثم في اجراءات وعمل المراجعة في المصارف عينة المراجعة، وتأتي هذه الدراسة بعد مرور فترة طويلة قضاها الباحث في أعمال المحاسبة والمراجعة وفي القطاعين العام والخاص، وأيضاً لتحسس مشكلة الدراسة من الواقع العملي ومن خلال العلاقات مع دوائر المراجعة الداخلي في المصارف العراقية.

4: أهـداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على معايير المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز ثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية وانعكاس ذلك في مدى نطاق عمل المراجع الخارجي ويتفرغ من هذا الهدف الرئيسي الاهداف النوعية وذلك من خلال ما يلي:

1. بيان ماهيه معايير المراجعة الداخلية وابعادها واجراءات والعوامل المؤثرة بها.
2. بيان عوامل تعزيز ثقه المراجع الخارجي بالتقارير المالية وموقع معايير المراجعة الداخلية في تعزيز هذه الثقة.
3. التعرف على نطاق عمل المراجع الخارجي ومحدداته ودور معايير المراجعة الداخلية من جهة وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية من جهة اخرى في تحديد وصياغة ذلك النطاق.
4. بيان دور معايير المراجعة الداخلية في تحديد عمل المراجع الخارجي عبر تعزيز ثقة المراجع في البيئة العراقية.
5. التعرف مدى تعزز التزام المراجع الداخلي بتطبيق معايير المراجعة الداخلية من ثقة المراجعة الخارجي بالتقارير المالية في المصارف العراقية.
6. التعرف على مدى التزام المراجع الداخلي بتطبيق معايير المراجعة عند اعداد التقارير ومدى انعكاس ذلك على ثقة المراجع الخارجي.

5: فرضيات البحث

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم الباحث على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي.

الفرضية الرابعة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية.

6: متغيرات البحث

أن المتغير المستقل في هذه الدراسة هو معايير المراجعة الداخلية، أما المتغير الوسيط فهو تعزيز ثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية، أما المتغير التابع فهو نطاق عمل المراجع الخارجي.

7: حدود البحث

أ. الحدود المكانية.

يتحدد البحث بقسم المراجعة الداخلية في المصارف العراقية ومكاتب المراجعة الخارجية المخصصة بمراجعة المصارف.

ب. الحدود الزمانية.

الحدود الزمانية للبحث: **2017.**

ج.الحدود البشرية.

يتحدد البحث على الحدود البشرية بمدير قسم المراجعة وموظف المراجعه ومدير الحسابات وموظف الحسابات في المصارف ومكاتب المراجعة الخارجية المخصصة بمراجعة المصارف.

8: نموذج البحث ومتغيراته

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث وفرضياتها بناء نموذج دراسي متكامل للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات الرئيسة والفرعية ولتقديم تفسيراً لأبعاد المشكلة بهدف تحقيق الأهداف من خلال مجموعة الخطوات التي تشير إلى تصورات وإجابات أولية لفرضيات البحث. وعليه فان البحث سوف يحاول توضيح العلاقة المنطقية بين المتغير (المستقل) ومتغير (الوسيط) ومتغير (التابع)، الذي يعطي تصوراً أولياً عن مجموعة من علاقات الارتباط في أطار المتغيرات.

ولكي يتم فهم المخطط بشكل أكثر تفصيلاً يمكن توضيحه في الشكل (1).

9: نموذج البحث

الشكل مخطط يوضح نموذج البحث:

الشكل (1) مخطط الدراسة الافتراضي

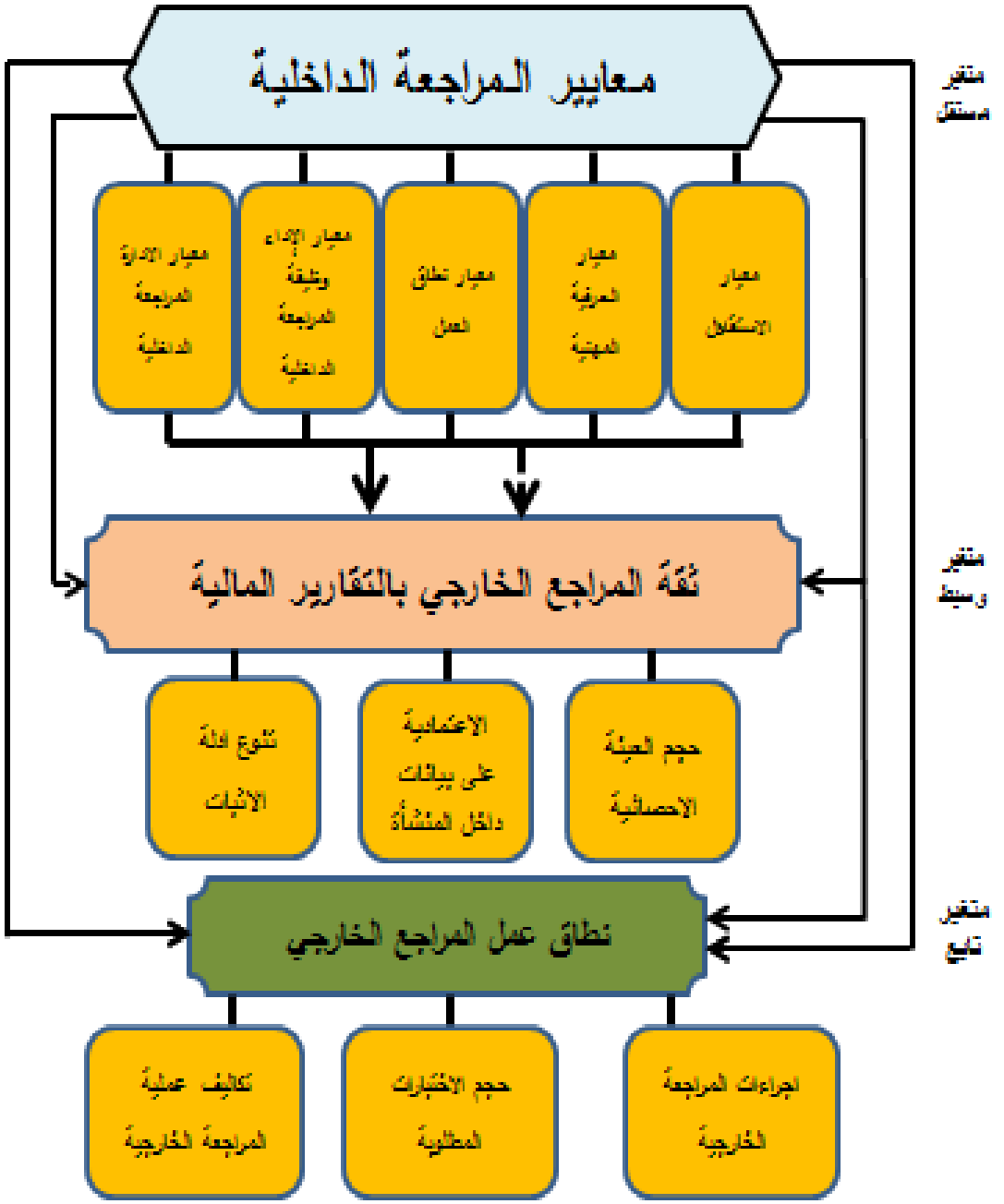

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد الدراسة الافتراضي

10: طرق البحث والتحليل

1- تحليل المعلومات المستقلة من الدراسة الميدانية لواقع عمل قسم المراجع الداخلي في المصارف العراقية عينة البحث في اختبار أحدى فرضيات البحث.

2- قام الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Spss) لتحليل نتائج هذا البحث وبيانات استمارة الاستبانة المستخدمة واتخاذ الاساليب الإحصائية الوصفية والتوزيعات التكرارية لاختبار مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (t) الجدولية.

11: هيكلة الدراسة

تتكون هذا الدراسة من مقدمة وثلاثه فصول وخاتمة ويتكون المقدمة من اولا : الاطار المنهجي و المبحث الثاني: الدراسات السابقة الفصل الأول من مبحثين يستعرض المبحث الأول المرتكزات الفكرية للمراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني والمبحث الثاني المراجعة الداخلية في المصارف وأهميتها، وفي الفصل الثاني يحتوي على مبحثان يستعرض المبحث الأول الإطار الفكري والفلسفي للمراجع الخارجي والمبحث الثاني المدخل المعرفي للتقارير المالية، وفي الفصل الثالث يحتوي على مبحثان يستعرض المبحث الأول المصارف العراقية والمبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات وأخيرا الخاتمة تشمل النتائج والتوصيات، ثم ملاحق البحث بقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

ثانيا:الدراسات السابقة

تمهيد:

بسبب الدور الذي تلعبه معايير المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية للحد من نطاق المراجعة في شتى المجالات فقد اهتم بها عدد من الباحثين من اجل توضيح تعزيز ثقة التعامل بالمعايير في إنشاء التقارير المالية يستعرض الباحث منها ما يلي وهي الدراسات التي تمكنت من الحصول عليها.

1-a study Lowe & Ahlawat (2004):

تناولت الدراسة فحص إمكانية الاستعانة بمصادر خارجية في عملية المراجعة المحاسبي. وهدفت الدراسة إلى بيان موضوعية المراجعة الداخلية في الشركات موضع المراجعة بالنسبة للجهات الخارجية والجهات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، ِ إلى أي مدى يتمتع المراجع الداخلي في الشركات موضع المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن المراجع الداخلي يتمتع بقدر مناسب من الموضوعية والاستقلالية ويؤدي عمله بشكل جيد ومحايد. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن نسبة كبيرة من الجهات الخارجية ترى أن المراجع الداخلي لا يتمتع بقدر كاف من الموضوعية والاستقلالية في الشركات بينما رأت الجهات الداخلية عكس ذلك ترى الشركات موضع الدراسة أن المراجع الداخلي يتمتع بقدر مناسب من الموضوعية والاستقلالية ويؤدي عمله بشكل جيد ومحايد. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تطبيق المعايير الدولية والقواعد التي تضمن استقلالية المراجع الداخلي.

2-a study David (2004):

تناولت الدراسة زيادة القيمة من خلال التنسيق الداخلي والمراجع الخارجي، وهدفت الدراسة إلى البحث في كيفية قيام المراجعين الداخليين بإضافة القيمة عن طريق التنسيق مع المراجعين الخارجيين، ومناقشة أسباب التنسيق مع المراجع الخارجي. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، كيف يمكن تحقيق التنسيق على أفضل وجه بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي؟. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن لدى المراجعين الداخليين الفرصة لإضافة قيمة إلى مؤسستهم من خلال التنسيق مع المراجعين الخارجيين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المراجعون الداخليون يقفون في موقع فريد للمساعدة في تحسين ثقة المستثمرين بعد الأعمال الفاسدة وغير النزيهة لشركات مثل إنرون وورلد كوم، والذي يعد خطوة للمساعدة في تسريع استعادة الثقة المراجعين الداخليين لتحسين فعالية وكفاءة المراجعة من خلال تنسيق جهودهم مع المراجعين الخارجيين. وأوصت الدراسة باقتراح لخطوات ينبغي على المراجعين الداخليين اتخاذها لتسهيل جهود التنسيق فيما بينهم، وتتمثل في

أخذ المبادرة، وتعلم المعايير المهنية، وتبديد الأساطير، بدءا من القمة، واختيار الأهداف المناسبة، وزيادة التواصل، والتحريض على التدريب.

3- a study Olga (2007):

تناولت الدراسة مبادئ تقييم كفاءة المراجعة الداخلية، وهدفت الدراسة إلى تحليل كفاءة إنشاء المراجعة الداخلية وقضايا الدعم ومبادئ تقدير كفاءة المراجعة الداخلية، مع الأخذ في الاعتبار نطاق توجيه المؤسسة ومراقبتها. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، هل طبيعة الدور المتطور للمراجعة الداخلية، الذي تعتمده إدارة الشركة لإدارة المخاطر؟. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأنه في بيئة الأعمال المتغيرة جذريًا، اكتسب المراجعة الداخلي دورًا هامًا داخل الشركات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المراجعة الداخلي يقوم بأدوار مهمة، حيث يدمج العديد من جوانب الإدارة والتحكم الأخرى في الحوكمة التنظيمية ويبرز كأحد الآليات الأهم لضمان إدارة ملائمة وفعالة للمنظمة. وأوصت الدراسة باقتراح بمعايير لتقييم كفاءة المراجعة الداخلية التي يمكن تطبيقها عند تنفيذ وظيفة المراجعة الداخلية أو تحسين الوظيفة الحالية.

4- a study Ilse (2007):

تناولت الدراسة دور المراجعين الداخليين في المهنة: تطوير أعضاء لجنة المراجعة، وهدفت الدراسة إلى اكتشاف دور المراجعين الداخليين في التطوير المهني لأعضاء لجنة المراجعة بغرض تحسين الأداء . وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، ما دور نشاط المراجع الداخلي في التطوير المهني لأعضاء لجنة المراجعة من أجل الوفاء بمسؤولياتهم المتزايدة؟. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن التطوير المهني لأعضاء لجنة المراجعة، يؤدي إلى تحسين الأداء، من خلال توفير برامج التعريف والتطوير المهني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن وجود إطار التطوير المهني لأعضاء لجنة المراجعة سيكون مفيدا للغاية لمراجعي الحسابات الداخليين لمساعدة لجان المراجعة على الوفاء بمتطلباتهم وتحسين أدائهم. وأوصت الدراسة بضرورة اقتراح طرق لتحسين العلاقة بين نشاط المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في تقديم دعم إضافي لأعضائه . ومن ثم تقييم احتياجات ومتطلبات لجنة المراجعة باستخدام ميثاق لجنة المراجعة كأساس لتحديد مسؤوليات اللجنة واحتياجات التطوير المهني لأعضاء اللجان في المنظمة.

5- a study Florin (2008):

تناولت الدراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وهدفت الدراسة إلى توضيح أوجه التشابه والتمييز بين الوظيفتين (المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية)، وتمثلت مشكلة الدراسة في، أن هناك تباينات وخلط بين الوظيفتين (المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية)، ولكنهما هي أن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية هما وظيفتان مختلفتان، ولكن ما هي أوجه التشابه والاختلاف

بينهما. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن الوضع المثالي لعملية مراجعة الحسابات، هو عندما يجتمع مراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون دوريا لمناقشة المصالح المشتركة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن وظيفة المراجعة الداخلية نشأت من خلال فصل بعض الأنشطة عن المراجعة الخارجية، وكانت النتيجة أن هناك بعض المواقف التي يمكن فيها الخلط بين هاتين الوظيفتين بسهولة. والحقيقة هي أن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية هما وظيفتان مختلفتان، ولكن تجمعهما بعض العلاقات التكميلية. وأوصت الدراسة بأنه يجب على مجلس الإدارة أن يضمن تنسيق أعمال المراجعة الداخلية والخارجية لزيادة اقتصادية وكفاءة وفعالية عملية المراجعة الشاملة.

6-(2009) Mohammad study a:

تناولت الدراسة العوامل المرتبطة باستخدام معايير معهد المراجعين الداخليين ومدى الامتثال لها، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المرتبطة باستخدام والالتزام بمعايير المراجعة الداخلي من قبل مدراء المراجعة الداخلي في دول الإنجلو ساكسون. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، ما مدي التزام مدراء المراجعة الداخلي في دول الإنجلو ساكسون بمعايير المراجعة الداخلي، وما العوامل المرتبطة بذلك؟. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن هناك عدة عوامل من شأنها أن تؤثر في معايير المراجعة الداخلي في دول الإنجلو ساكسون. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن مديري المراجعة الداخلي في تلك الدول لا يلتزمون بمعايير المراجعة الداخلي، وأن نسبة كبيرة من الذين يلتزمون بها لم يلتزموا بمعايير معينة. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المراجعة على مدى التزام الشركات في دول الإنجلو ساكسون بتطبيق معايير المراجعة الداخلي.

7- دراسة حسن الطيب (2011):

تناولت الدراسة دور معايير المراجعة في تعزيز ثقة تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية على البنوك السودانية، وهدفت الدراسة إلى بيان الاثار المترتبة على التطبيق الفعلي لمعايير جودة المراجعة لتعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض منح الائتمان. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، هل يعد تقرير المراجع الخارجي المعد وفقا لمعايير جودة المراجعة تقريرا مهما للأطراف الخارجية؟. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن التطبيق الفعلي لمعايير جودة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن تقرير المراجع الخارجي هو المصدر الاساسي للمعلومات الي يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم المالية، لذلك لابد أن يكون يتسم هذا التقرير بالشفافية والمصداقية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تعتمد مؤسسات التمويل في منحها للائتمان المصرفي على البيانات المالية المعززة بتقرير المراجع الخارجي.

8 – دراسة سوزان (2011):

وقد تناولت الدراسة مدى تأثير وظيفة المراجع الداخلي على نطاق عمل المراجع الخارجي، وذلك بإجراء دراسة ميدانية في البيئة السعودية. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر وظيفة المراجع الداخلي على نطاق عمل المراجع الخارجي، وذلك من خلال التعرف على مدى تأثير بعض العوامل المتعلقة بكل من جودة الأداء والكفاءة والموضوعية على نطاق عمل المراجع الخارجي من الناحية النظرية والتطبيقية، وإلقاء الضوء على مجالات اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند أداء عملية المراجعة وقد تم بلورة التساؤل الرئيسي للدراسة في التساؤل: ما مدى العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تنفيذ مهمة المراجعة بما يحقق أعلى فعالية وفائدة ممكنة للطرفين وللمؤسسة؟ وما هي مجلات ونطاق عمل المراجع الخارجي؟. وانطلاقاً من هذه الاشكالية، اختبرت الدراسة عدة فرضيات، لعل من أهمها: أن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وظيفتان هامتان لا غنى للمؤسسة عنهما، على ان تتبع كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية منهجيات علمية منتظمة، تستند إلى وسائل وتقنيات تسمح بجمع الأدلة والقرائن الكافية لتدعيم حكمهما لحالة المؤسسة. وأن مجالات التكامل بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي واسعة، ويتحدد مستوى التكامل بين عمليهما على نتيجة تقييم كل منهما لعمل الآخر، ودرجة الثقة المتبادلة بينهما. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، أهمها: أن تقويم نظام الرقابة الداخلية يعتبر من الخطوات الأولى التي يقوم بها المراجع الخارجي ليتأكد من صلاحية هذا النظام، وذلك من أجل تحديد حجم الاختبارات ونوعية الإجراءات اللازمة في التخطيط لعملية المراجعة، وبالتالي يستطيع الحصول على فهم لوظيفة المراجعة الداخلية، وبناء على هذا الفهم وعلى نتائج التقويم وعلى مدى توافر الشروط اللازمة لوجود نظام فعال للمراجعة الداخلية، بالإضافة إلى نتائج تقدير كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين وجودة أدائهم عندئذٍ يستطيع المراجع الخارجي تحديد مدى تأثير وظيفة المراجع الداخلي على نطاق عمله، والذي قد يضيق ويتسع بحسب تلك النتائج. و أن عامل الكفاءة يعتبر أكثر أهمية في تقويم وظيفة المراجعة الداخلية من عاملي الموضوعية وجودة الأداء وذلك من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين. وقد أظهرت النتائج الاحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين على مدى تأثير جميع عناصر جودة أداء وكفاءة المراجع الداخلي على نطاق عمل المراجع الخارجي، وكذلك بالنسبة لعناصر الموضوعية فيما عدا عنصر الاستقلالية، حيث تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية على تأثير تمتع المراجع الداخلي بدرجة من الاستقلالية عن إدارة المنشأة بين كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لصالح المراجعين الخارجيين. وأوصت الدراسة بأنه يجب التأكيد على أهمية التعاون بين كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، والأجهزة الرقابية الأخرى ذات العلاقة، بما في ذلك لجنة المراجعة.

9- دراسة على (2012):

تناولت الدراسة دور المراجع الخارجي في التأكيد على خدمات الثقة باستخدام مدخل المراجعة المستمرة، وهدفت الدراسة إلى اقتراح نموذج لتقرير مراقب الحسابات عن أعمال التأكيد على خدمات الثقة باستخدام المراجعة المستمرة. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، ما هو دور المراجع الخارجي في التأكيد على خدمات الثقة باستخدام مدخل المراجعة المستمرة ، وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بان تؤثر خدمات الثقة ايجابيا على تقرير المراجعة المستمرة وتعتبر حتمية ضرورية له، وأن تطبيق المراجعة المستمرة والتأكيد على خدمات الثقة يؤدي إلى اكتشاف التلاعب وعمليات إدارة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن المراجعة المستمرة والتأكيد على خدمات الثقة تعمل على زيادة إدراك وفهم أصحاب المصالح للأحداث التي تؤثر على الشركة وتدعيم حوكمة الشركات من خلال وجود أساليب المراجعة التي تقوم بالمتابعة الفورية لكل العمليات أثناء تشغيل النظام. وأوصت الدراسة بضرورة اصدار مجموعة من الإرشادات المهنية لتطبيق المراجعة المستمرة وخدمات تأكيد الثقة، بحيث تغطي هذه الإرشادات كافة الموضوعات المحاسبية، مثل أداء مراقب الحسابات، وتنظيم أداء المراجعة المستمرة.

10-دراسة بغدود & صبايحي (2013):

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية. وهدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أهمية المراجعة الداخلي في المصارف، وأثره على أثر سير العمل داخل المصرف. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، كيف يؤثر المراجعة الداخلي على فعالية إدارة المخاطر في المصارف؟، واختبرت الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن المراجعة الداخلي يلعب دور مهم في إدارة المخاطر المصرفية. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها، تعد وظيفة المراجعة الداخلي جزءا مهما من نظام المراجعة الداخلية، فهو يقع على قمة هذا النظام، كما أن دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية، فرأي المراجع الداخلي حول كفاية وفعالية نظام المراجعة الداخلية أصبح مهما خاصة مع المستجدات التي ظهرت بيئة الأعمال. وأوصت الدراسة بضرورة ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة المراجعة الداخلي من ناحية استقلالية أقسام المراجعة ومؤهلات العاملين بها، مع العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المراجع الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

11-Ban (2013) a study:

تناولت الدراسة الدور التكاملي للمراجعة الداخلية في فاعلية المراجعة المؤسسية، وهدفت الدراسة الى التعرف على أهمية دور المراجعة الداخلي لكونه الأساس الذي يرتكز عليه التحكم المؤسسي في ظل الفصل بين الملكية والإدارة. وتمثلت مشكلة الدراسة في، عدم وضوح دور المراجعين الداخلين في تحقيق فاعلية التحكم للمؤسسي نظراً للمتاعب الكثيرة التي مرت بها الكثير من الشركات نتيجة للدور

الشكلي لمجالس إداراتها وما ترتب عليه من ضعف في الاجراءات المراجعة. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن وظيفة المراجعة الداخلي تساهم في تعزيز فاعلية التحكم المؤسسي، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها، أنه يجب مراجعة القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالشركات العراقية لمسايرة الممارسات والأنظمة العالمية للتحكم المؤسسي والتكيف معها. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلي وعدم إغفال دوره في التحكم المؤسسي، بما يعزز فاعلية الاداء للشركة ككل، وضرورة مراجعة القوانين والانظمة ذات العلاقة بالشركات العراقية لمسايرة الممارسات والأنظمة العالمية للتحكم المؤسسي والتكيف معها.

12-a study Khaled (2014):

تناولت الدراسة التنسيق والتعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين. وهدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية كل من لجنة المراجعة والإدارة العليا في تحسين التنسيق والتعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين، ومناقشة المعايير المهنية المتعلقة بفوائد حوكمة الشركات ودورها في تعزيز التنسيق والتعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، ما دور حوكمة الشركات في تحديد العلاقة بين المراجعين الداخليين والخارجيين، وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن هناك فوائد تنتج عن التنسيق والتعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين، على كل من جودة وتكلفة عملية المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن التنسيق والتعاون الفعال بين المراجعين الداخليين والخارجيين يؤدي إلى العديد من الفوائد بالنسبة لهم وكذلك للعملاء الذين يخدمونهم .يزيد من كفاءة وفعالية المراجعة ويقلل من رسوم المراجعة. وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتوصيات الهيئات المهنية من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين وتحسين مستوى التنسيق والتعاون بين بعضهم البعض، مع ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية ذات الصلة.

13-دراسة تافرونت (2014):

تناولت الدراسة مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام المراجعة الداخلية للمؤسسة، وهدفت الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في تقييم أداء نظام المراجعة الداخلية. وتمثلت مشكلة الدراسة في كيف يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في تقييم نظام المراجعة الداخلية في المؤسسة العراقية. واختبرت الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن المراجعة الداخلية أداة رقابية فعالة ووظيفة لا تستطيع المؤسسة الاستغناء عنها. وأن نجاح المراجعة يتوقف على اتباع مجموعة من المعايير داخل التنظيم. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها، أن المراجعة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير ناجع لمختلف العمليات. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد المؤسسة على وظيفة المراجعة الداخلية من أجل الوصول إلى نظام رقابي فعال.

14-Boris Tusek (2015) study a:

تناولت الدراسة تأثير لجنة المراجعة على عمليات المراجعة الداخلية في نظام حوكمة الشركات، بالتطبيق على كرواتيا، وهدفت الدراسة إلى البحث في وتحليل تأثير لجنة المراجعة على عمليات المراجعة الداخلية، وتحقيق العديد من الأدوار والمهام للمراجعة الداخلية الحديثة في ظل نظام حوكمة الشركات. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، ما تأثير لجنة المراجعة على تحسين نشاط المراجعة الداخلية. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأنه يمكن زيادة كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية من خلال إدراجها في أنشطة لجنة المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن أنشطة لجنة المراجعة الداخلي ومراجعة الحسابات في الشركة تعتبر ذات أهمية استثنائية للممارسة الجيدة لحوكمة الشركات. وبالنسبة للجنة المراجعة، لا يمكن أداء العديد من الأدوار والمسؤوليات دون التفاعلات المناسبة مع قسم المراجعة الداخلي، ومن ناحية أخرى، يتم تحديد جودة عمليات المراجعة الداخلي في الشركة إلى حد كبير من خلال التعاون مع لجنة المراجعة . وأوصت الدراسة بضرورة بحث بعض الجوانب المتعلقة بالعلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة في نظام حوكمة الشركات.

15-دراسة فرهاد (2016):

تناولت الدراسة محددات تكامل النظام المحاسبي بغرض تقييم المراجعة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقي. وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتطلبات الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية. وتمثلت مشكلة الدراسة في أنه لكي يقوم المراجع الخارجي بتحقيق الهدف المرجو من عمليات المراجعة، لابد أن يعتمد علي تطبيق المعايير المحاسبية في عمليات المراجعة. واختبرت الدراسة فرضية أن تطبيق المعايير في المراجعة الداخلية ينعكس على زيادة ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن تطبيق المعايير المحاسبية في نظام المراجعة الداخلية في شركات المساهمة يحقق الجودة والشفافية للمعلومات المحاسبية الإلكترونية الواردة في التقارير المالية، فضلا عن دورها في حماية أصول تلك الشركات والذي ينعكس على زيادة ثقة المستخدمين في تلك المعلومات. وأوصت الدراسة بأن على شركات المساهمة في سوق الأوراق المالية العراقية ضرورة تطبيق المعايير الدولية التي تختص بحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مما يزيد من الثقة لدى المستخدمين في نظام المعلومات المحاسبي.

16-دراسة نضال & نبيل (2016):

تناولت الدراسة تطوير أداء وحدات المراجعة الداخلية العاملة في القطاع الحكومي في ضوء مدخل إدارة المخاطر، وهدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لواقع عمل وحدات المراجعة الداخلية الحكومية في العراق. وتمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه

مهنة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية العراقية في ظل إدارة المخاطر، ومن لابد من التعرف على المفهوم الجديد لمهنة المراجعة الداخلية والمهام والمسؤوليات الحديثة المنوطة بها. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن إدخال تغييرات تنظيمية على إدارة المراجعة والمراجعة الداخلي مع إعادة صياغة هدف المراجعة الداخلية وتأهيل وتعليم وتدريب المراجع الداخلي بما يحقق له التعليم المستمر. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها، أن البنية التحتية لنشاط المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية العراقية تعاني من التمسك بالمفهوم التقليدي وابتعادها عن المفهوم الحديث الذي يرتكز على إدارة المخاطر، بهدف الارتقاء بمستوى جودة أداء المراجع الداخلي. وأوصت الدراسة بضرورة تحول إدارات وحدات ودوائر المراجعة الداخلية من المدخل التقليدي إلى مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى جودة أداء المراجع الداخلي.

17-(2016) Sofia & Nicklas a study:

تناولت الدراسة ثقة المراجع الخارجي في المراجعين الداخليين الأثر الثقافي – دراسة بين اليونان والسويد، وهدفت الدراسة إلى إثبات ما إذا كانت الثقافة عامل يمكن أن يؤثر على ثقة المراجع الخارجي في وظيفة المراجعة الداخلية. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، ما مدى استعداد المراجعين الخارجيين للاعتماد على عمل المراجعين الداخليين، تأثير ذلك على أسلوب العمل، وما هي الحواجز التي تعوق التعاون. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن وجود وعي متزايد بأن الثقافة عامل مهم يؤثر على العديد من الأعمال والنتائج في مجال التمويل. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن تتجلى أهمية المراجعة الخارجي في بيئات العمل المحفوفة بالمخاطر للغاية، والتي تسجل الاحتيال والمخالفات، التي تقود الشركات إلى تقديم بيانات مالية خاطئة ومعلومات مالية مضللة . عدم اليقين الذي يحدث في عملية اتخاذ القرار في الشركات، وتعزيز المخاطر ويتطلب اهتمام الموظفين، لذلك بدأت الشركات النظر في مزايا وجود قسم المراجعة الداخلية. وأوصت الدراسة بضرورة أخذ البعد الثقافي، عند تجنب عدم اليقين، في الاعتبار عند دراسة أحكام المراجعين الخارجيين عند قيامهم بالتحقق من أعمال المراجعة الداخلية.

18-دراسة علي & علي كريم (2017):

تناولت الدراسة كفاءة وفاعلية نظام المراجعة الداخلي وأثرة في تطبيق حوكمة الشركات: دراسة في عينه من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وهدفت الدراسة إلى الوقوف على فاعلية المراجعة الداخلي في دراسة وتقويم نظام المراجعة الداخلية. وتمثلت مشكلة الدراسة في أنه نظرا لأهمية وظيفة المراجعة الداخلي في كافة انشطة المنشآت الاقتصادية، هناك حاجة لدراسة دور المراجعة الداخلي في تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن الدور الذي يقوم به المراجعة الداخلي لضمان بيئة رقابية تتسم بالكفاءة والفاعلية يستوجب الحاجة إلى المراجعة الداخلي. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها، إثبات دور

المراجعة الداخلي الفعال في تقويم نظام المراجعة الداخلية، وإظهار التطور الذي حدث لمفهوم المراجعة الداخلي في ظل حوكمة الشركات. وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمتطلبات ومعايير وقواعد مهنة المراجعة الداخلي ودراسة وتحليل العناصر المكونة لدعائم حوكمة الشركات.

19- دراسة علاء (2017):

تناولت الدراسة مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة بالعراق دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الالتزام بمعايير المراجعة الداخلي الدولية، بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، هل عدم التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة الدولية بالمصارف العراقية ينعكس سلباً على جودة التقارير التي يعدها المراجع الداخلي؟. واختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأنه لا توجد علاقة ذات علاقة إحصائية بين المراجعون الداخليون ومدي التزامهم بمعايير المراجعة الداخلية. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها، أن المراجعون الداخليون العاملون في المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية يلتزمون بمعايير المراجعة الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة بشكل عام. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف العراقية بنشاط المراجعة الداخلي وضرورة تعريف المصارف بالدور الذي يؤديه المراجع الداخلي لخدمة مصالح المصرف.

20- دراسة بلعمري (2017):

تناولت الدراسة دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام المراجعة الداخلية دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة. وهدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام المراجعة الداخلية. وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل، هل تساهم المراجعة الخارجية في تقييم نظام المراجعة الداخلية؟. وقد اختبرت الدراسة الفرضية القائلة بأن المراجعة الخارجية تعمل على اكتشاف نقاط القوة والضعف في نظام المراجعة الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الهدف الرئيسي من المراجعة الخارجية هو إعطاء رأي حول مدى مصداقية الحسابات والقوائم المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مهنة المراجع الخارجية كأداة رقابية، وذلك للتأكد من صدق وصحة البيانات والقوائم المالية للمؤسسة.

ان الفجوة في الدراسات السابقة وما تناولته من مواضيع، من حيث معايير المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية للحد من نطاق المراجعة، تعرضت الدراسات السابقة إلى إيضاح دور المراجعة الداخلية ومساهمتها في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية ، مع التركيز على أثر ذلك على المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المراجع الخارجي ، لتحقيق الهدف المرجو من عمليات المراجعة ، في حين تطرقت بعض الدراسات الأخرى إلى أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق

الداخلي في إدارة المخاطر والتغلب على حالات عدم اليقين ، وإيضاح أثر تطبيق معايير المراجعة الدولية على استقلالية هذا التدقيق وتعزيز الثقة في تقرير المراجع الخارجي ، وقد تعرضت دراسات أخري لشرح طبيعة علاقة التعاون والتكامل بين وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، وقد تعرضت دراسات أخري لشرح تأثير لجنة المراجعة على عمليات المراجعة الداخلية في نظام حوكمة الشركات وتحليل تأثير لجنة المراجعة على عمليات المراجعة الداخلية، وتحقيق العديد من الأدوار والمهام للمراجعة الداخلية الحديثة في ظل نظام حوكمة الشركات، وقد تعرضت دراسات أخري لشرح مدى تأثير وظيفة المراجع الداخلي على نطاق عمل المراجع الخارجي والتعرف على أثر وظيفة المراجع الداخلي على نطاق عمل المراجع الخارجي، وقد تعرضت دراسات أخري لشرح دور المراجع الخارجي في التأكيد على خدمات الثقة باستخدام مدخل المراجعة المستمرة، اقتراح نموذج لتقرير مراقب الحسابات على أعمال التأكيد على خدمات الثقة باستخدام المراجعة المستمرة، وماهو دور المراجع الخارجي في التأكيد على خدمات الثقة باستخدام مدخل المراجعة المستمرة، وقد تعرضت دراسات أخري لشرح العوامل المرتبطة باستخدام معايير معهد المراجعين الداخليين ومدى الامتثال لها، ومعرفة العوامل المرتبطة باستخدام والالتزام بمعايير المراجعة الداخلي من قبل مدراء المراجعة الداخلي في دول الإنجلو ساكسون، ما مدي التزام مدراء المراجعة الداخلي في دول الإنجلو ساكسون بمعايير المراجعة الداخلي، وما العوامل المرتبطة بذلك، وقد تعرضت دراسات أخري لشرح محددات تكامل النظام المحاسبي بغرض تقييم المراجعة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقي، والمتطلبات الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية، لكي يقوم المراجع الخارجي بتحقيق الهدف المرجو من عمليات المراجعة، لابد أن يعتمد علي تطبيق المعايير المحاسبية في عمليات المراجعة. واختبرت الدراسة فرض852ية أن تطبيق المعايير في المراجعة الداخلية ينعكس على زيادة ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية، إلا أن أياً من الدراسات السابقة لم يتطرق إلى أثر المعلومات المحاسبية الواردة في تقارير وحدة المراجعة الداخلية على تعزيز ثقة المراجع الخارجي في تلك التقارير المالية.

تميزت الدراسة الحالية على بيان الدور الذي تلعبه معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية ، وذلك بالتطبيق على عينة من المراجعين الخارجين المختصة بمراجعة المصارف العراقية وبالإضافة إلى ذلك فان محاولة المواءمة بين معايير المراجعة الداخلية عند أعداد التقارير المالية وإجراءات المراجعة عليها في المصارف وبيان مدى موثوقية المراجع الخارجي فيها

لتكون ملائمة مع وطبيعة عمل متطلبات الإدارة العليا في المصارف، وكذلك يتميز في البحث من أهمية معايير المراجعة الداخلية ومن خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه في المحافظة على أصول المصارف وديمومتها وكذلك المضي قدماً بالمصارف من خلال المحافظة على الموارد المالية ورفع كفاءة وفاعلية أنظمة المراجعة وجودتها التي يمكن أن تنعكس على طبيعة الخدمات والمنتجات النهائية على اختلاف أنواعها، وكذلك يتميز في تطبيق أبعاد معايير المراجعة الداخلية الذي يعتبر الركن الأساسي في عمل المراجع الداخلي وعليه يتوقف مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي وخاصة في ظل اتساع نطاق الأعمال التي تمارسها المصارف وتعقدها، الأمر الذي يستدعي من المراجع أن يكون على يقين وعلى علم تام بحيثيات هذه الأعمال وسبل معالجتها.

الفصل الاول

المراجعة الداخلية

يحتوي هذا الفصل على مبحثين هما:

المبحث الأول: المرتكزات الفكرية للمراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية في المصارف وأهميتها

المبحث الأول

المرتكزات الفكرية للمراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني

1.1.1 تمهيد:

لقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي، وشهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المنشآت في مختلف الدول. وأصبحت المراجعة الداخلية عبارة عن نشاط تقييمّي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية.

يعتبر نظام المراجعة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام مراجعة داخلي، يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن، ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم نظام المراجعة الداخلية المستعمل في المنشأة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع وهو نقطة الارتكاز للمراجع عند أعداده لبرنامج المراجعة وتحديد نسب الاختبارات والعينات، فكلما كان نظام المراجعة قوياً وفعالاً ومتماسكاً، كلما زاد اعتماد المراجع على أسلوب العينة في الحصول على الأدلة والقرائن للإثبات، وكلما كان ضعيفاً، كلما لجأ المراجع إلى زيادة وتوسيع حجم العينة الممثلة(Chamber,1990,5).

هذا وقد أولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع المراجعة الداخلية اهتماماً بالغاً، وسنتعرض من خلال هذا المبحث الى الاطار النظري الشامل للمراجعة الداخلية وعلى النحو الاتي:-

2.1.1 ماهية المراجعة الداخلية:

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر بوضوح في العصر الحالي وما أصاب قطاع الأعمال من تطور كبير وأيضاً ظهور المنشأت المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وقيام منشأت كبرى للمراجعة في معظم دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى وذلك للحاجة الماسة لمعلومات موثوقة ودقيقة حول نشاط المنشآت، والتوجيه نحو استثمارات مفضلة يكون العائد فيها مقبولاً، إن الفضائح المالية في منظمات الأعمال الناتجة عن عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى المنشآت وخاصة المنشآت التي تقوم بعملية المراجعة، مما أدى إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه بأن الأعمال يتم إنجازها وفقاً

لما هو مخطط وأن الأنظمة والقوانين يتم احترامها، وأن أصول والتزامات المنشأة حقيقية ويتم المحافظة عليها(Chamber,1990,10).

وتعددت المفاهيم والآراء حول طبيعة المراجعة الداخلية، والبعض يعتبرها أسلوب علمي أو خطه تنظيمية، وآخرون يعتبرونها وظيفة إدارية حتمية ونشاط علمي مستقل. ولما كانت المراجعة الداخلية تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية فقد كان اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمراجع الداخلي. أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المنشأة. وكنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي أصاب وظيفة المراجعة الداخلية فقد اعتبرت كنشاط للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برامج للمراجعة الداخلية من خلال استقلال المراجع التنظيمي، فأصبحت وسيلة فعالة للنصح والإرشاد لمن يعملون في المنشأة من أجل تطويرهم وتحسين أدائهم وكذلك إيصال المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها من خلال المراجعة المستندية والحسابية والفنية.

إن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر عملية سلوكية نظراً لارتباطها بالسلوك والتصرف الإنساني حيث أن طرفيها المراجع والخاضع للمراجعة فهم أفراد من البشر، كما أنها سلوكية أيضاً لأن هدفها التأثير في السلوك أو التصرف عن طريق خضوع الأفراد أو تصرفاتهم للفحص والتقييم، ومن هنا فإن نجاح عملية المراجعة لا يتوقف على الاهتمام بخصائص العمل الذي تتم مراجعته فحسب، بل خصائص الأفراد الذين يقومون بتنفيذ هذا العمل(خلف، 28،2006).

ومسؤوليات المراجع الداخلي تتطلب مراجعة وتقييم الخطط والسياسات والإجراءات والسجلات ويكون المسؤول عن إنجاز هذه الأعمال مسئول مسؤولية مباشرة عن صحة وسلامة الأعمال المنوطة به وكما تم الإشارة إليه سابقاً فإن وظيفة المراجع الداخلي استشارية وعليه لا تكون له سلطة على العاملين بالإدارات والأقسام التي يتولى مراجعة وتقييم عملها.

ومن هنا نرى أن المراجع الداخلي يمارس نشاط التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها لتنفيذ أنشطتها، ووقائي من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية، وإنشائي ليشمل كل نشاطات المنشأة من خلال وضع برنامج المراجعة الداخلية. فالمراجعة تقوم على الشمولية لكافة العمليات لتشمل النشاط المالي والالتزام القانوني والنشاط الإداري والمراجعة على الأهداف الاستراتيجية للمنشاة ومعالجة القصور في التخطيط الاستراتيجي الذي ينتج عن عدم إمكانية ربط أنظمة المعلومات بأهداف المنشأة(Ramamoorti, 2003,20).

وبصفة عامه تشير معايير الأداء التي أصدرها معهد المراجعين الداخلي إلى حتمية قيام نشاط المراجعة الداخلية بتقيَيم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بالمراجعة المنشأت والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بكل من: إمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود(لكفي، 2007،2).

وسوف نقوم بعرض أكثر تفصيلاً للمراجعة الداخلية من خلال الاتي:

1.2.1.1 مفهوم المراجعة الداخلية:

ظهرت الحاجة الى المراجعة الداخلية منذ العصور القديمة في الرجوع الى 4000 سنه قبل الميلاد حيث يعتقد المؤرخون أن التسجيل في الدفاتر كان إلزاماً على المنشأت التجارية والحكومية، وذلك بهدف مراجعتها للتأكد من مدى صحتها في معالجة المقبوضات والمصروفات وجمع الضرائب والايرادات، وقد اتضح ان الحكومات اذ ذاك كانت تستعين في مراجعين داخلين للقدرة على التأكد من صحة مثل تلك العمليات سابقة الذكر وعلى مدى القرنين الماضيين انتقلت الانظمة الاوربية للمحاسبة والمراجعة للولايات في ظل تزايد الأنشطة التجارية في الحجم والنطاق والتعقد مما ادى الى الحاجة لأنشاء وظيفة تأكيد داخلية للتحقق من المعلومات التي تستخدمها الادارة في اتخاذ القرارات (Ramamoorti, 2003,2).

وهو ما اطلق عليها وظفيه الداخلية داخل منشأت الاعمال حيث نشأت المراجعة الداخلية في اول الامر داخل الاطر المحاسبية والمالية في اول الامر اقتصر نطاق عملها داخل الادارات وبشكل محدود ولكن بعد عجلت التطور والنهوض ازدادت اهميتها واصبح نشاط المراجعة الداخلية يشمل المجالات المحاسبية والمالية بكافة فروعها وفي ما بعد بدأ مجال المراجعة الداخلية يتسع ليشمل مجالات اخرى غير محاسبية وطلق على هذه المجالات عدة اسماء من اهمها مراجعة العمليات والمراجعة الادارية ومراجعة الجودة وغيرها من التسميات التي كانت تظهر حسب التطورات المصاحبة لميادين الاعمال(جمعية المحاسبين، 2003، 5).

من هنا يمكن القول بأن مفهوم المراجعة الداخلية قد تطور تطوراً ملحوظاً خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين وبداية القرن الحادي ولعشرين بالمقارنة بالتطور الذي حدث منذ باديه القرن العشرين وحتى بدائية الثمانينات من هذا القرن وما زالت هناك متغيرات جديدة تتطلب اعادة تنظيم مهنة المراجعة الداخلية (Lauea,2003 242). ومن خلال ما تقدم يمكن توضيح مراحل تطوير مفهوم المراجعة الداخلية وعلى النحو الاتي:

1.1.2.1.1 مفهوم المراجعة الداخلية قبل فترة 1999م.

في هذه المرحلة تم تناول مفهوم المراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخليين وذلك منذ عام 1947 وحتى 1999 وسوف يتم التطرق الى تلك التعريفات بشكل متسلسل(شاهين، 217،2004).

تم انشاء معهد المراجعين الداخليين الامريكي عام 1941 ومنذ تلك الفترة كان هناك سعي دؤوب وراء تطوير المراجعة الداخلية حيث تم اصدار اول " تعريف للمراجعة الداخلية عام 1947 وعرفت على انها النشاط المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات الحسابية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة فهي نوع من انواع المراجعة تتم عن طريق قياس وتقييم غيرها من انواع المراجعة وتهتم اساساً بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات".(لكفي، 8،2007)

يتبين من هذا المفهوم ان مجال المراجعة الداخلية الاساسي هو الاعمال المحاسبية والمالية الى جانب بعض العمليات الاخرى التي يمكن ان تشملها في حالات معينة.

وفي عام 1957 اصدر المعد "تعريف ثاني وينص على ان المراجعة الداخلية ماهي الا نشاط تقييم مستقبل داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات بهدف خدمة الادارة وتقديم خدمات رقابية بناءة فهي جزء من نظام المراجعة الادارية يعمل من خلال قياس تقييم فعالية نظم المراجعة الأخرى"(Lauea,2003,230).

يبين من هذا " التعريف انه ينظر للمراجعة الداخلية على انها جزء من نظام المراجعة الادارية حيث اتسع مجالها ليشمل كافة العمليات ولم يعد قاصرا على العمليات المحاسبة والمالية فقط". وفي عام 1971 اصدر المعهد " تعريف اخر للمراجعة الداخلية حيث عرفها على انها نشاط تقييمي مستقل بداخل المنشأة لمراجعة عملياتها الادارة فهي جزء من نظام المراجعة الادارية يتم من خلال قياس وتقييم فعالية المراجعة الأخرى". وبهذا لاختلف عن التعريف السابق غير انه ذهب الى التوسعة من خلال استخدامه للفظ العمليات بدل من العمليات المحاسبية والمالية وبهذا تشمل المراجعة الداخلية كافة عمليات المشروع. وفي عام 1981 تم اعادة " تعريف المراجعة الداخلية من خلال اعتبارها نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة لخدمة المنشأة فهي نظام رقابي يعمل من خلال فحص وتقييم كفاية وفعالية انظمة المراجعة الأخرى "(الروزنامجي، 2007، 69).

ويلاحظ ان التعريف يعكس التطورات التي حدثت للمراجعة الداخلية حيث تحولت من ادارة لخدمة الادارة فقط الى ادارة لخدمة المنشاة ككل. وفي عام 1919 تم " تعريف المراجعة الداخلية على انها الوظيفة التقييمية المحايدة التي يتم تشكيلها داخل المنشأة لفحص وتقييم انشطة المنشأة كخدمات

للمنشأة. ويتضح هنا ان المراجعة الداخلية اصبحت تمتد لتشمل كافة الانشطة التي يتم تنفيذها داخل المنشأة وظل العمل بهذا التعريف حتى مطلع عام 1999 "(Lauea,2003,229).

ويتضح من التعاريف السابقة التي وردت من المعهد بالمدة المحصورة ما بين 1947-1991 ما يلي ان وظيفة المراجعة الداخلية يقوم بها بعض موظفي المنشأة وبتالي فأن كل مرحلة يتسع فيها نطاق المراجعة الداخلية عن المرحلة السابقة وذلك لأتساع مجال عملها، ومع كل التطورات الحاصلة والواضحة من خلال مفهوم المراجعة الداخلية يتضح ان الأعباء الملقاة على المراجع الداخلي تتزايد من مرحلة الى اخرى مما يوثر على استقلال المراجع الداخلي ووضعة في هيكل التنظيمي.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان التطور الحاصل على المراجعة الداخلية ادى الى تطورها من وظيفة تقييمه الى وظيفة رقابية لأكتشاف الغش والتلاعب ومراجعة العمليات المحاسبية والمالية وفحص نظم المراجعة الاخرى ومن ثم فحص وتقييم جميع انشطة المنشأة(القباني، 2006، 24).

2.1.2.1.1 وتناولت مفهوم المراجعة الداخلية منذ عام 1991 وحتى الوقت الحالي:

منذ عام 1999 بدأ تطور ملحوظ في تعريف المراجعة الداخلية حيث اصدر معهد المراجعين الداخلين تعريف جديد ليواكب التطورات المعاصرة في محيط المهنة حيث عرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط مستقل وموضوعي يختص بتقديم كل من خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية في المنشأة ويتم تصميمية لكي يضيف قيمة للمنشأة وكذلك المساهمة في تحسين عملياتها كما أنه يساعد المنشأة على تحقيق اهدافها من خلال وضع منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات ادارة المخاطر والمراجعة.(The Institute of Internal Auditors,2006,2)

اما مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق فقد عرف المراجعة الداخلية بأنها (جهاز تقويم مستقل ضمن تشكيلات المنشأة ويعد احدى وسائل المراجعة الداخلية الفعالة تنشئه الادارة للقيام بخدمتها وطمأنتها على ان وسائل الضبط الموضوعة مطبقة وكافية من خلال مجموعة من الضوابط والاجراءات لتحقيق العمليات والقيود وبشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية والتأكد من حماية اصول واموال المنشأة والتحقق من اتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم). (ديوان المراجعة المالية،2000، دليل المراجعة رقم4: 42).

يتضح من هذا التعريف ان المراجع الداخلي يؤدي نوعين من الخدمات:

النوع الاول: خدمات وقائية لأنه يحمي اموال المنشاة ويحمي الخطط الادارية ضد الانحراف.

النوع الثاني: فهي خدمات انشائية تضمن دقة البيانات المحاسبية اللازمة في رسم السياسات العامة للمنشأة.

وبهذا تعد المراجعة الداخلية جزءاً من نظام المراجعة الداخلية كله، فمن غير الممكن وجود نظام سليم المراجعة الداخلية بدون وجود نظام للمراجعة الداخلية. (الروزنامجي، 2007، 62)

وبصورة عامة فإن التعريف السابق للمراجعة الداخلية يشمل تحقيق اهداف نظام المراجعة الداخلية بصورة شاملة.

مما سبق يتضح ان خدمة المراجعة الداخلية يمكن وصفها بأنها خدمات وقائية وانشائية للإدارة فهي وقائية لا نها تحمي امول المنشأة وتحمي الخطط الادارية ضد الانحراف اما عن انها انشائية لا نها تضمن دقة البيانات التي تستخدمها الادارة في توجيه السياسات العامة للمنشأة ولأنها أيضا تدخل التحسينات على الطرق الادارية والرقابية لتلاحق التطور الجاري في البيئة الديناميكية (الشواربي، 2005، 28)، وبهذا يتضح ان المراجعة الداخلية تعد عملية مستمرة تحصل المنشأة من خلالها على ضمان او تأكيد المستقبل وذلك من خلال برمجتها على ان الظواهر التي تواجه المنشأة قد تم استيعابها وفهمها وادارتها بكفاءة (الجبري،25،2007).

ويرى البعض ان المقصود بإضافة القيمة يختلف من ادارة مراجعة لأخرى حيث يصفها البعض بأنها المهام التي توضح مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات والبعض الاخر يراها انها وصف لأعمال المراجعة التي تساعد الادارة على تحسين عمليات المنشأة ويمكن بيان العوامل التي تساعد المراجعين على تحديد الاشياء التي تضيف قيمة للمنشأة من خلال الاتي:

1- الابداع والابتكار لتكيف ما قد يحدث في المنشأة من تطورات وتجديدات مما يترتب عليه الحصول على نتائج تفوق توقعات اصحاب المصالح.
2- المعرفة المتعمقة بالمنشأة ويتضمن ذلك معرفة بثقافتها وبيتها التنافسية.
3- معرفة واسعة بممارسي المهنة(Roath,2003, 33).

كما ويرى البعض انه لابد من اعادة صياغة وتعديل كل مستويات المراجع الداخلي والمعايير الحالية للمراجعة الداخلية من اجل ان تكون مناسبة مع طبيعة الفترة الحالية وبيئة الاعمال المحيطة سريعة التغيير(الشريف، 2008، 20).

وبهذا تعتبر المراجعة الداخلية جزء من المراجعة الداخلية الكلية فلا يمكن وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية بدون وجود نظام للمراجعة الداخلية (المزروعي، 2006، 23).

ويرى الباحث من خلال مراحل التطور ان مفهوم المراجعة الداخلية اصبح يتميز بأنه وظيفة لبناء وتقييم وتحسن اداء المنظمات وفي نفس الوقت يعد نظام استشاري يخدم جميع المستويات الادارية ويتفق الباحث مع ارى الكثير من الذين اعتبروا المراجعة الداخلية على انها ادارة مهنية تعمل على خدمة اهداف الادارة في مجالات المراجعة وتزويدها بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بدقة الانظمة والسياسات المعمول بها والكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من اقسام المنشأة وأيضا العمل على تحقيق الاهداف بكفاءة بالقدر الذي يعمل على تحسين الخدمات المقدمة.

2.2.1.1 اهداف المراجعة الداخلية:

نتيجة ماحصل من تطورات في مفهوم المراجعة الداخلية فقد تم اضافة مهام جديدة الى مهامها وكان السبب وراء ذلك يعود الى التطور الحاصل في بيئة المنشأت اضافة الى تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في منشأت الاعمال والذي تعد من بين اهم الاسباب التي ادت الى تطور اهداف المراجعة الداخلية وذلك لمساعدة الادارة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية وعلى ذلك يمكن تمثيل مراحل تطوير اهداف المراجعة الداخلية على النحو التالي (محمد، 2004: 27).

المرحلة الاولى: هدف الحماية

في هذه المرحلة ركزت وظيفية المراجعة الداخلية على تحقيق هدف الحماية وذلك عن طريق القيام بأعمال الفحص والمطابقة لما تم فعلا لتحديد مدى اتفاقه او اختلافه عن نظم المراجعة الموضوعية ضد الخطأ والغش وتربط في نفس الوقت اعمال الفحص والمطابقة هذه بأداء الطبقة الدنيا في الهيكل التنظيمي وهي بطبيعتها تتناول الاداء الماضي. وبهذا يرجع هدف الحماية الى عدة اسباب من بين اهمها حماية النشأة التاريخية لوظيفة المراجعة الداخلية اذ ان فحص الاداء الماضي اسهل كثير من تقويم احداث المستقبل، كما ان تحقيق هدف الحماية يعتمد على النظام المحاسبي المالي ونظام المراجعة الداخلية وكلاهما من صنع الادارة ومسؤوليتها وان الادارة عادة تفترض ان مجرد تطابق الاداء الفعلي مع المقاييس الموضوعية التي تتضمنها الانظمة هو مؤشر جيد لمدى نجاح الانشطة ، كما ان تحقيق هدف الحماية من خلال المراجعة المالية وبواسطة المحاسبين قد اكتسب الشرعية لأنه ارتبط تاريخيا بنشاة المحاسبة المالية. وتتضمن اهداف الحماية المحافظة على مايلي (السقا، 2009، 49).

1- سياسات المنشأة.

2- الاجراءات المحاسبية.

3- نظم الضبط الداخلي.

4- السجلات.

5- العناية بقيم المنشأة.

6- انشطة التشغيل.

7- وظائف اخرى.

وبهذا فأن هدف الحماية يتعلق بالنواحي المحاسبية ويهدف الى منع الاخطاء والتلاعب في السجلات وتوفير الحماية من الاختلاس.

المرحلة الثانية: هدف البناء

يتحقق هدف البناء عن طريق اقتراح وظيفية المراجعة الداخلية للعلاج وتقديم التوصيات نتيجة الفحص والتقويم وذلك بصفة خاصة اثناء عمليات مراجعة الانشطة ويمكن ان يواجه المراجع الداخلي بمعارضة الادارة الوسطى والدنيا في التنظيم وذلك لان المراجع الداخلي عند قيامه بوظيفة مراجعة العمليات لا يقوم بفحص النظام الموضوع بواسطة الادارة وتقويمه كما هو الحال في المراجعة المالية انما يقوم بمراجعة وتقويم عمل الادارة ذاتها فاذا وجد خطأً ما في العملية الادارية فانة يرفع تقريره عن الخطأ في ادارة هذا النشاط وذلك فأن رجال الادارة الوسطى والدنيا غالبا ما يتعارضون قيام المراجع الداخلية بهذا المهنة ضمن وظيفته(السقا، 2009، 50).

ففي الوقت الذي تقبل فيه الادارة بسلطة المراجع الداخلي في القيام بالمراجعة المالية لتحقيق هدف الحماية فأنها قد تعارض سلطة المراجع الداخلي في القيام بالمراجعة التشغيلية لتحقيق هدف البناء.

وطبقا لما نشر من معهد المراجعين فان وظيفة المراجعة الداخلية تتضمن الانشطة التالية:

1- (عثمان، 1999، 131)

2- مراجعة العمليات المحاسبية والمالية.

3- الفحص والتقويم لمدى السلامة والكفاية في تطبيق ادوات المراجعة المحاسبية والمالية.

4- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات والخطط الموضوعة.

5- التقويم لمدى الملائمة والسلامة والكفاية في اجراءات المحاسبة عن الاصول وحمايتها.

وبهذا فان هدف البناء يرتبط بمراجعة النواحي التشغيلية واقتراح التوصيات التي تؤدي الى احداث تغيرات جوهرية نحو مزيد من الاداء الاقتصادي الفعال.

المرحلة الثالثة: هدف تحقيق الكفاية للوحدات الاقتصادية وتوفير الرفاهية للمجتمع.

ادت الضغوط والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها منشأت الاعمال الى تطوير اهداف المراجعة الداخلية وكان من اهم الضغوط والتحديات المنافسة الشديدة اضافة الى سن قوانين وقواعد متعددة مما جعل من هدفها الرئيسي تحقيق الكفاية للوحدات الاقتصادية وتوفير الرفاهية للمجتمع. (الروزنامجي، 2007، 60).

ولتحقيق هذا الهدف يجب على المراجعة الداخلية ان تقوم بتوفير المعلومات الملائمة والموثوق فبها عن:

أ- مدى كفاءة وفعالية استخدام موارد المنشأة.

ب- مدى الالتزام العاملين بتطبيق السياسات واللوائح المالية والادارية المحددة من قبل الادارة العليا.

ت- مدى نجاح الادارة في تحقيق متطلبات المحافظة على حصة المنشأة في السوق المحلي والعالمي والسعي نحو تنمية هذه الحصة.

ان هدف تحقيق الكفاية للوحدات الاقتصادية وتوفير الرفاهية للمجتمع انما يعتبر من الاهداف الحديثة للمراجعة الداخلية (العبادي، 1999، 133).

من خلال ما تقدم يتضح انه قد صاحب تطور مهنة المراجعة الداخلية تطور ملحوظ في اهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام المراجعة الداخلية. وقد حدد معهد المراجعة الداخليين الامريكي اهداف المراجعة الداخلي بالاتي: (عثمان، 1999، 131)

1- التأكد من ان السياسات والخطط والاجراءات الموضوعة من قبل الادارة تنفذ كما هي دون أي انحراف.

2- مراجعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية وسائل المراجعة المالية والمحاسبية التي تتبعها المنشأة.

3- التأكد من توفر حماية كافية لأصول المنشأة ضد السرقة والاختلاس والاسراف.

4- التحقق من امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والاحصائية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة.

5- تقويم الاداء على مستوى مراكز المسؤولية.

بصورة عامة فإن الهدف الاساسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة الادارة في ادائها لمسؤولياتها بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدها بتقارير موضوعية وتوصيات وملاحظات بناءة تختص بنشاط الوحدة بشكل عام. (Stettler, 1977, 82) و(الطحان، 1976، 227).

3.2.1.1 أهمية المراجعة الداخلية:

نتيجة للأزمات المختلفة التي نالت من الاقتصاديات العالمية و المنشأة الدولية خلال الفترات السابقة طالبت كثير من المنظمات المهنية بتطبيق المراجعة. فنجد أن بورصة الأوراق المالية في كندا عام 2004 طالبت جميع المنشأت التي تتداول أوراقها المالية فيها بالاعتماد على المراجعة (سمرة، 2011، 357). وإن الأساس الذي تعتمد عليه خدمات المراجعة الداخلية هو الضمان الذي توفره لسلامة العمليات وذلك عن طريق تقييم فعالية للإدارة والضوابط بالإضافة إلى سلامة وجودة التنظيم الإداري والداخلي (مولود، 2011، 65).

وتأتي وحدة المراجعة الداخلية التي تمثِّل أحد عناصر نجاح المنشأت اليوم كقسم يعمل على ضبط العمل داخل المنشأت. فالمراجعة الداخلية تؤدي دوراً حيوياً في تطبيق اجراءات تساعد وتسهل على المنشأت بل وتسهم أجهزة المراجعة الداخلية بمسؤوليات مهمة من خلال تقييم و ادارة المنشأة (الناصر والنعيمي، 2012، 6).

ويمكن ابراز اهمية المراجعة الداخلية بالنقاط الاتية:

1- تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين.
2- ظهور المنشأت المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.
3- الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بألا دارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
4- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام المراجعة الداخلي.

5- انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة وقد لجأت الإدارة في المنشآت الكبيرة والمنتشرة جغرافياً إلى تفويض السلطات إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة،إن مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة ضد السرقة أو الاستخدام غير المرغوب به إضافة إلى منع الأخطاء والغش وتقليل فرص ارتكابها تقع على الإدارة (الشواردة،17،1998).

ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية فإن عليها توفير نظاماً سليماً للمراجعة الداخلية من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها كذلك إيجاد الوسائل اللازمة لاكتشاف أية أخطاء أو تلاعب في حال حدوثها وحتى لا تتراكم آثارها، وتزداد اهمية المراجعة الداخلية من خلال الخدمات التي تؤديها لمنشأت الاعمال ويمكن تقسيم هذه الخدمات في مجموعتين أساسيتين هما:

1- خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية واللتان تُعدان من الأهداف الحديثة للمراجعة الداخلية.

أ- خدمات التأكيد الموضوعي: توفر تقويم مستقل حول إدارة المخاطر و المراجعة وعمليات المنشأت. ولغرض توفير خدمات التأكيد الموضوعي فإن المراجعين الداخليين بحاجة ليكونوا مستقلين وموضوعيين وتتمثل شخصيتهم بالتكامل والكفاءة والرعاية والسلوك الأخلاقي.

ب- الخدمات الاستشارية: هي أنشطة خدمة العميل، وهي ما يتفق عليه مع العميل من حيث طبيعة ومجال الموضوع محل المراجعة لغرض إضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأه ومن أمثلتها، النصيحة، التسهيل، وتصميم العملية والتدريب (Ruud, Op.Cit, 86).

ويمكن أن تسهم وظيفة المراجعة الداخلية في تقويم أداء وظائف الأنظمة الداخلية بموضوعية وموثوقية وهذه تمثل (خدمات التأكيد)، أما خدمة دعم تصميم هذه الأنظمة لتوفير توصيات محددة فإنها تمثل (خدمات استشارية)(Ruud, 2001, 85) .

4.2.1.1 أنواع المراجعة الداخلية:

تنقسم المراجعة الداخلية إلى ثلاثة اقسام مراجعة إدارية ومراجعة مالية والمراجعة التشغيلي

1- المراجعة المالية: وهي تعني مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية:

أ- تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة.

ب- اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المنشأة مثل الفواتير وموازين المراجعة.

ت–التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختبار الإجراءات الخاصة بالاستلام، الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

2– المراجعة الإدارية: وهي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشطات الأخرى غير الناحية المالية أو المحاسبية ولذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المنشأة ومن المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي:

أ– دراسة واختبار العمليات المختلفة مثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة الإنتاجية ومراقبة الجودة.

ب– بالتأكد من سير برنامج التدريب للموظفين والعاملين بالمنشأة، وتحديد مدى كفاءة هذه البرامج واقتراح سبل تطويرها وتحسينها لغرض رفع مستوى الأداء في العمل.

ت– المراجع الداخلي لا يتدخل في مهام مراقب التسيير الذي يقوم بوضع طرق التنبؤ وضمان سلامة السياسات العامة للمنشأة، وإنما يتأكد فقط من أن هذه الطرق مطبقة جيدا وتستجيب للأهداف المرسومة. (اشتيوي،11،1990)

3– المراجعة التشغيلي

وهو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتأكد منة كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهيكل التنظيمي وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف.

وهناك أيضا أنواع أخرى من المراجعة مثل المراجعة الإداري وهو يتعلق بتقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر و المراجعة ضمن نطاق أهداف البنك، وكذلك مراجعة الالتزام وهو عبارة عن مراجعة الضوابط الرقابية المالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة ألتي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات(المزروعي، 2006، 66).

3.1.1 معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني:

تعتبر معايير السلوك المهني بتوفير الأساس للمراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني لجودة المراجعة الداخلية ومن ثم توفير الثقة في هذا الإداره ومهنة المراجعة من المهن التي تعتمد على دستور متكامل للسلوك المهني، وعلى معايير مهنية متكاملة، كلاهما يساهم بفعالية في رفع مستوى الاداء المهني ويجعل الغير يثق في اداء المهنة ونتائجها والمراجعة الداخلية لما لها. (Ruud, 2001, 85)

1.3.1.1 معايير المراجعة الداخلية:

بعد صدور معايير المراجعة الداخلية الدولية في عام 2003م، بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغيير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية، بحيث تصبح أنشطتها المستجدة ذات قيمة اقتصادية، وفي ذات الوقت إضافة مهارات جديدة للمراجع الداخلي، تؤدي إلى تحسين أدائه في مجالي التأكيد والاستشارات. وتعتبر معايير المراجعة الداخلية الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) من المقومات الأساسية التي ينبغي توافرها لأي عمل مهني متطور ناجح، ولتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية في بيئات متعددة الأشكال داخل الوحدات، والتي تختلف في الهدف والحجم والهيكل وبواسطة أفراد من داخل الوحدة، فلابد من توفر معايير تحكم وتنظم المهنة، وتتمثل أهداف المعايير في الآتي (الواردات، مدونه صالح الغزة):

1- رسم الخطوط العريضة للمبادئ الأساسية لممارسة المراجعة الداخلية.

2- وضع إطار عام لإيجاد وتعزيز مدى أنشطة المراجعة الداخلية.

3- ضع الأساس لقياس أداء المراجعة الداخلية.

وقام معهد المراجعين الداخليين بإجراء مراجعة للمعايير الدولية المهنية لممارسة المراجعة الداخلية، كجزء من الاستجابة للانهيارات، وحالات الإفلاس العالمية التي تعرضت لها الوحدات العالمية؛ مما تطلب تطوير دور وظيفة المراجعة الداخلية، والوظائف التي تؤديها، وتم تسهيل تحقيق هذا الأمر عن طريق تطوير معايير المراجعة الداخلية، وتنفيذا لهذه الأمر أصدر معهد المراجعين الداخليين معاييراً حديثة لمواكبه التطورات الاقتصادية، كما يمكن الإشارة إلى أن أهم التطورات التي طرأت على معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، والتي تمخضت عن لجنة العمل المشكلة من طرف معهد المراجعين الداخليين على أنها تتولى التقييم، والإسهام في تحسين إدارة المخاطر، المراجعة والتي تعمل على تطبيقها في الوحدات الحكومية، ويمكن إبراز تطور المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية(الصمد،2009، 56)،كما في الشكل الآتي(ابراهيم، 2005، 9):

(1.1.1) شكل تطوير المعايير طبيعة المراجعة الداخلية

تقليديا (الصادرة 1993م)	أوجه المقارنة	حديثاً (الصادرة 2003م)
الفحص – التقييم	1- الخدمات	التأكيد الموضوعي- الخدمات الاستشارية
الحماية – الدقة – الكفاءة –الالتزام	2- الأنشطة	تعظيم قيمة المنظمة–دعمها بالوحدة
منع، واكتشاف، وتصحيح الأخطاء والتلاعب	3- الأهداف	إدارة المخاطر المالية والتشغيلية
اختبارات الالتزام التحقق	4- الوسائل	الفحص التحليلي
الإدارة التنفيذية	5- التبعية	لجنة المراجعة
الإدارة التنفيذية	6- التوصيات	المساهمين ومجلس الإدارة الإشرافي
التبعية الإدارية	7- الحياد	الاستقلال

Source: Flower, John & Ebbers, Gabi – " Global Fnancial Reporting – PALGRAVE–UK – 2002 page 80

وقد أصدر المعهد في النسخة اللاحقة من المعايير2004م إطار الممارسة المهنية التي تشمل ثلاثة أقسام اختص القسم الأول منها " بتعريف المراجعة الداخلية، واختص الثاني منها بالإطار الأخلاقي، أما القسم الثالث فقد اشتمل على المعايير وقد أوضح معهد المراجعين الداخليين أن هناك مجموعة من التطورات الهامة التي دفعته إلى وضع معايير المراجعة الداخلية وهي(The Institute of Internal Auditors,2004,12) ":

1- أن مجالس الإدارات أصبحت مسؤولة عن مدى كفاية وفعالية نظم المراجعة الداخلية بوحداتهم، وعن كفاءة الأداء بها.

2- أن السلطات الإدارية بدأت تتقبل المراجعة الداخلية كوسيلة توفر لها التحليل، والتقييم الموضوعي، والتوصيات، والاستشارات والمعلومات عن نظم المراجعة والأداء، وأن هذا التقبل آخذ في الازدياد.

3- أن المراجعين الخارجيين قد أخذوا يستخدمون المراجعين الداخليين كأداة مكملة لعملهم عندما يتبين لهم حياد المراجع الداخلي، وكفاءة أدائه لعمله.

وتتكون معايير المراجعة الداخلية من ثلاث مجموعات يتناولها الباحث باختصار على النحو الآتي (The Institute Of Internal Auditors,2010.24):

1- **معايير السمات أو الصفات:** وهي التي تتناول السمات التي يجب توافرها في الأطراف التي تؤدي أنشطة المراجعة الداخلية داخل الوحدات الحكومية.

2- **معايير الأداء:** وهي التي تتناول طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، وتوفر أيضاً معايير الجودة التي من خلالها يتم تقييم جودة أداء هذه الأنشطة.

3- **معايير التنفيذ:** وهي التي يتم تطبيقها على أنواع معينة من الارتباطات.

ويستعرض الباحث أهم هذه المعايير، معايير السمات، أو الصفات ومعايير الأداء:

ويمكن توضيح تقسيم المعايير من العنوانين الرئيسيين اعلاه وتحت كل عنوان منها مجموعة معايير فرعية منها وكما موضح الجدول:

(1.1.1) جدول المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجع الداخلي

International Standards for the Professional Practice of Internal Auditors- ISPPA

الصادرة عن معهد المراجعيين الداخليين The Institute of Internal Auditors- IIA

معايير الصفات	رقم المعيار
* اهداف وصلاحيات ومسؤوليات المراجعة الداخلي	1000
- الاستقلالية والموضوعية	1100
- استقلال المنشأة (الاداري)	1110
- موضوعية الافراد	1120
- الاضرار بالاستقلالية او الموضوعية	1130
* التأهيل والعناية المهنية	1200
- التأهيل المهني	1210
- العناية المهنية	1220
- التأهيل المهني المستمر	1230
* برنامج تحسين وتأكيد النوعية	1300

– برنامج تقييم النوعية/ الجودة	1310
– الابلاغ عن برنامج النوعية	1320
– استعمال "الاجراء" بالتوافق مع "المعايير"	1330
– الافصاح عن عدم التوافق	1340
معايير التنفيذ	**رقم المعيار**
* ادارة نشاط المراجعة الداخلي	2000
– التخطيط	2010
– الاتصال والموافقة	2020
– ادارة الموارد	2030
– السياسات والاجراءات	2040
– التنسيق	2050
– الابلاغ الى المجلس والادارة العليا	2060
* طبيعة العمل	2100
– ادارة المخاطر	2110
– الضبط	2120
– الادارة الرشيدة	2130
* تخطيط التكليف (المهمة)	2200
– اعتبارات التخطيط	2201
– اهداف التكليف	2210
– نطاق التكليف	2220
– تخصيص موارد التكليف	2230
– برنامج عمل التكليف	2240
* انجاز التكليف (تنفيذ المهمة المراجعة)	2300
– تحديد المعلومات	2310

– التحليل والتقييم	2320
– توثيق المعلومات	2330
– الاشراف على التكليف	2340
* ابلاغ النتائج (توصيل التقرير)	2400
– معيار الاتصال	2410
– نوعية الاتصال (نوعية التقرير)	2420
– الافصاح عن المهمة وعدم التوافق مع المعايير	2430
– الاخطاء والحذوفات	2432
– نشر النتائج	2440
* مراقبة الانجاز	2500

Source: The Institute Of Internal Auditors,2010,24 &

المصدر (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001: 231)

واناة توضيح لكل معيار من المعاير الواردة في الجدول اعلاه:

أولاً: معايير السمات أو الصفات:

1- معيار رقم (1000): الغرض والسلطة والمسؤولية:

الغرض والسلطة والمسؤولية المرتبطة بأنشطة المراجعة الداخلية، يجب أن تدون رسمياً في لائحة المراجعة الداخلية التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة بالوحدة.

2- معيار رقم (1100): الاستقلال والموضوعية:

الاستقلال يقصد به عدم وجود ظروف تهدد قدرة المراجعة الداخلية على القيام بمسئولياتها بطريقة متحيزة، أما الموضوعية: فيقصد بها التوجهات الذهنية غير المتحيزة التي تتيح للمراجعين الداخليين إنجاز التزاماتهم، ومسئولياتهم بالشكل الصحيح، ودون تقديم أية استثناءات أو تنازلات.

3- معيار رقم 1200: بذل العناية المهنية الواجبة:

يجب على المراجعين الداخليين بذل العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليها أي مراجع داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاقتدار، بيد أن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة من الخطأ.

4- معيار رقم 1300: برنامج تأكيد وتحسين الجودة:

يجب على الرئيس التنفيذي للمراجع الداخلي تطوير والمحافظة على برنامج التأكيد، وتحسين الجودة، بحيث يغطي كافة جوانب نشاط المراجعة الداخلية.

ثانياً: معايير الأداء(The Institute Of Internal Auditors,2010,24)

1- معيار رقم 2000: إدارة نشاط المراجعة الداخلية:

يجب على المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية أن يدير نشاط المراجعة الداخلية بفعالية، لضمان تحقيق قيمة مضافة للوحدة.

2- معيار رقم 2100: طبيعة العمل:

يجب أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بالتقييم، والإسهام في تحسين عملياتها ، وإدارة المخاطر و المراجعة ، وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم.

3- معيار رقم 2110 المخاطر:

يجب على نشاط المراجعة الداخلي تقييم عمليات المخاطر بالوحدة، واقتراح التوصيات المناسبة لتحسينها، بما يكفل تحقيق الأهداف.

4- معيار رقم2120: إدارة المخاطر:

يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر، وأن يسهم في تحسينها.

5- معيار رقم 2300: تنفيذ مهام المراجعة الداخلية:

يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بتحديد، وتحليل، وتقييم، وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف المهمة.

6- معيار رقم 2400: توصيل النتائج:

7- يجب على المراجعين الداخليين توصيل نتائج المهمات الى الجهات المعنية.

8- معيار رقم 2500:مراقبة الانجاز:

يجب على مدير المراجعة متابعة انجاز التوصيات الواردة في التقرير.

9- معيار رقم 2600: حل قبول الادارة للمخاطر:

يجب تحديد مسؤولية الادارة حول عدم الاخذ بتوصيات المراجع الداخلي وما قد يترتب على ذلك من مخاطر نتيجة لذلك، والاجراءات التي يتخذها المراجع الداخلي في هذه الحالة. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001: 231)

يلاحظ من خلال العرض السابق لمعايير المراجعة الداخلية مدى طموح معهد المراجعين الداخليين IIA في توسيع مفهوم ونطاق وتنظيم مهنة المراجعة الداخلية، ويتضح ايضاً من خلال قيام المعهد بوضع دليل بالقيم الاخلاقية المهنية التي ان خالفها المراجع الداخلي خضع للمساءلة ليس من جانب رؤسائه في العمل فقط ولكن من جانب المعهد ذاته، كالتزامه بالموضوعية والنزاهة وعدم الدخول في اعمال من شأنها ان تؤثر على مجال عمله او استقلاليته والمحافظة على سرية المعلومات التي يطلع عليها ومحاولة تجديد معلوماته باستمرار ليكون اهلاً لمهمة عملية المراجعة وتحقيق الاهداف المطلوبة من القيام بتلك المهمة.

ويتضح للباحث مما سبق أن معايير المراجعة الداخلية أكدت على تحديد مسؤولية المراجع الداخلي داخل الوحدة، وأن تتم ضمن وثيقة رسمية تحدد مهام وظيفة نشاط المراجعة الداخلية، كما أكدت هذه المعايير على ضرورة أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلا، وأن يكون المراجعون الداخليون موضوعيين في أداءهم وأن يتمتعوا بالمعرفة، المهارات، والكفاءة لتنفيذ المسئوليات المنوطة بهم، كل هذه السمات تؤدي إلى زيادة فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين كافة العمليات.

أما معايير الأداء فقد أكدت على ضرورة أن يقوم المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بإدارة النشاط بفعالية، لضمان تحقيق قيمة للوحدة، وأن يتوافق نشاط المراجعة الداخلية مع تعريف المراجعة الداخلية والمعايير كما يجب أن يقوم المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية بوضع الخطط اللازمة المرتكزة على المخاطر، وأن تحدد أوليات النشاط مع أهداف الوحدة، وضرورة توفير الموارد اللازمة لهذه الوظيفة، وأن توظف هذه الموارد بصورة فعالة وفقا لخطط معدة مسبقا، كما أكدت هذه المعايير على أن يعمل نشاط المراجعة الداخلية على تقييم العمليات ، وإدارة المخاطر بالوحدة، وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة لزيادة فعاليتها وتحسينها، من أجل تحقيق أهداف الوحدة، واشترطت هذه المعايير على وظيفة المراجعة الداخلية ضرورة تعزيز دورها في حالات الغش والفساد، وعدم فعالية الإدارة، وأن ترفع تقريرها إلى الإدارة العليا(الصمد،2009، 76).

عليه يمكن تلخيص اهمية معايير المراجعة الداخلي في المنشأة بالنسبة للمراجع الداخلي بالاتي:

أ- ان يحصل على الاستقلالية وكذلك على دعم مجلس الادارة والادارة العليا لضمان تعاون الجهات الخاضعة للمراجعة معه.

ب- ان يتمتع بالصلاحيات التي تعزز الاستقلالية.

ت- ان يمتلك الكفاية المهنية اللازمة لأنجاز مهامه.

ث- ان يتسع نطاق عمله ليشمل كافة انشطة المنشأة ليتمكن من مد الادارة العليا بالتوصيات والاقتراحات اللازمة لتحسبين الاداء ومعالجة الانحرافات مع ترك الامر للإدارة العليا بشأن تدبير معالجتها.

ج- قيام مدير المراجعة الداخلية بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام والاساليب التي يتبعها المراجع الداخلي مع وضع برنامج لتطوير وتنمية اداء العمل والتنسيق بين جهود المراجع الداخلي والمراجع الخارجي كذلك وضع برنامج يهدف الى التحقق من كفاية اداء عملية المراجعة التي يقوم بها قسم المراجعة.

يلاحظ مما سبق ان معايير المراجعة الداخلية ومتشكلة من اهمية في المراجعة الداخلية لعمل المنشأة وتحقيق اهدافه اذ لابد من وجود مجموعة من المعايير التي كما وصفها IIA في عام 2003 التي صممت لتلبي متطلبات التغير الحاصلة في طبيعة ونطاق عمل المراجعة الداخلية واتساع دوره حيث تم تقسيمه الى معايير خاصة بصفات المراجعين الداخليين ومعايير خاصة بطبيعة انشطة المراجعة الداخلية ومعايير التنفيذ التي تختلف حسب طبيعة نشاط المراجعة الداخلية وفي ما اذا كان نشاط استشاري او توكيدي وكذلك مجالات المراجعة الداخلية حسب التطور في مفهوم المراجعة سواء المراجعة المالي او التشغيلي او الاداري. وبهذا فإن الغرض الرئيس من وضع معايير المراجعة الداخلية هو لأجل توفير ارشادات يتمكن من خلالها المراجعون الداخليون من تنفيذ اجراءات المراجعة الداخلية التي يتم التخطيط للوصول اليها، وبذلك فإن الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية يعد امراً ضرورياً يفي من خلاله المراجعون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية تجاه الوحدة الاقتصادية ورفع كفاءة اداء مهامهم (عثمان، 1999: 46).

1- مدى احترام السياسات ؛ الإجراءات؛ الخطط؛ القوانين.

2- التوظيف و الاستغلال الأمثل للموارد و حفظ الأصول.

3- التنسيق بين الوسائل و الطرق و العمليات مع كل الأهداف المسطرة، وذلك، عن طريق تقييم النتائج المحققة.

أ- تنفيذ المهمة: و حتى تكون مهمة المراجع كاملة و شاملة لابد أن يحتوي التحقيق و المراجعة في المنشأة على ما يلي:

1-تنظيم و تخطيط لعملية المراجعة.

2-اختبار، تقييم و تحليل المعلومات، بهدف تدعيم نتائج المراجعة.

3-تدوين و نشر النتائج من خلال إعداد لتقرير المراجعة.

4-المتابعة والتحقق من تطبيق الحلول المقترحة. وكذا تصحيح الأخطاء المكتشفة.

ب-تسيير وتنظيم مصلحة المراجعة: فمهمة رئيس مصلحة المراجعة تتمثل في ضمان السير الجيد للمراجعات الداخلية المحققة، مع تحديد دقيق للمسؤوليات والأهداف. كما عليه، وضع برامج عملية ملائمة و دورية وذلك حسب أوضاع المنشأة.

2.3.1.1 قواعد السلوك المهني:

ان لكل مهنة اخلاقياتها التي تميّزها عن المهن الاخرى، ولعل مهنة المراجع واحدة من تلك المهن التي تتطلب اخلاقيات لممارستها من اجل تنظيم سير العمل بالطريقة المثلى(الغربان، 2003: 59)

ان للمراجعة آداباً وقواعد للسلوك المهني وضعت من قبل نقابات المحاسبين والمراجعين ومن معاهد المحاسبين القانونية التي ينتمي اليها المحاسبون القانونيون، وتلزم هذه المعاهد اعضاءها بوجوب مراعاتها بدقة وذلك حفاظاً على ايجاد مستوى رفيع للمهنة ولغرض تنظيم العلاقات بين المحاسبين القانونيين بعضهم بالبعض الاخر وعلاقتهم مع الجمهور بشكل عام (عثمان، 1999: 33).

وهكذا نجد المراجعين من اهم الوسائل الهادفة الى نهضة البلاد اقتصادياً ومالياً، وبذلك حاول المشرع في معظم انحاء العالم، وكذلك المنظمات المهنية نفسها وضع دستور سلوكي يحكم تصرف المراجعين ويضع لهم مبادئ يسيرون عليها ومعايير يسترشدون بها يطلق عليها عادة قواعد السلوك المهني (عبد الله، 2004: 108).

وقد كان اول اصدار لقواعد السلوك المهني سنة 1968، ويطبق على اعضاء معهد المراجعين الداخليين IIA، وعندما تم وضع برنامج للحصول على شهادة المراجع الداخلي المعتمد تم وضع قواعد سلوك مهني منفصل، بعد ذلك تمت موافقة مجلس ادارة معهد المراجعين الداخليين IIA على النسخة النهائية من قواعد السلوك المهني في 17 حزيران 2000 (صبح، 2007: 105).

ويشير المعيار رقم 240 من معايير المراجعة الداخلي بأنه يجب على المراجع الاذعان لقواعد السلوك المهني، ولذلك فقد اصدر IIA القواعد السلوكية المهنية الآتية: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001: 235)

أ- يجب على اعضاء معهد المراجعين الداخليين الاحتفاظ بمستويات عالية من السلوك لكي يقوموا بتنفيذ مسؤوليتهم بفعالية.

ب-ينطبق السلوك الاخلاقي على جميع الاعضاء وعلى المراجعين القانونيين في المعهد.

وتهدف قواعد السلوك المهني الى تحقيق اغراض عدة وتكاد تكون الاغراض الآتية اهمها لأنها واردة ضمن معظم دساتير قواعد السلوك المهنية وهي (عبد الله، 2004: 108).

1- رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة والمحافظة على كرامتها وتدعيم التقدم الذي احرزته بين غيرها من المهن الحرة.

2- تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمراجعين ورعاية مصالحهم المادية والادبية والمعنوية.

3- تدعيم وتكملة النصوص القانونية والاحكام التي وضعها المشرع لتوفير مبدأي الكفاية في التأهيل وحياد المراجع في عمله.

4- بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات المحاسبين والمراجعين من الطوائف المستفيدة من هذه الخدمات.

لقد تجاوز مفهوم قواعد السلوك المهني للمعهد تعريف المراجعة الداخلية ليتضمن عنصرين اساسيين هما (صبح، 2007: 134)

أ-المبادئ الملائمة لمهنة وممارسة المراجعة الداخلية.

ب-قواعد السلوك التي تصف معايير السلوك المتوقع من المراجعين الداخليين.

هذه القواعد هي للمساعدة في تفسير المبادئ في التطبيق العملي، والمقصود من ذلك، الارشاد الى السلوك المهني.

والمبادئ التي يجب ان يلتزم بها المراجعون الداخليون عند اداء عملهم هي (Harcourt, 2001, 733)

أ- النزاهة:

1- يجب ان يتسموا بالأمانة والاجتهاد والمسؤولية في اداء واجباتهم واعمالهم.

2- يجب عليهم ملاحظة القانون والافصاح المتوقع عن امور العمل وفقاً لما يتطلب القانون والمهنة.

3- يجب ان لا يكونوا وبمعرفتهم طرفاً لأي نشاط غير قانوني او المشاركة في افعال تحمل اساءة لمهنة المراجع الداخلي او لمنظمتهم.

4- يجب عليهم الاحترام والمساهمة بالأهداف الاخلاقية والشرعية لمنظمتهم.

ب- الموضوعية:

1- يجب عليهم عدم المشاركة في أي نشاط او علاقة ربما تحدث ضرراً او تفترض الضعف في تقويمهم غير المتحيز، هذه المشاركة تتضمن تلك الانشطة والعلاقات التي ربما تتناقض مع اهتمامات منظمتهم.

2- يجب عليهم عدم قبول أي شئ يؤدي الى ضعف او ربما يضعف حكمهم المهني.

3- يجب عليهم الكشف عن كافة الحقائق المهمة المعروفة لديهم، والتي اذا لم يتم الكشف عنها ربما تشوّه التقرير الخاص بالأنشطة محل الفحص.

ج- السرية:

1- يجب عليهم التحلي بالحكمة في استخدام وحماية المعلومات المكتسبة اثناء قيامهم بواجباتهم.

2- يجب عليهم عدم استخدام المعلومات لأي ربح شخصي ولا بأي صيغة كانت والتي قد تكون مخالفة للقانون او الاهداف الاخلاقية للمنظمة.

د- الكفاءة:

1- يجب عليهم المشاركة في الخدمات التي يتطلب المعرفة الضرورية والمهارات والخبرة.

2- يجب عليهم اداء خدمات المراجعة الداخلي بصورة مطابقة لمعايير المراجعة الداخلية المطبقة مهنياً.

3- يجب عليهم اجراء التحسين المستمر لكفاءتهم وفاعليتهم ولنوعية الخدمات التي يقدمونها.

هـ- مبدأ الكفاية المهنية:

تعتبر الكفاية المهنية عنصراً جوهرياً في تأدية مهام المراجع الداخلي بشكل مناسب داخل الوحدة الاقتصادية وتشمل الكفاية المهنية المعروفة والخبرة والخلفية التعليمية واستمرارية التدريب والتأهيل لموظفي المراجعة ضمن سياسة تدريبية منتظمة آخذين بنظر الاعتبار طبيعة وتعقد الانشطة والتقدم التكنولوجي وزيادة الخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية وكذلك تشمل السرية واحترام قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها وعدم الكشف عن هذه المعلومات بدون ترخيص الاّ اذا كان هناك التزام قانوني او مهني للقيام بذلك (Basel, 2000: 4-8).

4.1.1 منهجية المراجعة الداخلية ومجالات واساب زيادة الحاجه لها:

1.4.1.1 منهجية المراجعة الداخلية:

إن أهمية وظيفة المراجعة في الهيكل التنظيمي لأي المنشأة يتطلب منها إتباع خطوات عمل واضحة واعتماد منهجية سليمة حرصا على دقة النتائج المتواصل إليها وكذلك أثر العملية على نشاط المنشأة وبالتالي فللمراجعة خطوات عمل يجب إتباعها في إطار تنفيذ المهمة وإنجاحها، وهذه الخطوات كالتالي: (اشتوي،11،1990).

1.1.4.1.1 التخطيط الأولي لعملية المراجعة الداخلية:

وهي المرحلة التمهيدية في المراجعة، حيث يقوم المراجع بالاطلاع على المنشأة بغرض كسب معرفة ومعلومات عن المنشأة وهذا من أجل تكوين الملف الدائم للمنشأة وتتم هذه المرحلة عبر ثلاث خطوات هي:

1- الدراسة الأولية للمنشأة: وهي تقتضي أن يقوم المراجع بدراسة أولية لنشاط المنشأة حيث تحصل على مختلف البيانات والمعلومات عنها مثل "اسم وعنوان وتاريخ نشأة المنشأة، شكلها القانوني، تنظيمها الإداري، نظام المراجعة الداخلية المطبق فيها، طرق الإنتاج وقنوات التوزيع وكذا الإجراءات المحاسبية المتبعة وغيرها من المعلومات التي يرى ضرورة الحصول عليها كما يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف في نظام المنشأة وهذا لكي يحدد الإجراءات التفصيلية التي تندرج في برنامج المراجعة إعداد برنامج المراجعة، ويتم إعداد هذا البرنامج بتحديد الأهداف التي يريد الوصول إليها، كما يظهر البرنامج نطاق العمل المطلوب من المراجع وكذلك الإجراءات التي سوف يتخذها أثناء أداءه للمهمة المكلف بها،وبرنامج المراجعة هو عبارة عن قائمة تحتوى على إجراءات المراجعة الواجب إتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية لغرض الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا، وهذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لعملية المراجعة. (Harcourt, 2001, 213)

2- توزيع الاختصاصات: ويقصد به تحديد موظفي مكتب المراجعة واختيار الكفاءات المناسبة، كما يجب على المراجع التوفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة الأفراد العاملين معه، هذا باعتبار المسؤول الأول والوحيد أمام إدارة المنشأة ومختلف الأطراف المعينة بنتائج المراجعة.

2.1.4.1.1 القيام بالمراجعة:

في هذه الخطوة يقوم المراجع بعمله بصفة فعلية وتطبيق مختلف الإجراءات المتعلقة بها وكما تم تحديدها في البرنامج، وقد تختلف هذه الإجراءات تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المنشأة ونوعية الصعوبات التي يمكن أن يصادفها. إلا أن هناك عناصر مرتبطة بأداء المراجعة هي:
(صبح، 2007: 105).

1-التحقيق: ويعني التأكد من مدى صحة ودقة العمليات وقدرة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويجب في التحقيق التفريق بين الحقائق والآراء. بحيث يعتمد التحقيق أساسا على العمليات والحسابات وهو العنصر المشترك بين الراجعة الداخلية والخارجية.

2-التحليل: ويقتضي الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الوقاية الداخلية والحسابات والإجراءات المحاسبية ومختلف السجلات والمستندات داخل نطاق الفحص

أ-الاتزام: ويقصد به مدى التوافق بين السياسات الإدارية من جهة أخرى الانضباط في التنظيم.

ب-التقييم: وهو التقييم الشخصي للمراجع عن مدى كفاءة وفعالية مختلف السياسات المعمول بها في المنشأة، بغية ترشيد الإجراءات وتطوير الأداء وتقديم الاقتراحات كذلك.

ج-التقرير: بحيث يبرز فيه المراجع الذي كان محل الفحص ومدى أهميته والطريقة التي تمت بها المعالجة مع النتائج المتواصل إليها والتوصيات المقترحة، ويفضل عرض هذا التقرير على المسؤول عن النشاط محل الفحص وهذا لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير بعض الأمور.

3.1.4.1.1 تقرير المراجع:

في هذه الخطوة يقوم المراجع بحوصلة لمجمل ما قام به من فحوصات لمختلف البنود مشيرا إلى مدى التزام المنشأة في تطبيق المحاسبة المتعارف عليها وكذلك مدى الاستمرار في تطبيقها من خلال السنوات السابقة كما يشير إلى نتيجة تقييمه لنظام المراجعة الداخلية في المنشأة، ونقاط القوة والضعف الموجودة فيه والسبل التي تؤدي إلى تحسينها مدعما كل هذه النتائج بإثباتات وبراهين مقنعة، وفي ختام تقريره يبدي التوصيات الازمة إلى تصحيح وتحسين الأداء إبداء كذلك لرأيه بصفة موضوعية حول حسابات المنشأة سواء بالإيجاب أو السلب. (Harcourt, 2001, 752)

2.4.1.1 مجالات المراجعة الداخلية واسباب زيادة الحاجه لها:

لغرض تحقيق اهداف المراجعة الداخلية المتنوعة والمشتملة على الانشطة كافة، فإنه ينبغي اتباع انواع من صور وممارسات المراجعة الداخلية واذا ما تم اعتماد اهداف المراجعة الداخلية المتمثلة بتقويم نظام المراجعة المحاسبية و المراجعة الادارية ونشاط المنشأة التشغيلي، فإنه بالإمكان تحديد مجالات المراجعة الداخلية لتحقيق تلك الاهداف والتي تشمل: (اشتوي،1990، 19).

1- المراجع المالي:

يقصد بالمراجع المالي فحص انظمة المراجعة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية مدة زمنية معلومة ومدى عدالة تصويرها لنتائج اعماله من ربح او خسارة عن تلك المدة، وهو اكثر انواع المراجعة شيوعاً في الاستعمال. (عبد الله، 2000، 13)

ويتم اجراء مراجعة القوائم المالية لتحديد ما اذا كانت القوائم المالية الشاملة تتفق مع معايير محددة، وعادة ما تتمثل هذه المعايير في مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ووفقاً للاساس النقدي او وفقاً لأي اساس محاسبي آخر يناسب المنشأة. وتشمل القوائم المالية بصورة عامة كل من:

(آرينز، لوبك، 2002، 24)

أ-قائمة المركز المالي

ب-قائمة الدخل

ج-قائمة التدفقات النقدية

د-قائمة الملاحظات المرفقة مع هذه القوائم

والمراجع المالي يشمل المراجعة السابقة والمراجعة اللاحق (خلف، 2004، 20) ويستأثر المراجع المالي بمعظم عمل مكاتب المراجعة واجهزته المختلفة داخلياً كان أم خارجياً، وينقسم هذا النوع من المراجعة بدوره الى الاتي: (عبد الله، 2000، 14).

2- المراجع المستندي:

يتركز في مراجعة النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك مراجعة البيانات الحسابية المحتوة في تلك المستندات من حيث العمليات الحسابية الاربع (الجمع والطرح والضرب والقسمة).

3- المراجع الفني:

يتركز في البحث حول قيام المنشأة او عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون اغلب الحوار هنا بين ادارة المشروع والمراجع في قضايا النسب العادلة للاندثار واقتطاع الاحتياطات، ومدى اقتناع المراجع بعدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي للمشروع ونتائج اعماله.

لمراجعة المالية بشقيه المستندي والفني طرائق معينة يتبعها المراجع عند مراجعة أي بند من بنود القوائم المالية المختلفة، وذلك بالاسترشاد بمعايير متعارف عليها ايضاً.

4- المراجع التشغيلي

المراجعة التشغيلية هو اختبار مدى كفاءة وفاعلية استخدام الموارد في الاعمال المنجزة لغرض تحسين الاداء في الممارسات والاجراءات الاضافية لدراسة اية حالة محددة خارج نطاق عملية المراجعة. وقد ازدادت اهمية هذا النوع من المراجعة في العقد الماضي حيث بدأ ينظر اليه على انه استشارة يتم تقديمها الى الادارة اكثر من كونها عملية مراجعة(عبد، 2007، 16)، يشمل هذا الاسلوب من المراجعة، النشاطات غير المالية مثل النشاطات الهندسية والانتاجية والتسويقية، وهدفه تشخيص مواطن الضعف والنقص في كفاية الاداء، وتقديم المقترحات اللازمة لتحسين اساليب ومستويات الاداء، وبهذا المجال يحتاج الى الخبرات المتخصصة من خلال المقارنة بين ما تم تنفيذه مع المخطط وتحديد الانحرافات وتحديد اسبابها وايجاد علاج للانحرافات وتقديم المقترحات بشأنها.

(روهيل، براج، 2001، 60)

ان هذا النوع من المراجعة يوسع مجال المراجع الداخلي بحيث يشمل كل نشاطات المنشأة المالية وغير المالية ولا يقف الامر عند المراجعة المالية، فإن مراجعة الايرادات على سبيل المثال لا يتوقف عند حد مراجعة حسابات النقدية في الصندوق والمصرف فحسب، بل يتعداه الى تقديم العائد من الايداعات النقدية ومجال الاستثمار الافضل للنقدية المعطلة. (عثمان، 1999، 139)

5- المراجع الاداري

بعد ان زادت الادارة من طلبها المزيد من المعلومات المناسبة عن سير عملياتها والنتائج المرتبطة بها اكثر مما هو موجود في البيانات المالية (رايدر، 2000،37) ونتيجة لنمو الوحدات الاقتصادية وزيادة حجمها والمنافسة بين الوحدات، فقد ظهرت الحاجة الى نوع جديد من المراجعة الحديثة الذي ينصب او يتوجه نحو انشطة الادارة وتقويم فعالياتها في اداء الخطط والسياسات والاجراءات (خلف،20،2004) لذلك ظهر نوع جديد من المراجعة وهي المراجعة الادارية، ويقصد به

(مراجعة النواحي الادارية للمشروع للتأكد من ان الادارة تسير بالمشروع نحو تحقيق اقصى منفعة او عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة) (عبد الله، 2000,13).

عرف معهد الادارة البريطاني المراجعة الادارية بأنه " الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي الذي يجب ان يشمل الهيكل التنظيمي والاجراءات والاساليب الادارية وكل انشطة الادارة عموماً بهدف التأكد من ان الموارد الاقتصادية للوحدة تستخدم بأفضل اسلوب اقتصادي ممكن في حدود اهداف المنظمة " (شافعي، 1987، 73)، ان هذا النوع من المراجعة يتجاوز دور المراجع الداخلي فيه الناحية المحاسبية الى جميع اقسام المنشأة وذلك لأجل معرفة مدى الالتزام بتنفيذ سياسة الادارة، وهو اصطلاح يعبر عن اهمية دور المراجع الداخلي في مجال خدمة الادارة (عثمان، 1999، 139).

ويسهم المراجع الاداري في تخفيض احتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المنشأة لأن مسؤولية الادارة لا تنتهي بوضع التعليمات والاجراءات الضرورية لسير العمل فحسب، وانما من الضروري ان يتم باستمرار التأكد من ان الانظمة المطبقة تتيح المجال لاتخاذ الاجراءات السريعة لتصحيح كل انحراف قد يحصل (الخزعلي، 1995: 8)

وبما ان المراجعة الادارية هي فحص منظم لنشاطات المنشأة المرتبطة بأهدافها المحددة (رايدر، 2000: 38) لذا فهو يعالج جانبين:

أ- **تقويم الاداء:** ويعني مقارنة الطريقة التي تمارس بها المنشأة نشاطاتها مع الاهداف التي حددتها الادارة ومع المعايير الملائمة المعدة مسبقاً (عبد، 2007: 16)

ب-**اكتشاف فرص التحسين:** ويمكن للمراجع المتمرس تحديد فرص معينة للتحسين تحت بنود الاقتصاد والكفاءة والفعالية وذلك عن طريق ملاحظة العمليات وفحص التقارير السابقة والحالية ودراسة العمليات المالية واجراء المقارنات وتقديم التوصيات بالتحسين (الدوغجي ، 2002، 8).

بدأ هذا النوع من المراجعة يعم وينتشر في الدول المتقدمة محاسبياً كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا واستراليا وغيرها، حتى انه اصبح لزاماً على المراجع المالي ان يعطي رأياً فنياً مستقلاً حول كفاية ادارة المشروع (عبد الله، 2000: 13).

6- مراجع الاهداف او مراجع الفعالية

من الاتجاهات الحديثة في المراجعة ما يطلق عليه مفهوم تقويم الاداء، ويركز على مفاهيم الكفاءة والمردود الاقتصادي وفاعلية الاداء بوصفها عناصر مترابطة لتحقيق افضل النتائج المطلوبة من المنظمات بصورة عامة والوحدات الاقتصادية بصورة خاصة (الحسون والقيسي، 1991: 30).

يقصد به التحقق من ان اهداف المنشأة المرسومة سلفاً والمخطط لها قد تحققت فعلاً، وعلينا ان نتذكر هنا ان الهدف من عملية المراجعة ليس تصيّد الاخطاء، وانما تحسين الاداء وتحقيق الاهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية او الانجاز (عبد الله، 2000: 13).

لقد ازدادت الحاجة الى المراجعة الداخلية في وقتنا الحالي وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة يهدف إلى تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الإنتاجية وقد بلغت أهمية المراجعة ذروتها للأسباب التالية:

أ- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية:

ب- وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.

ت- كبر حجم المنشأة وانتشارها جغرافيا:

ث- إن كبر حجم المنشأة وتعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بانتظار حتى تتم القيود من قبل مراجع الحسابات الخارجي لذا تحتاج تلك المنشآت إلى أعمال المراجع الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية أول بأول.

ج- تحول المراجع الخارجي إلى أسلوب (المراجع الاختياري):

ح- يعتمد حجم العينة التي يتم اختيارها في الغالب على مدى كفاية نظام المراجعة الداخلية للمنشأة ومن المكونات الرئيسة لتنظيم المراجعة الداخلية تكون مطمئنة للمراجع الخارجي أكثر من المنشأة التي لا يوجد بها مراجع داخلي.

خ- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها:

د- تزداد الحاجة إلى بيانات موثوق بها عندما تستخدم هذه البيانات لاتخاذ القرارات الإدارية سيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة وفي الغالب فإن الإدارة العليا تحصل على المعلومات من مصدرين:

1- معلومات من الإدارات التنفيذية.

2- معلومات واردة في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.

5- إتباع أسلوب اللامركزية الإدارية:

لقد ترتب على انتهاج أسلوب اللامركزية الإدارية في المنشأة الكبيرة ضرورة قيام الإدارة العليا لتلك المنشآت بالتأكيد من مدى التزام الإدارات القطاعية التابعة لها لما وضعته من خطط وسياسات عامة وان تلك الإدارات تحقق العائد المتوقع منها على رأس مال المستثمر وتستخدم مواردها بكفاءة وتحقق نتائج فعالة ما لم تلجأ بين الحين والآخر إلى تقسيم أداء تلك الإدارات وفقا لمعايير الأداء الموجودة عهدت بها إلى دائرة المراجع الداخلي.

5.1.1 فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية واهم مهامها:

1.5.1.1 فاعلية وانشطة الموارد البشرية

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض المراجعة والمساءلة المحاسبية. وبالتالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة لفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية، واستعراض الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفعالية في المجال المالي والمحاسبي والمجال التشغيلي من ناحية أخرى. ويستهدف ذلك دعم دور المراجعة الداخلية في خدمة أغراض المراجعة والمساءلة المحاسبية. ويقصد بفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية مقدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها وتعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على العوامل الأربعة التالية:

1: استقلال المراجع الداخلي.

2: تفويض السلطة للمراجع الداخلي.

3: تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية.

4: توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية.

وسنقوم بتقديم شرح موجز عن هذه العوامل:

يحتاج دور وظيفة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة إلى توصيف رسمي في الدستور الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية، متضمناً تحديد أهدافها ونطاقها. كما يجب تحديد الترتيبات التي تكفل الاستقلال للمراجع الداخلي، وكذلك تحديد مسئولياته وواجباته، وإقرار دستور أو ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية يعزز مصدر السلطة المفوضة للمراجع الداخلي، ويجب توفير الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف.

يجب أن تقوم الإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إنشائها مع أخذ المخاطر المفترضة بعين الاعتبار. وسوف تحدد هذه الأهداف نطاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي ينبغي

تحديده في دستور وظيفة المراجعة الداخلية (ايوب، 1998، 25). وينبغي أن تتطابق أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف المنشأة وأغراضها، وأن تبدو تدعيما لمساعي الإدارة نحو انجاز السياسات والأهداف المرسومة، وبالتالي فان أهداف وظيفة المراجعة الداخلية تتضمن السعي نحو الضمان أو التأكيد لأي مما يلي:

1- الاقتصاد والكفاية والفعالية لعمليات المنشأة.

2- دقة السجلات.

3- منع الضياع وتقليل ارتكاب الأخطاء والمخالفات.

4- الالتزام بسياسات المنشأة وأهدافها.

5- الالتزام بالإجراءات الرقابية.

6- سلامة نظم المراجعة وفعاليتها.

ومن الأنشطة التي تمارسها وظيفة المراجعة الداخلية " أن المخاطر تشير إلى احتمال أن الأحداث قد تقع وقد تهدد تحقيق أهداف المنشآت، كما أن نظم المراجعة هي عبارة عن المقاييس التي يتم وضعها بفعالية لمنع أو اكتشاف الفشل(لطفي، 232،2004)

وتفويض السلطة داخل المنشأة أمر ضروري للقيام بالعمل وانجازه ،وتفويض السلطة الذي يعتمد على المهارة والمعرفة والخبرة ومعايير الأداء يعد ضرورياً للوفاء بالمسئوليات الوظيفية ويحتاج المراجعون الداخليون إلى تفويض السلطة لمباشرة أعمالهم، ومقابلة أفراد المنشأة ،وفحص المستندات ،وملاحظة العمليات من أجل جمع أدلة الإثبات، وغالباً ما يفوض مجلس الإدارة السلطة للمراجع الداخلي ويصدق عليها. وفي جميع الأحوال من الضروري للإدارة العليا ضمان ألفهم والإدراك لدور وظيفة المراجعة الداخلية وغرضها عبر المنشأة كلها. ويجب أن تكون حقوق المراجع الداخلي في الوصول للمعلومات والاتصال بالأفراد معروفة جيداً كما ينبغي بيان حدود ذلك بوضوح تام. ولا شك أن الوفاء بمسئوليات وظيفة المراجعة الداخلية يجعل من الضروري عليها. لمراجعين الداخليين بتكوين الأحكام والآراء اعتماداً على تفسيرهم للأدلة والقرائن التي تم تجميعها. وسوف تعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على مصداقيتها والاعتماد عليها. ويعتمد ذلك على تأكد مديري الإدارات والعمليات التي تخضع للمراجعة من كفاءة المراجع الداخلي ومقدرته على عمل مثل هذه الأحكام والآراء عن العمليات المسئولون عنها، ويتطلب ذلك أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية ذوي مهارات ومعرفة وخبرة ومكانة ملائمة. هذا وينبغي ألا يكون للمراجع الداخلي سلطة تغيير أي شيء في المجالات الخاضعة

للفحص، فالتغير أمر اختياري للإدارة المسئولة، أما دور المراجع الداخلي فهو الملاحظة وإعداد التوصيات اللازمة فقط(عبد، 2007: 46).

واستقلال المراجع الداخلي يتطلب أن يتمتع المراجع باستقلال تام على أساس الوضع التنظيمي، وعلى أساس الموضوعية التي تمكنه من الأداء السليم لواجباته ، وكي تخدم المراجعة الداخلية هدف البناء ،ينبغي أن تكون أحكامها غير متحيزة ،ويتحقق ذلك فقط من خلال الموضوعية، واستقلال وظيفة المراجعة الداخلية يعني:

حرية تخطيط وتنفيذ العمل و الاتصال بأعلى مستويات الإدارة والتحرر من كل مسئوليات التشغيل و حرية قرار التعيين والعزل والحوافز والمكافئات لجميع أعضاء إدارة المراجعة الداخلية. وكذلك يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة وأي افتراض بتعارض المصالح يقلل من مصداقية النتائج والتوصيات التي تقدمها، وأيضاً الاعتقاد السليم في نتائج العمل الذي يقومون به.

ولكي يكون المراجع الداخلي مستقلاً يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:

1- يجب أن ترتفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي وأن يتبع الإدارة العليا ،وأن يتحرر من أية المراجعة إشراقية، أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة.

2- يجب أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات، ويتضمن ذلك وضع دستور وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديداً واضحاً ورسمياً لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.

3- يجب أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزلة من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة.

4- يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادراً على صنع الأحكام وإبداء الرأي دون تحيز.

5- يجب أن يتحرر المراجعون الداخليون من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم و الأحكام أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة.

أ- وخلاصة القول أن أهم استقلال المراجع يرتبط بالموضوعية التي يتمتع بها وتجنب تعارض المصالح والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي.

ومن هنا فأن تخطيط عملية المراجعة يجب أن تتسجم عملية التخطيط لنشاط المراجعة الداخلي مع (وثيقة) المراجعة وهي وثيقة رسمية مكتوبة تبين غرض أنشطة المراجعة والصلاحيات والمسئوليات وصلاحية وصول المراجعين إلى السجلات والمكونات المادية في المنشأة. ويجب أن تتوافق مع الخطط التشغيلية والموازنات المتاحة لتجنب وجود فجوه بين أهداف المراجعة الداخلي وإمكانياتهم المتاحة، ويجب أن يحتوي برنامج المراجعة على الأنشطة المنوي مراجعتها وكذلك يتم تطوير وتعديل البرنامج بالتغيرات في اتجاهات الإدارة (حميدات،29،2007) ، وعلى مدير المراجعة أن يحدد مدى كفاية المراجعة الداخلية اللازمة للحد منة المخاطر بشكل سنوي

وبناءات على ذلك، فالمراجعة الداخلية للمنشأة هي وظيفة مستقلة، بغرض تقييم دوري للعمليات، لحساب الإدارة العامة.

و حتى يتم تحقيق مهمة مراجعة داخلية، على أكمل وجه، لابد أن يتخذ المراجع الاحتياطات التالية:

أ- **الاستقلالية:** فمكانة المراجع في المنشأة لها تأثير مباشر في عمله. وعليه لابد أن يكون المراجع مستقل عن الوظائف و العمليات التي سيدقق فيها. فرغم أنه إطار داخل المنشأة لكن مهمته تستوجب حرية التعبير و الحكم مع المحافظة على الموضوعية الكاملة في التحقيق.

ب- **الكفاءة المهنية:** بمعنى أن مهام المراجعة الداخلية محققة بكفاءة و اجتهاد كما أنها تحترم قوانين المهنة. ومن ثم، فعند اختيار المنشأة للمراجع أو مجموعة من المراجعين، بهدف إنشاء مصلحة خاصة بالمراجعة الداخلية، فلابد من توفر المؤهلات العلمية و العملية التي تضمن تطبيق سليم وصحيح لوظيفة المراجعة.

ت- **امتداد المهنة:** و هو تقييم كل إجراءات المراجعة و الكفاءات الموجودة داخل المنشأة، و يمكن تلخيص العناصر التي تحدد مدى امتداد مهمة المراجعة فيما يلي:

1- درجة مصداقية و صحة نظام المعلومات.

2.5.1.1 مهام لجنة المراجعة

يقوم مجلس الادارة بتفويض مسؤولية الاشراف المالي الفعال الى لجنة المراجعة لكي تتولى المراجعة والاشراف سواء فيما يتعلق بسلامة نواحي المراجعة الداخلية او عمليات المراجعة الداخلي او الخارجي.

يتم تشكيل لجنة تسمى لجنة المراجعة او لجنة المراجعة من اعضاء في مجلس ادارة المنشأة او مستشارين خارجيين، شرط ان لا يكون لأي منهم سلطة تنفيذية وان يكونوا مستقلين عن الادارة، ولا يقل عدد اعضاء اللجنة عن ثلاثة، وان يكون على الاقل احد اعضائها خبيراً في الشؤون المالية والمحاسبية.

من اهم مهام لجنة المراجعة الاتي (صبح، 2007: 69):

1- تقويم كفاءة المدير المالي وافراد الادارة المالية الرئيسيين.
2- دراسة نظام الضبط الداخلي ومدى كفايته وفعاليته، واعداد تقرير مكتوب عن رأيها بذلك.
3- دراسة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الادارة والتوصيات وابداء الرأي بشأنها.
4- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة وابداء الرأي بشأنها.
5- دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وابداء الملاحظات بشأنها ومتابعة المراجع بين المخطط والمنفذ.
6- دراسة الملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي على البيانات المالية واعطاء الرأي بشأنها.
7- تقويم مؤهلات واداء واستقلالية المراجع الخارجي واقتراح اتعابه.
8- دراسة ومناقشة خطة ادارة المراجع الداخلي وكفاءتها والتأكد من عدم وجود تعارض في المصالح
9- دراسة فعالية تقارير المراجع الداخلي والخطوات التصحيحية المقترحة، ومناقشتها مع مدير المراجع الداخلي.
10- اجتماع اللجنة دورياً وفقاً لبرنامج اجتماعات محددة.

وبناءً على ذلك يجب على المنشأة ان تضع امكانيات كافية تحت تصرف لجنة المراجعة لتتمكن من اداء عملها بما في ذلك اعطائها الصلاحية للاستعانة بخبراء كلما كان ذلك ضرورياً برأيها.
ويمكن القول ان لجنة المراجعة في الوحدات الاقتصادية ومن ضمنها تعزز من دور ومكانة واستقلالية المراجع الداخلي ومن جودة ادائه.

أ- فبصفة عامة، يمكن تلخيص دور المراجعة الداخلية فيما يلي(Barbier,1996,24)، وإن المراجعة الداخلية ليست مسؤولة عن تحقيق التوازنات في المنشأة، لكن التحقق من وجود الشروط المناسبة للمحافظة عليها.
ب- التحكم في التغيرات و الاضطرابات، ومحاولة التكيف مع تحولات المحيط الداخلي و الخارجي للمنشأة.
ت- تخفيض المخاطر وضمان حماية الأصول.
ث- تقييم مستمر لنظام المراقبة الداخلية.

المبحث الثاني

المراجعة الداخلي في المصارف واهميتها

1.2.1 تمهيد

ان عمل المصارف يرتبط ويتأثر بمصالح فئات عدة في المجتمع وله الاثر الكبير على الحياة الاقتصادية للدولة، ومع تطور العمل المصرفي وازدياد اثاره الاقتصادية اصبح من الضروري احكام الاشراف و المراجعة على عمل هذا الجهاز المهم وذلك لضمان استمرارية عمله والمحافظة على موجوداته وتحقيق اهدافه.

1.1.2.1 تعريف المراجعة الداخلي في المصارف

عرف المراجعة الداخلي في المصارف بأنه (الامارة، 2007: 45)" اداة من ادوات الادارة للتأكد من التزام الموظفين المنفذين بالسياسات الموضوعة ويقوم بالمراجعة موظفون من داخل المصرف مرتبطون بالسياسات العامة للادارة ومن اهم واجباتهم بيان كفاءة نظم المراجعة الداخلية والتحقق من صحة التقارير والبيانات المحاسبية وتطابقها مع السياسات والنظم الموضوعة ومدى تقيد الموظفين بتطبيق التعليمات التي تضعها ادارة المصرف وكفاءة الاداء في اقسام وادارات المصرف، وتقدم تقارير المراجعون الداخليون الى مجلس الادارة او لجنة المراجعة لمراعاة تحرر المراجع الداخلي من كل قسم او ادارة قد تؤثر على عمله حفاظا على استقلاله ".

كما عرف المراجعة الداخليه في المصارف بأنه" وظيفة مستقلة تنشأ داخل المصرف لفحص وتقويم نشاطاته المالية والادارية كافة لمساعدة جميع العاملين على انجاز الواجبات الموكلة اليهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات التي تتعلق بالفعاليات المختلفة في المنشأة المصرفية والتأكد من الاستعمال الامثل للموارد والقدرات بما يتفق والسياسات العامة للمصرف ". (عبد المجيد وعبد الله، 1999: 437).

وبذلك فكان لابد من تفعيل دور المراجعة الداخليه في المصارف بهدف المراجعة على العمليات المصرفية المختلفة للوقاية او الحد من الاخطاء التي تواجهها لتأكيد وضمان منع حدوث الخسائر المالية والمحافظة على الموجودات.

لذا فإن نظام المراجعة الداخلية في المصارف يعد جزءاً اساسياً من المراجعة المصرفية الشاملة حيث يمثل خط الدفاع الاول في منع وتحجيم المخاطر والاخطاء التي يمكن ان يتعرض لها المصرف، وتستند بشكل اساسي على وضع قواعد وضوابط اساسية تحكم سير عمل المصرف.

وفي هذا الاطار تعد انظمة المراجعة الداخلية في المصرف من الادوات الرقابية الهامة لأنها بمثابة اجراء احترازي يهدف من خلال الوسائل والاجراءات المتبعة الى التأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في السجلات، وحماية اصول المصرف، ورفع كفاءة اداء الموظفين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات المرسومة (الامارة، 2007: 26).

وبالنظر لأهمية المراجعة الداخلية في المصارف العراقية، فقد أصدر البنك المركزي العراقي توجيهات عدة للمصارف يلزمها فيها بتعزيز نظم واقسام المراجعة الداخلية وضمان استقلاليتها وجعلها تتناسب مع المعايير الدولية لضمان السرعة في اكتشاف الاخطاء المحتملة والالمام التام بالعمليات المصرفية المختلفة. كما عزز دورها من خلال الزام المصارف بتعيين لجنة مراقبة الحسابات، ولجنة الاقراض الذي يكون مدير المراجعة الداخلية احد اعضائها، اضافة الى تعيين مراقب للامتثال تكون مهمته مراقبة مدى التزام المصرف بالقوانين والانظمة القائمة ورفع تقارير بذلك للبنك المركزي العراقي ولمجلس ادارة المصرف.

ويجدر الاشارة هنا الى توجيهات البنك المركزي العراقي بهذا الصدد التي وردت في المادة رقم 40 (الاشراف على المصارف) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 حيث يكون للبنك المركزي العراقي وحده دون غيره سلطة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لترخيص وتنظيم عمل المصارف والاشراف عليها وعلى فروعها من اجل امتثال جميعها لأحكام هذا القانون والقانون المصرفي، وله كذلك سلطة المعاينة خارج مقر البنك وفروعه التابعة له وسلطة فحص وتفتيش حاملي التراخيص وفروعهم التابعة لهم في مواقع عملهم، بالطريقة التي يختارها البنك المركزي وفي الوقت الذي يختاره. كما يكون للبنك المركزي العراقي وحده دون غيره سلطة مطالبة المصارف والفروع التابعة له بتقديم كافة المعلومات المتعلقة بشؤون البنك والفروع التابعة لبه وعملائه التي قد تحتاج اليها البنك المركزي العراقي. وله علاوة على ذلك سلطة القيام بعمل تصحيحي، وفقاً لما ينص عليه هذا القانون من اجل تطبيق الهيئات المرخصة والفروعه التابعة لها لتلك القوانين وامتثالها لأي لوائح تنظيمية او معايير او ارشادات او توجيهات يكون البنك المركزي العراقي قد اصدرها فيما يتعلق تنفيذه لمثل هذه القوانين.

ولا يكون لأي اجراء تتخذه أي جهة تابعة للحكومة غير البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بتنظيم نشاطات الاقراض والاعتماد الخاصة بالمصارف أي صفة قانونية.

2.1.2.1 أهداف المراجعة الداخلية في المصارف

يمكن تحديد اهداف المراجعة الداخلية في المصارف بالاتي (الامارة، 2007: 46).

1- مدى ملاءمة وموثوقية وفاعلية المراجعة المحاسبية والادارية والتشغيلية.
2- تحديد مدى التزام المصرف بالسياسات والتعليمات والقرارات والانظمة والقوانين التي لها تأثير على اعمال المصرف.
3- نظام المراجعة الداخلية يضمن تسجيل المعاملات بصورة دقيقة وتوفير الحماية المناسبة للموجودات.
4- خدمة الزبون في سلم الاولويات دائما، وان هذه الخدمة تؤدي وفق اقصى درجات الدقة والسرعة وبالجودة المطلوبة فيما يحقق رضا الزبون.
5- التقارير الصادرة من انظمة المعلومات المختلفة سواء المالية او الادارية سليمة ويمكن الاعتماد عليها بدرجة كافية.
6- ان المخاطر التي يتعرض لها المصرف سواء المالية، الائتمانية، التشغيلية، مخاطر تقديم الخدمة، مخاطر انظمة الحاسوب وغيرها قد تم تقليلها الى الحدود المقبولة او الى ادنى حد ممكن.
7- انظمة الحاسوب تتضمن نقاط الضبط و المراجعة التي تضمن عدم العبث بالمعلومات وعدم اختراق خطوط الاتصال، وانه تم وضع الضوابط اللازمة للتعامل مع الانظمة والاجهزة.
8- المخصصات والاحتياطيات كافية وتم احتسابها وفق تعليمات السلطات الرقابية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تأسيسا لما تقدم يمكن القول ان اهداف المراجعة الداخلية سواء في الوحدات الاقتصادية بشكل عام او في المصارف بشكل خاص تركز على التأكد من كفاءة وفاعلية جميع انشطة الوحدة وضمان الحماية المحاسبية فيها والتقليل قدر الامكان من الاخطار المحتملة التي تتعرض لها.

3.1.2.1 أهمية المراجعة الداخلية في المصارف

1.3.1.2.1 المراجعة والاشراف على المصارف

يعد النشاط المصرفي من الانشطة التي لها تأثير كبير في تفعيل الاقتصاد في أي دولة، كون نشاطه يتمثل في استثمار الاموال وقبول الودائع اضافة الى الدور الاكثر اهمية وهو عمليات التجارة الخارجية المتمثلة بالمعاملات الخارجية بالاضافة الى ان المصارف تتركز اهميتها في تعاملها بالنقد والاوراق المالية والتجارية، مما جعل من الضروري توفر عنصر المراجعة والاشراف على النشاط المصرفي لتوفير الثقة والاطمئنان على الاعمال المصرفية واموال المودعين.

تأتي اهمية المراجعة على المصارف من طبيعة نشاطها وخصوصيته التي يمكن ايجازها بالاتي: (الزهيري، 2006:22).

أ- ان المصارف من المؤسسات التي تتعامل بالنقد والاوراق المالية، لذا فإن عامل الخطورة لديها يكون عالياً مما يجعلها من الاجهزة التي تتطلب توافر عنصر المراجعة بصورة فعالة ومحكمة.

ب- ضخامة رؤوس اموال المصارف مما يتطلب المراجعة واشرافاً على كيفية التصرف بهذه الاموال وفق التعليمات والضوابط المحددة من الجهات العليا.

ت- تعامل المصارف بودائع الاخرين يتطلب معرفة الكيفية التي تستثمر بها تلك الودائع كما تتطلب الدقة لكي يطمئن المودعون على اموالهم.

ث- تنوع الاجراءات المحاسبية بسبب تعدد اعمال واقسام وشعب المصرف.

ج- كثرة العمليات المصرفية اليومية يتطلب توفر عنصر المراجعة بشكل دائم ومستمر لمنع حدوث الغش والتلاعب ولتلافي أي انحراف يمكن حدوثه.

ح- الدور الذي تؤديه المصارف في دعم الاقتصاد الوطني يتطلب مراقبة سياسة المصرف لكي تتماشى مع سياسة الدولة.

2.3.1.2.1 انواع المراجعة على المصارف

تمارس على المصارف انواع عدة من المراجعة وهي ما يأتي

(الاخرس وآخرون، 2002: 332):

1- **المراجعة الداخلية:**

يتم تحديدها ورسمها وتنظيم قواعدها ومدى شموليتها من قبل ادارة المصرف نفسه، وهي بالتالي لا تتم بموجب تشريع ملزم وانما تتم تنفيذاً للاعراف التجارية والمالية المقبولة والمتعارف عليها وذلك من اجل حماية المصرف واصوله من التلف والسرقة وبالذات (النقدية) وتحفيز العاملين على التمسك بالسياسات الادارية والتنظيمية المرسومة، ويتولى القيام بها اجهزة متخصصة تابعة للادارة العليا للمصرف، وتمارس هذه الاجهزة رقابتها من خلال الجرد الفعلي المفاجئ، الزيارات الدورية، التفتيش، والمرجعة المحاسبي والاداري. (الامارة، 2007: 56)

2- **المراجعة الخارجية:**

يقوم بها مندوبون ومفوضون عن المساهمين وهم مراقبو الحسابات، ويكون ارتباطهم مع الهيئة العامة للمساهمين وليس مع ادارة المصرف، ويقوم مراقبو الحسابات بإرسال تقارير عن المراجعة ومراجعة حسابات المصرف الى البنك المركزي، كما ان المصارف تخضع لأحكام الشركات وتعديلاتها كون هذه المصارف شركات مساهمة عامة.

3- **المراجعة الاشرافية:**

تمثل المراجعة الإشراقية اهم اشكال المراجعة على المصارف لأن البنك المركزي يمثل الجهة الرئيسة والوحيدة المسؤولة عن ضمان وسلامة واستمرارية النظام المصرفي للدولة، لذا فقد وضع البنك المركزي القوانين والتشريعات لكل مجال من مجالات نشاط المصرف، وتتم المراجعة البنك المركزي على المصارف من خلال القوانين والانظمة والتعليمات ومن خلال التفتيش المباشر ومن خلال الكشوفات الدورية، واما بالنسبة للمصارف الحكومية في العراق فهناك نوع آخر من المراجعة على هذه المصارف بالاضافة الى المراجعة الداخلية المراجعة الاشرافية، وهي تلك التي تمارس من قبل ديوان المراجعة المالية وهي بمثابة المراجعة الخارجية تنفذ من قبل لجنة يتم تشكيلها في الديوان وفق برنامج معد لغرض اجراء عمليات المراجعة في المصارف الحكومية وفروعها المختلفة وبصورة دورية، وترسل تقارير المراجعة الى الادارة العليا لفرع المصرف المعني لأجراء اللازم والمتابعة.

4.1.2.1 المراجعة الداخلية في المصارف

تؤدي المصارف دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني في أي بلد، فضلاً عن الاعمال التي تقوم بها والتي هي حاجة عامة لشرائح واسعة قد تطال نسبياً جميع افراد المجتمع.

ان للاعمال المصرفية خصائص تميّزها بصورة عامة عن الاعمال الاخرى، وتاخذ المراجعة على تنوعه– ان كان خارجياً او داخلياً او من قبل جهات رقابية متعددة– بالاعتبار هذه الخصائص عند القيام بمهام المراجعة في المصارف، وعند تقويمه لمستويات المخاطر.

وللتعرّف على بعض خصائص العمل المصرفي، سيتم استخلاص ذلك مما ورد في اتفاقيتي بازل 1 و 2 وكذلك ما ورد في البيانات التطبيقية الدولية للمراجعة.

(IAPS International Auditing Practice Statements)، الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB))، في البيان رقم IAPS 1004 (العلاقة بين مراجعي النشاط المصرفي ومراجعين المصرف الخارجيين) وخاصة الفقرة 13 منه.

وكذلك البيان رقم IAPS 1006 (مراجعة البيانات المالية للمصارف)، وغيرها من الخصائص التي تميز العمل المصرفي، وعلى النحو الآتي: (httg: /www. Ifac. Org).

1.4.1.2.1 مميزات العمل المصرفي:

1- البنود النقدية

ان المصارف مؤتمنة على مبالغ وبنود نقدية ضخمة، وهي تتطلب حماية خاصة في التخزين وخلال النقل.

2- ادوات خاضعة للتداول وموجودات قابلة للتمويل الالكتروني

ان المصارف مؤتمنة ولديها قدرة التحكم بأدوات قابلة للتداول وموجودات اخرى قابلة للتحويل المباشر بالطرق الالكترونية المتطورة دوماً وبسرعة كبيرة، وعلى بنود تتميز بطبيعتها بالسيولة مما يجعل المصارف عرضة للتلاعب والغش. ولخاصية هذه البنود يجب على المصارف وضع اجراءات عملية جدية وانظمة ضبط داخلي سليم.

3- انخفاض رأس المال بالنسبة الى الموجودات

نتيجة لطبيعة العمل المصرفي، ان نسبة رأس المال في معظم المصارف الى اجمالي الموجودات هي منخفضة، مقارنة مع الشركات بصورة عامة.

4- التغير السريع في قيمة بعض الموجودات

بعض الموجودات في المصارف نتيجة لطبيعتها هي عرضة للتغير السريع في قيمتها، وفي كثير من الاحيان يصعب تحديد هذه القيمة. فلذلك ان تغيراً بسيطاً نسبياً في قيمة هذه الموجودات قد يكون له

تأثيراً كبيراً على رأس المال، وبالتالي على الملاءة Solvency الواجبة بموجب متطلبات السلطات الرقابية وبموجب اتفاقية بازل.

5- الودائع قصيرة الاجل

غالباً ما يكون التمويل الرئيسي للمصارف مصدره ودائع قصيرة الاجل، وهذا يؤكد وجوب وضرورة الحيازة على ثقة المودعين للحفاظ على سيولة Liquidity المصرف بالدرجة المقبولة والسليمة.

6- الواجبات الائتمانية تجاه الموجودات لأطراف اخرى

تحتفظ المصارف بموجودات تعود ملكيتها لأطراف اخرى، وهذا قد ينتج عنه التزامات من حيث خرق الامانة. لذلك على المصارف وضع اجراءات تشغيلية وضوابط داخلية للتحقق والتأكد من توظيف هذه الموجودات فقط بموجب الشروط التي على اساسها تم تحويل هذه الموجودات الى المصرف.

7- حجم العمليات المصرفية

ان كبر حجم واهمية القيم وتنوع عمليات المصارف، يتطلب نظاماً محاسبياً وضوابط داخلية معقدة، واستعمالاً واسعاً وكفوءاً لنظم المعلوماتية المتطورة والملائمة.

8- العمل المصرفي من خلال الفروع والاقسام

يتسم العمل المصرفي عموماً بالعمل من خلال شبكة واسعة من الفروع والاقسام منتشرة جغرافياً داخل البلد وقد يتعداه الى بلدان اخرى، وهذا يتطلب لا مركزية اكبر بالتأكيد، وتركيزاً اكثر على فصل الواجبات وتحديداً بين وظيفتي المحاسبة والضبط Control وهذه اللامركزية تؤدي الى صعوبات في المحافظة على ممارسات تشغيلية ونظم محاسبة موحدة.

9- اجراء المعاملات مباشرة من خلال وسائل التواصل الحديثة

يمكن اجراء المعاملات واتمامها مباشرة بوساطة العميل من دون أي تدخل من موظفي المصرف، على سبيل المثال من خلال الانترنت او ماكينات السحب الالي (ATM).

10- التنظيم من خلال السلطات الرسمية

ان المصارف خاضعة للتنظيم من قبل السلطات الحكومية، وغالباً ما تؤثر متطلباتها التنظيمية على المبادئ المحاسبية التي تتبعها المصارف، وقد يكون لعدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية تأثيره على البيانات المالية للمصرف او الافصاحات فيها.

11- عمليات المقاصة

ان استخدام انظمة المقاصة والدفع بالشيكات، وتحويل الاموال وعمليات القطع... عموماً هو حق حصري للمصارف، وهذا يجعلها جزءاً من حلقة اتصال متكاملة لأنظمة المقاصة المحلية والدولية، مع ما قد يتسبب ذلك من مخاطر منتظمة في الدول التي تعمل فيها.

12- الإصدار والتداول بأدوات مالية معقدة

يمكن للمصارف ان تصدر او تتداول بأدوات مالية معقدة، يستلزم ذلك تسجيل بعضها في البيانات المالية على اساس القيمة العادلة Fair Value. وهذا يستوجب ان يكون لدى المصارف اجراءات ملائمة للتقويم وادارة المخاطر. تعتمد ملاءمة هذه الاجراءات على ملائمة الطرائق والنماذج الحسابية المتبعة للحصول على معلومات حديثة، وتاريخية معتمدة وسائدة في السوق والمحافظة على دقة ونزاهة المعلومات.

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان تأسيس وظيفة المراجعة الداخليه الدائمة في أي مصرف هي من مسؤولية الادارة والتي يجب ان تكون ملائمة لحجمه ولطبيعة عملياته. وهذه الوظيفة هي جزء من الاشراف المستمر لنظام الضبط الداخلي لأنها توفر تقويماً لمدى الملاءمة مع سياسات واجراءات المصرف القائمة والتأكد من فعالية واجراءات الضبط واستقلالية هؤلاء الذين يتولون المسؤوليات اليومية للامتثال مع تلك السياسات والاجراءات.

ولكي تكون مهمة المراجع الداخلي فاعلة تماماً، يجب ان تكون مستقلة عن الانشطة المؤسسية الاخرى التي تقوم بمراجعتها. وكل نشاط او قسم او أي من فروع المنشأة المصرفية يجب ان يقع ضمن نطاق مهمة المراجعة الداخلية ويعزز الثقة في النظام المصرفي.

الفصل الثانـي

المراجعة الخارجي للتقارير الماليـة

يحتوي هذا الفصل على مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار الفكري والفلسفي للمراجع الخارجي

المبحث الثاني: المدخل المعرفي للتقارير المالية

المبحث الاول

الإطار الفكري والفلسفي للمراجع الخارجي

1.1.2 تمهيد

أدى اتساع الاقتصاد العالمي وتطور أشكال التجارة خلال القرنين الماضيين وتعارض المصالح الناجم عن الوكالة إلى زيادة الطلب على خدمات التأكد التي تقدمها مهنة المراجعة الخارجية، ونظراِ لتكرار حدوث الفضائح المالية وممارسة الغش تزايد الشك لدى الجمهور والمستثمرين على حد سواء في نزاهة نظام التقارير المالية بما في ذلك فقدان الثقة في فعالية عملية المراجعة وهو ما أدى إلى زيادة الضغوط على الجهات التشريعية والتنظيمية لاستعادة تلك الثقة من خلال وضع التشريعات والإجراءات الأكثر صرامة مثل قانون **ساربنز أوكسلي الذي صدر عام 2002** والذي غير الأنظمة السابقة والإجراءات المنظمة لمهنة المحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية جذريا وامتد أثره لخارجها(Aasmund,2004,4).

ونظرا لأهمية دور المراجعة الخارجية في المنشأة، فإن الدراسة في هذا المبحث تهدف إلى تأصيل بعض المفاهيم الهامة ذات العلاقة مثل مفهوم المراجعة الخارجية سواء علي شركات القطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام وأهداف كل منهما وأهميتها ومدى اعتمادها على المراجعة الداخلية كما موضح أدناه.

2.1.2 ماهية المراجعة الخارجية وأهدافها:

1.2.1.2 مفهوم المراجعة الخارجية وأهدافها:

تعرف المراجعة الخارجية بأنها عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة أثبات بشكل موضوعي علي تأكيدات تتعلق بنتائج تصرفات وأحداث اقتصادية يرتبط بها الفرد أو التنظيم الذي يقوم بعمل تلك التأكيدات لتحديد مدي وجود تطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج إلى مستخدمي التقارير المالية المتضمنة لتلك التأكيدات(لطفي، 3،2009).

ويعرفها البعض بأنها عملية تجميع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد والتقرير عن مدى التوافق بين المعلومات والمعايير الموضوعة، ويجب أن يقوم بالمراجعة شخص مؤهل ومستقل. ويختلف مفهوم المراجعة الخارجية في شركات قطاع الأعمال العام عن الخاص ويتناول الباحث ذلك على حدى وكما موضح ادناه.

مفهوم المراجعة الخارجية علي شركات قطاع الأعمال العام وأهدافها(عطية، 126،2008).

المراجعة الخارجية هي فحص انتقادي منظم لمشروعية ونظامية واقتصادية وكفاءة وفاعلية الإدارة المالية للوحدة الاقتصادية الحكومية، وهي جزء أساسي من نظام المراجعة المطبق الذي يستهدف:

1- كشف الانحرافات عن المعايير الموضوعة والقوانين واللوائح السارية وبيان المخالفات المالية والمحاسبية والقانونية، ومراجعة وتقييم الأداء من حيث الاقتصاد والكفاءة والفاعلية.

2- تحميل مسئولية الانحرافات والمخالفات على الأفراد المسئولين عنها.

3- اتخاذ خطوات تصحيحية تحول دون إعادة ارتكاب مثل تلك المخالفات مستقبلا.

4- تحديد نطاق المراجعة الحكومية في ضوء " إعلان ليما " لمبادئ المراجعة الحكومية الصادر عن المنظمة الدولية لأجهزة المراجعة العليا خلال المؤتمر الدولي التاسع لأجهزة المراجعة العليا بدولة بيرو عام 1977 بألا يقتصر على مراجعة القوائم المالية والالتزام بالقوانين واللوائح، وإنما يشمل مراجعة وتقييم اقتصادية وكفاءة وفعالية إدارة المال العام بالإضافة إلى بيان مدى تنفيذ الأهداف المخططة.

وينحصر ما تقوم به المراجعة الحكومية في الآتي(الشافي، 26،2006)

أ- التأكد من صحة العمليات المالية، وما إذا كانت التقارير المالية للوحدة تعبر بصدق وأمانة عن المركز المالي الحقيقي لها، ومدي الالتزام بالقوانين والتشريعات السارية.

ب- إظهار مدي استغلال الوحدة الحكومية للموارد المتاحة لها، وما إذا كانت هذه الموارد تستخدم بطريقة اقتصادية، وتحديد أسباب عدم الكفاية.

ت- تحديد ما إذا كانت النتائج المرغوبة أو الفوائد المطلوبة من البرنامج قد تحققت أم لا، وما إذا كانت أهداف الوحدة قد تم الوفاء بها من عدمه.

أما أوجه الفرق بين المراجعة الخارجية على شركات القطاع الخاص وشركات قطاع الأعمال العام:

هناك فروق بين المراجعة الخارجية المؤدة على شركات قطاع الأعمال العام وبين المراجعة علي مشروعات القطاع الخاص نتيجة لعمق الاختلاف بينهما من حيث نطاق وبيئة المراجعة وطبيعة العلاقة بين المراجع والوحدة محل المراجعة يمكن إيجازها فيما يلي(عطية،27،2008).

1- من حيث النطاق: يتميز نطاق المراجعة الخارجية علي شركات قطاع الأعمال العام عن المراجعة الخارجية علي شركات القطاع الخاص فيما يلي:

أ- تحميل مسئولية الانحرافات والمخالفات علي الأفراد المسئولين عنها.

ب- التقرير عن مدي اقتصادية وكفاءة استغلال المال العام وتحديد أسباب عدم الكفاية.

ت- بيان مدي تنفيذ الإدارة للأهداف المخططة.

2- من حيث بيئة المراجعة: يمكن إيجازها فيما يلي

أ- من حيث التأثير علي البيئة السياسية: تقارير المراجعة الخارجية علي شركات قطاع الأعمال العام غالبا تركز علي إبراز المخالفات المالية وأوجه الضعف في الأداء، بل يصل الأمر أحيانا إلي الكشف عن شبكات الفساد الحكومي وسوء استغلال السلطة وكلما زادت درجة الديمقراطية في الدولة كانت تلك التقارير أكثر فعالية، بينما مراجعة المشروعات الخاصة لا تواجه هذا النوع من البيئة السياسية(لطفي، 45،2009).

ب-من حيث إمكانية الكشف عن الغش والاحتيال: في حين أن الهدف من المراجعة الخارجية لشركات قطاع الأعمال العام يتمحور حول التقرير عن مخالفات وتجاوزات إدارة الوحدة محل المراجعة واقتراح توصيات العلاج ثم متابعة ردود أفعال تلك الوحدة تجاه معالجة سلبياتها وموقفها بشأن الرد علي ملاحظات مراجعة حسابات الجهاز الأعلى المراجعة، إلا أنه في مجال المراجعة الخاصة تضيق فرص الكشف والإفصاح عن الغش والاحتيال والتصرفات غير القانونية للإدارة لأسباب عديدة منها ضمان تحصيل أتعاب المراجعة واستمرار التعاقد مع عميل المراجعة لسنوات قادمة في ظل هيمنة مجلس الإدارة علي سلطات الجمعيات العمومية لضعف المراجعة خاصة في دول العالم الثالث.

ت-من حيث الترخيص بمزاولة مهنة المراجعة: بينما يشترط حصول المراجع الخاص علي ترخيص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ويتم إلغاء هذا الترخيص في حالة مخالفته لمعايير المراجعة المتعارف عليها وإخلاله بواجباته المهنية، فإنه لا يشترط للعمل كمراجع خارجي في الجهاز المركزي للمحاسبات الحصول علي ترخيص بمزاولة المهنة ويتعرض لتوقيع الإجراءات الإدارية في حالة تقصيره في أداء عمله.

3- من حيث طبيعة العلاقة بين المراجع الخارجي الخارجي علي شركات قطاع الأعمال العام والمنشأة محل المراجعة:

أ- يقوم المراجع الخارجي بأداء عمله بالمراجعة علي المنشأة محل المراجعة دون الحصول علي أجر منها ويتقاضى أجره من جهاز المحاسبات الذي ينتمي اليه، بينما المراجع الخارجي الخاص يأخذ أجرًا من الوحدة محل المراجعة باعتبارها عميلا لديه(الشافي، 36،2006).

ب–تقوم الجمعية العمومية لشركات القطاع الخاص بتعيين مراقب الحسابات الخارجي بعد توصية مجلس الإدارة بذلك، بينما يتم فرض مراقب الحسابات علي شركات قطاع الأعمال العام، وليس من حق المنشأة الاعتراض علي تعيينه ،وقد يستمر عمله بالمنشأة محل المراجعة لعدة سنوات بحد أقصي ثلاث سنوات.

وتهدف المراجعة الخارجية إلي إبداء الرأي عما يتم مراجعته، فمثلا:

بالنسبة للمراجعة الخارجية للقوائم المالية، فإن الهدف العادي لمراجعة القوائم المالية بواسطة محاسب قانوني مستقل هو إبداء الرأي بإنصاف عن مدى عدالة ما تعبر عنه في كافة جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتائج التشغيل وتدفقاتها النقدية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام. وبما أن موضوع البحث يركز على المراجع الداخلي كأحد الأبعاد الأساسية لذا يتطرق الباحث إلى المرجع الداخلة وفقاً لما ورد أدناه.

2.2.1.2 مفهوم وحقوق وطبيعة المراجع الخارجي:

إن صعوبة عملية المراجعة الخارجية تتطلب في أدائها شخص مؤهل وذو خبرة مكتسبة لصفات غير متواجدة في أشخاص يمارسون مهن أخرى نظرا لطبيعة مهمة المراجعة التي تتميز بالدقة والحذر ويعرف هذا الشخص بالمراجع الخارجي وهو ما سنتناوله هنا من خلال التطرق إلى:–

1.2.2.1. مفهوم المراجع الخارجي:

تحتاج عملية المراجعة الخارجية في تنفيذها إلى شخص ذو كفاءة عالية ومعرفة واسعة يعرف هذا الأخير بالمراجع الخارجي والذي يكون على دراية تامة بماله من حقوق وما عليه من واجبات ومسؤوليات وهذا ما سنتطرق اليه وكما يلي:–

أ– تعريف المرجع الخارجي:

يعرف المراجع الخارجي بأنه شخص محترف ومؤهل ذو كفاءة واستقلالية تامة بحيث يقوم باختبار أو فحص القوائم المالية النهائية لترجمة الوضعية المالية الحقيقية للحسابات وذلك عن طريق إعطاء رأي فني محايد ومستقل حول مصداقية وشرعية المعلومات وذلك بإتباع منهجية ذات تنسيق باستعمال مجموعة من التقنيات ويقدم هذا الرأي في شكل تقرير مكتوب إلى الجهات التي قامت بتعيينه.

وهناك مجموعة من الصفات التي يتميز بها المراجع الخارجي ومن بينها ان يكون مقيدا في السجل العام للمراجعين والمحاسبين.

1- أن يكون المراجع الخارجي معرفة واسعة وإدراك بنظريات المحاسبة وطرق تطبيقها عمليا وأن يكون قادرا على فهم طريقة تقييد كل قيد وصياغته صياغة صحيحة إلا إذا كانت قادرا على إعدادها محاسبياً وعدم توفير هذا الشرط الساسي في المراجع الخارجي هو السبب الرئيسي في عدم كفاءة المراجعة الخارجية اذ كثيرا ما يترك المراجع الخارجي عمليات تمر عليه حتى لا يسأل أسئلة تظهر جهله للمبادئ العامة للمحاسبة وفي هذه الحالة يتحمل مخاطر كثيرة قد تنتهي بنهاية ليست في صالحه ومن المستحيل أن يكون المراجع الخارجي على معرفة تامة بكل أنواع المنشأة ودقتها وكثيراً ما تقابله عمليات لها طابع فني ليس عنده معرفة تامه بها، وفي هذه الظروف على المراجع أن يسأل عملية أو موظفوا المنشأة أسئلة مصاغة في صورة ذكية حتى يحصل على المعلومات اللازمة من الإجابات المعطاة وبالتالي يستطيع أن يحكم ذا خبرة في هذا المجال، نتيجة لتمرينه وخبرته العملية التي اكتسبها في أثناء مراجعته وبجانب المامه بأصول المراجعة الخارجية، يجب.

2- أن يكون عل بعلم بحسابات التكاليف ومبادئ إدارة الاعمال والاقتصاد وأن يكون ذا ثقافة واسعه بحث يكون ملما بالقوانين وخصوصاً قانون التجارة والضرائب وقانون العمل والتأمين ومتابعاً الى كل ما هو جديد في نطاق التشريعات.

3- ان يكون دقيقاً غير متهاون مع المشاكل التي يقابلها.

4- ان يكون سريع الفهم في القاء وذو معرفة بمبادئ العلوم المختلفة.

5- ان يكون دبلوماسيا في احتكاكه ومعاملته مع موظفو المنشاة وأن لا بقيم علاقات شخصية تطغى على عمله وتقلب ميزانه للأمور وتجعله مجاملا لهم وإنما يجب ان يعمل على خلق جو من الود مكلل بالاحترام بينه وبينهم وذلك في سبيل تحقيق المنفعة العامة وهو ما تسمو اليه ميع المنشأة.

6- ان يكون قوي الشخصية أمينا إلى أقصى حدود الأمانة فهو يراقب حسابات الغير وهؤلاء يعتمدون على رأيه الفني السليم كما يجب عليه أن يحافظ على أسرار عملاءه لأنهم يطلعونه على أدق أسارها المتعلقة بمهنتهم بقصد استشارته في الموضوع الشائكة التي يهمهم أخذ رأيه عنها.

7- أن يكون ذا جدة ومثابرة على العمل شجاع يقول الحق في تقاريره دون محاباة(Aasmund,2004,4).

أن يكون واقعيا له شخصية ذاتيه تجعله لا يتأثر بالأخرين وأن يؤدي واجباته كامله رغم أي ضغط يقع عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ورغم التعارض بين هذه الواجبات ومصالحه الشخصية وي نفس

الوقت علية ان يقدم مقتضيات العملية وكذلك الظروف المحيطة بالمجتمع وبالتالي يبذل جهد في تجنب أي تحفظات أو ملاحظات قد تكون صحيحة من الناحية النظرية حيث أن إبرازها في مستند عام أو وثيقة معدة للنشر يبدو غير لائق بالمرة في الظروف الخاصة المنشأة.(الصحن،1999، 29)

2.2.2.1.2 حقوق وواجبات المراجع الخارجي:

1.2.2.2.1.2 حقوق المراجع الخارجي

يتمتع المراجع الخارجي بمجموعة من الحقوق نذكر منها (الدهراوي، 2001، 215).

1- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير أو نتيجة معينة وحق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المنشأة.

2- الحق في فحص ومراجعة الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية ووفقاً لما يقتضي به القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال المراجعة المحاسبية الى جانب ذلك فحص ومراجعة المستندات من خلال المراجعة المستندة.

3- الحق في جرد حزينة المنشأة عند الحاجة الى ذلك لتأكد مثلاً من الأوراق المالية سواء كانت أسهم أو سندات محفوظة فيها أو الأوراق النقدية.

4- حق طلب أي تقرير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المنشأة وفي أي مستوى إداري لتوضيح أمرها.

5- حق مراجعة وفحص باقي المنشأة على اختلاف انواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على المنشأة وحتى الاتصال بدائني المنشأة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.

6- حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانتقاد في بعض الحالات التي تتحمل التوجيه أو التأخير أي في حالات الاستعجال.

2.2.2.2.1.2 واجبات المراجع الخارجي:

يلتزم المراجع الخارجي بعدة واجبات نذكر منها(اشتوري، 1996، 46)

1- ضرورة الالتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الخارجية المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذه لعملية المراجعة حيث أن هذه المعايير تمثل الإطار العام لعملية المراجعة والتي يجب أن تتبع، واي مخالفة لهذه المعايير قد تضع المراجع في موقع المسائلة القانونية من قبل الغير أو المسألة المهنية

من قبل أعضاء المهنة وعلى المراجع الخارجي أن يضمن أوراق عمل المراجعة بالأدلة والبراهين الدالة على إتباعه وتمسكه لهذه المعايير.

2- يجب عليه أن يقوم بالفحص والمراجعة الفعلي لحسابات المنشأة ودفاترها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات الأستاذ بغرض التحقيق من صحتها وسلامتها وكشف أي أخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي المنشأة.

3- يجب على المراجع الخارجي التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة لكل عنصر من العناصر ويمكن في هذا المجال استخدام أدوات وأساليب المراجعة الفنية.

4-يجب على المراجع التأكد من قوة المراجعة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل ملائم وسليم.

يجب على المراجع أن يقدم التوصيات والاقتراحات الملائمة كما يلي:-

أ- معالجة وتصحيح الأخطاء.

ب-عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك.

ت-حسن سير العمل في أقسام وإدارات المنشأة.

5-يجب على المراجع التأكد الى جانب الفحص والمراجعة الدفترية أن المنشأة تقوم بتطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المختلفة وتلتزم بها بطريقة سليمة كما تلتزم بنصوص بنود العقود المختلفة التي قبلتها ووقعت عليها.

6- يجب على المراجع الخارجي التحقق من أن المنشأة تلتزم بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

7- يجب على المراجع الخارجي فحص عناصر قائمة الدخل للتحقق من أنه يظهر النتيجة الحقيقة لنشاط المنشأة من أرباح وخسائر عن السنة المالية.

8- يجب على المراجع الخارجي فحص عناصر قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية للتحقق من أنها تعبر تعبيرا صحيحا عن القيم الحقيقية لعناصر الأصول والالتزامات وبالتالي عن المركز المالي للشركة في نهاية الدورة المالية.

8- ان يلتزم المراجع بحضور اجتماعات الجمعيات الجمعية العامة للمساهمين واجتماع الادارة العامة لشركات من اجل تقديم تقريره الى الأعضاء ويتلوه عليهم بحيث يكون تقريرا شاملا على جميع البيانات الهامه واللازمة (الداهوري، 1996، 216).

3.2.2.1.2 طبيعة عمل المراجع الخارجي:

أن طبيعة عمل المراجع الخارجي تتجلى في مجموعة الخطوات والإجراءات التي يتبعها المراجع من أجل أداء مهمته على أكمل صورة ممكنه وذلك انطلاقاً في تجميع الأدلة الكافية والمقنعة إذ نذكر من بينها الدفاتر والمستندات التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات التي تمكنه من الوصول إلى ابداء رأيه حول مدى تعبير هذه المستندات عن المركز المالي ولنتيجة النشاط.

1: اجراءات المراجع الخارجي

تعرف اجراءات المراجع على أنها مجموعة من الطرق التي يستخدمها المراجع في تجميع الأدلة والبراهين تسمى بوسائل أو أدوات المراجع الخارجي ومن بين اهم الوسائل مايلي (hajd,dK 1996، 86)

أ- **الاختيار:** وتطلق عادة على المعاينة المادية للأصول الملموسة التي يقوم بها المراجع الخارجي وهذه المعاينة تعتبر دليلا على وجود هذه الأصول وكذلك التأكد من جودتها أي معاينة المراجع للوجود الفعلي لأصل، فعملية الاختيار متعلقة بالوضع المادي والنوعي للأصول الملموسة حيث يعتمد فيها المراجع على المعاينة والمشاهدة.

ب- الفحص: أي معاينة المراجع للمستندات او السجلات المحاسبية وغير المحاسبية أي المالية وغير المالية وعملية الفحص مكملة لعملية الاختيار.

ج - **المصدقات:** وهي تعتبر من الوسائل التي تستخدم في الحصول على الأدلة والبراهين من خارج المنشأة وتتبع هذه الوسيلة عند قيام المراجع بالتحقق من بعض الأرصدة الظاهرة في قائمة المركز المالية. وتتخذ المصادقات صور مختلفة وهي:

1-مصداقيات موجبة: وهي التي تبعث للمدين ويطلب فيها الرد منهم في حالة الموافقة أو عدم الموافقة على ارصدتهم الواردة بالمصادقات.

2-مصادقات سالبة: تبعث للمدين وبطلب منهم الرد في حالة عدم موافقتهم على أرصدتهم الواردة بالمصادقات.

د – الملاحظات: يعتمد المراجع الخارجي خلال أداء مهامه على الملاحظة كوسيلة مهمة لتجميع الأدلة والبراهين بتتبع سير العمل في ادارة المنشأة وفروعها وخلال عملية الملاحظة هذه يقوم المراجع بالتأكد من أن العمل يسير طبقا للخطة المرسومة ويتم تسجيل دميع التحفظات على شكل ملاحظات.

هـ – الاستفسار: ويتلخص الاستفسار في أن المراجع يقوم بتوجيه أسئلة شفهية أو تحريرية تتعليق بأمور خاصة بالنشاط والعلميات المختلفة والإجابات التي يحصل عليها تعتبر مصدرا مهماً للمعلومات والبيانات خاصة كانت او عامة فالمعلومات الخاصة بسياسة الادارة للتفرقة بين المصروفات والإيرادات والمصروفات الرأسمالية الأعمال الموكلة الى موظف معين تنظم المخازن وسجلاتها وغيرها من المعلومات المحددة والمتعلقة بأمر معين.

و– المقارنات: يستغرق المراجع وقت كبير في مراجعة الحالات والبنود ذات الأهمية أو التي يشك في وجود أخطاء والمقارنة هي احد الطرق التي يستخدمها المراجع في تحديد هذه الحالات او البنود فالانحراف الغير العادية في بند معين من سنه لأخرى والعلاقة غير المنظمة بين نسب معينة قد تشير الى وجود خلل بالنظام المحاسبي او تلاعب او تزوير في هذه الحالة على المراجع التكثيف من إجراءات تحقيقية و اختباراته.

وقد يختار المراجع كما او بعض ارصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة للسنة الجارية ومقارنتها بإصدارة السنه السابقة لنفس الحسابات وملاحظة ايه اختلاف مستدعية للانتباه والتحقيق في أمرها ومعرفة أسبابها وقد يقوم المراجع بتقدير أرصدة الحسابات الظاهرة بميزان مراجعة السنة الحالية بناءا على أرصدة حسابات سنوات سابقة باستعمال متوسط معدل التغيير في رصيد معين من سنه لأخرى وبمقارنه الأرصدة التقديرية بالأرصدة الفعلية الظاهرة بميزان للسنة الحالية ويستطيع المراجع تحديد الحسابات التي تبين أرصدتها تفاوتا كبيرا بين الفعلي والتقديري ومن ثمة إخضاعها للاختبار والفحص الدقيق.

3.1.2 أدلة الأثبات في المراجعة الخارجية ومسؤوليات وصلاحيات المراجع الداخلي:

1.3.1.2 أدلة الأثبات في المراجعة الخارجية:

يبين معيار العمل الميداني ضرورة حصول المراجع الخارجي على قرائن كافية عن طريق الفحص المستندي والملاحظات والاستفسارات والمصادقات، لإبداء رأي سليم في القوائم المالية محل الفحص.

فأدلة الإثبات هي عبارة عن مجموعة من المعلومات والبيانات التي يسهل التحقيق منها وتكون متعلقة بعمليات معينة تحت الفحص ولها تأثير على تكوين رأي فني محايد حول القوائم المالية وليس هناك كمية محددة من الأدلة.

وهناك عدة انواع لأدلة الاثبات ويمكن حصرها فيما يلي(الصحن، 149،2004):

1.1.3.1.2 الجرد الفعلي:

يعتبر الجرد الفعلي دليلا قويا يعتمد علية المراجع عند قيامة بهذه العلمية والتحقيق من الرصيد الدفترية ووجود المبلغ في الخزينة يعتبر دليلا قويا على صحة الرصيد الذي تظهره الميزانية العمومية للنقدية، إذ يقنع المراجع بوجود الأصل الا أن هذا الدليل يعاني من نقطة ضعف ألا وهي أن الوجود الفعلي لا يعني بالضرورة الملكية فقد يكون لدى المنشأة الات مستأجرة فوجود هذه الآلات لدى المنشأة لا يبرر إظهار قيمة لها في الميزانية العمومية وهذا ما يجعل المراجع الاستعانة بدليل اضافي حتى يثبت الملكية.

وهذا الدليل لا ينطبق على كل البيانات المحاسبية، كالحسابات المدنية التي ليس لها وجود ملموس، وعلية فهو مرتبط بالأصول ذات الطبيعة الملموسة.

2.1.3.1.2 المستندات المعتمدة من داخل أو خارج المنشأة:

وهذا أكثر الأدلة التي يعتمد عليها المراجع الخارجي ومن أمثلتها فواتير الشراء، فواتير البيع، مستندات المصاريف النثرية، العقود، محاضرات اجتماعات مجلس الادارة وتنقسم المستندات الى ثلاث انواع من حيث كفاية الدليل:

أ–المستندات المعدة خارج المنشأة تحت الفحص.

ب–المستندات المعدة داخل المنشأة والمعتمدة من شخص مستقل عن المنشأة.

ج–المستندات المعدة والمستعملة داخل المنشأة.

3.1.3.1.2 شهادات شفهية أو مكتوبة من طرف ثالث:

قد يتحصل المراجع على بعض المعلومات عن طريق شهادات شفهية أو مكتوبة من بعض المسؤولين والعاملين في المنشأة فهي دليل قوي تساعد المراجع في تحقيقه. ويحرص المراجع عند طلبة لهذة الشهادات أن تصل اليه مباشرة من الشخص المطلوبة منه.

4.1.3.1.2 نظام المراجعة المحاسبية:

وهو إحدى أشكال الأدلة والبراهين في حالة التأكد من تطبيقها الفعلي، والهدف تقييم المراجعة الداخلية خاصة للمحاسبة منها هو:

أ- تحديد درجة الاعتماد على القوائم المالية الناتجة عن النظام المحاسبي.

ب-تحديد إجراءات المراجعة اللازمة لإتمام عمليتي الفحص والاختبار.

ووجود نظام المراجعة الداخلية لا يعتبر بالضرورة دليلا إلا إذا تأكد المراجع الخارجي وتحقق من التطبيق الفعلي لهذا النظام(اشتيوي، 1996، 85).

5.1.3.1.2 العمليات الحسابية:

إن اجراءات مختلفة العمليات الحسابية من جمع، طرح، ضرب، وقسمة لا تخلو من الخطأ الحسابي لذا فإن المراجع الخارجي حتى يثبت صحة هذه العمليات لابد من إعادة إجارتها للتحقق من نتائجها (الصحن، 2004، 144).

6.1.3.1.2 الدفاتر والسجلات المحاسبية:

وهي تشتمل الدفاتر اليومية ودفاتر الحسابات والسجلات المحاسبية وتعتبر من الأدلة الأساسية فجميع العمليات التي قامت بها المنشأة تكون مثبتة ومسجلة بها غير أنها تحتاج الى أدلة أخرى متمثلة في مستندات القيد الأولية فكل قيد يثبت في الدفاتر يجب أن يكون له مستند يعززه والمراجع عند قيامة بالفحص والاختبار للدفاتر المحاسبية يبدأ بالبنود الظاهرة بالقوائم المالية ويتتبعها الى دفاتر والأستاذ ودفاتر اليومية أخذاً في الاعتبار المستندات المؤيدة للعمليات المسجلة بالدفاتر.

وعلية فإن الدفاتر والسجلات المحاسبية تعتبر دليلاً اولي في عملية المراجعة يحتاج الى أدلة أخرى تعززه(اشتيوي،83،1996).

7.1.3.1.2 .شهادات رسمية من رؤساء وموظفي المنشأة:

بإمكان القائمون على التسجيل في الحسابات والسجلات إخفاء معلومات عن المراجع غير أن المراجع الخارجي يستطيع اكتشاف هذه الحقيقة اذا قام باختبارات واسعة وتفصيلية وإن تطلب منه هذا الإجراء جهدا ومشتقة وتكاليف باهظه من المألوف أن يتعمد المراجع إلى حد ما على شهادة رسمية من الرؤساء وموظفي المنشأة (الصحن،2004، 145).

8.1.3.1.2 شهادات غير رسمية من رؤساء وموظفي المنشأة:

يحصل المراجع الخارجي على اجابات لأسلة كثيرة تثار في المناقشات اليومية وأثناء استفساراته، مثل مكان منتجات معينة فالإجابة التي يحصل عليها تعتبر دليلا، وقد يكون ضعيفا ولذلك يجب أن يزنه المراجع في تفكيره حيث تعتبر هذه الإجابات مع معلومات أخرى أو بالحصول على أدلة أخرى والشهادات غير الرسمية قد تكون بداية نحو الحصول على معلومات وتكون الدليل الوحيد أو قد يكفي به بالرغم من وجود أدلة أخرى(الصحن،2004، 146)

2.3.1.2 مسؤوليات وصلاحيات المراجع الخارجي:

إن مهنة مراجعة الحسابات شأن أي مهنة أخرى، يترتب لمزاوليها صلاحيات وعليهم مسؤوليات يجب الالتزام هذا وأدائها على أكمل وجه، حتى تحقق المراجعة رسالتها من تعزيز الثقة فيها لدى مستخدمي القوائم المالية. وفيما يلي عرض لتلك المسئوليات والصلاحيات.

1.2.3.1.2 المسؤوليات:

يقوم مراجع الحسابات بوظيفة محاسبية وقانونية، دف إلى معاونة الجمعية العامة للمساهمين في المراجعة والإشراف على أعمال الإدارة في المنشأة التي يتم مراجعة حساب هذا وفي اية عملية المراجعة يقوم المراجع بإعداد تقريره النهائي بنتائج أعمال المراجعة، والذي يقدمه إلى جهة الإدارة (البطرش،21،2000) ولما كان هذا التقرير تتعلق به مصالح الآخرين، فقد حمل المشرع مراجع الحسابات المسؤولية عن صحة المعلومات التي يتضمنها التقريرومسئوليات المراجع الخارجي يمكن تقسيمها إلى الآتي وفيما يلي توضيح لطبيعة تلك المسئوليات الأربع:

1-المسؤولية الفنية:

تتعلق هذه المسؤولية بأهم واجبات المراجع الخارجي، التي تتلخص في الاتي:

أ- مسئوليته في التحقق من أن المنشأة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية الأساسية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

ب مسئوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة المنشأة قد روعي وتم تطبيقها بشكل سليم.

2- **المسؤولية الأخلاقية (التأديبية)**

تتعلق هذه المسؤولية بالأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة، حيث يجب على المراجع أن لا يتصرفة بشكل يسيء إلى سمعته المهنية. فكل مهنة ومنها مهنة المراجعة لها منظمات مهنية تقوم بتحديد القواعد الأخلاقية وآداب وواجبات السلوك المهني لأعضاء المهنة. على سبيل المثال نص دليل السلوك الأمريكي الخاص بالأعمال المخلة بكرامة المهنة في القاعدة

رقم (501) على لا يجوز للمحاسب العضو أن يرتكب أي عمل مخل بكرامة المهنة

(لطفي، 2000، 191)

ومن الأمثلة على الأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة ما يلي:

أ- إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة.

ب - الإهمال والتقصير في أداء عمله.

ج- تقديم بيانات مضللة وغير حقيقية.

د- إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.

هـ- إذا أبدى رأياً معيناً غير الحقيقة لمنافقة أحد المسئولين.

فإذا قام المراجع بارتكاب أي من الأعمال المخلة بقواعد وأخلاقيات وكرامة المهنة، فإن المنظمة المهنية تقوم بتوقيع عقوبات تأديبية عليه. وهذه العقوبات قد تكون التأنيب واللوم أو تعليق العضوية لفترة محدودة أو الحرمان من مزاولة المهنة مدى الحياة(لصحن، 2004، 61)

فعلى سبيل المثال نص قانون مهنة مراجعة الحسابات اليمني رقم (26) لسنة 1999 م في المادة رقم (67) على بعض القواعد التأديبية، حيث نصت على:

أ- مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى الجنائية أو المدنية عند الاقتضاء، يعاقب كل محاسب قانوني إذا لم يراعي الأصول المهنية (قواعد وآداب سلوك المهنة) بإحدى العقوبات التالية:

التنبيه الخطي - الإنذار الخطي - التوقيف المؤقت للترخيص بما لا يتجاوز ثلاث سنوات.

ب- يكون تأديب المحاسبين القانونيين بمعرفة مجلس تأديب تبين اللائحة طريقة تشكيله ونظام سير العمل فيه والقواعد والإجراءات الخاصة بالتنظيم في قراراته.

3-**المسؤولية المدنية:**

تتمثل المسؤولية المدنية للمراجع في مسئوليته تجاه العميل وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية. فهي تنطوي على مخالفة حقوق عميل المراجعة أو الطرف الثالث، ويقتصر العقاب هنا على

دفع تعويض مادي وفيما يلي توضيح لهذين النوعين من المسئوليات، اللذين يمثلان المسؤولية المدنية للمراجع (لطفي، 2006، ص71)

أ- مسئولية المراجع تجاه العميل:

إن مسئوليات المراجع تجاه عميله قد تكون مسئوليات ظاهرة أو مسئوليات ضمنية. فالعقد في حد ذاته ينص على مسئوليات المراجع الظاهرة، بينما تكمن المسئوليات الضمنية في مسئوليات المراجع القانونية عن الإهمال (فإذا أخل مراجع الحسابات بأحكام العقد الذي بينه وبين عميله فإنه يتحمل مسئولية ذلك الإخلال، كما أنه يعرض نفسه للمساءلة عن الإهمال في أداء المهام المطلوبة إذا لم يبذل العناية المهنية المعقولة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. ومن الأعمال التي تعتبر مسئولية على المراجع تجاه عملية ما يلي (التميمي، 2004، 73)

1-الفشل في إكمال عملية المراجعة.

2- الفشل في اكتشاف اختلاسات أو تلاعبات.

3- الإفشاء لأسرار العميل.

ب- مسئولية المراجع تجاه الطرف الثالث:

لقد عرف القضاء الطرف الثالث بأنه " يشتمل على الأطراف المتوقع اعتمادها على البيانات التي فحصها المراجع (الصحن، 2004، 64)

إن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولاً في حالة وقوع أضرار مادية ناتجة عن إهمال وتقصير منه تجاه الطرف الثالث المستفيد والمستخدم للقوائم المالية بالرغم من عدم وجود عقد بينه وبينهم. وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشاف التلاعب والاختلاس في عملية المراجعة، فإن السبب الرئيسي هو فشل المراجع في بذل العناية المهنية المعقولة للقيام بالمهام الموكولة إليه (جربوع، 2008، 236)

وفيما يلي بعض الأمثلة التي تتمثل فيها مسئولية المراجع تجاه الطرف الثالث:

أ- إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله، وعدم بذل العناية المهنية المعقولة.

ب- وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته.\

ث-مسئولية المراجع عن مدى صحة وصدق المعلومات المالية خلال الفترة اللاحقة، وهي الفترة ما بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ صدورها ونشرها.

4- المسؤولية الجنائية:

لقد أوضحنا في الفقرة السابقة أن المسؤولية المدنية للمراجع تتمثل في مسئوليته تجاه عميله وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية، والتي تعطى للطرف المتضرر من تصرفات المراجع الحق في الحصول على تعويض يتناسب مع حجم ذلك الضرر، أما المسؤولية الجنائية للمراجع فيتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي أعتمد على المعلومات والبيانات المالية التي تم مراجعتها، ليصل إلى المجتمع ككل والمسؤولية الجنائية هي مسئولية شخصية، يتعرض فيها من يقترف أي من المخالفات التي تنشأها إلى الغرامة المادية أو السجن أو كلاهما(الصحن، 67،2008)، ومن الأعمال والتصرفات التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي

أ- تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة المنشأة.

ب-تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة المنشأة، ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة المنشأة أو المساهمين.

ت- إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسئولين في المنشأة، وعدم تضمين تقريره ذلك خوفاً على مصالحه الشخصية.

ث- الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط المنشأة ومصالح المساهمين.

ج-ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح المنشأة، مثل إفشاء بعض الأسرار الهامة للمنشأة إلى المنشأة المنافسة.

2.2.3.1.2 الصلاحيات:

لكي يتمكن المراجع الخارجي من القيام بمهامه، وإنجاز عملية المراجعة الموكلة إليه بكفاءة وفاعلية، فإنه يجب أن يكون متمتعاً بالعديد من الصلاحيات التي نسردها فيما يلي(سرايا، 67،2007).

1- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة معينة أو تفسير نتيجة معينة، وحق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المنشأة.

2- حق طلب أي تقارير أو استفسار أو إيضاح معين من أي مسئول في المنشأة، ليتمكن من القيام بعمله.

3- حق المراجع في فحص ومراجعة الحسابات المختلفة والدفاتر والسجلات وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة، وكذلك وفقاً للقواعد والمبادئ والأعراف المحاسبية المتعارف عليها.

4- صلاحيته في جرد الخزائن المختلفة في المنشأة عند الحاجة إلى ذلك.

5- حق المراجع في مراجعة وفحص باقي أصول المنشأة على اختلاف أنواعها، وكذلك التحقق من التزاماها، وحق الاتصال بدائني المنشأة للتأكد من صحة أرصدة تلك الالتزامات.

6- حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في حالة الضرورة القصوى.

7- حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوبه من مساعديه، وذلك لتقديم تقرير المراجعة وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي استفسار حول ما تضمنه التقرير.

وكذلك من صلاحيات المراجع الخارجي(جربوع، 248،2008)

أ- مناقشة اقتراح عزله وذلك منعاً للعزل التعسفي له.

ب- حبس المستندات والأوراق، لغرض الحصول على كامل أتعابه من موكله (عميل المراجعة).

أيضاً من ضمن صلاحياته حق الاجتماع مع إدارة المراجعة الداخلية بالجهة التي يراجعها للمناقشة والتنسيق حول عملية المراجعة، بما من شأنه توفير الجهد والوقت وعدم الازدواجية في العمل، كل ذلك بغرض إنجاز عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية.

3.3.1.2 اعتماد المراجع الخارجي على المراجعة الداخلية:

1.3.3.1.2 اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي:

ذكرنا سابقاً أنه عندما يقرر المراجع الخارجي الاستفادة والاعتماد على عمل المراجع الداخلي أثناء تنفيذه لمهمة مراجعته، فإنه يجب عليه أولاً القيام بتقييم عمل المراجع الداخلي وذلك أثناء تقييمه لنظام المراجعة الداخلية، كون المراجع الداخلي أحد العناصر الرئيسية والهامة في نظام المراجعة الداخلية، ويهدف المراجع الخارجي من تقييمه لعمل المراجع الداخلي إلى تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه وتأثيره على تحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات مراجعته، وقد أوضحنا كيفية عملية تقييم المراجع الخارجي لعمل المراجع الداخلي وذلك وفقاً لما حدده معيار المراجعة الدولي رقم (600) وكذلك معيار المراجعة الأمريكي رقم (65) وكان خلاصة كل ذلك أن درجة اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجعة الداخلية تتوقف على عوامل معينة أهمها (سرايا،، 268).

أ – عدد المراجعين الداخليين.

ب – طبيعة ودرجة مؤهلاتهم العلمية.

ج – درجة الموضوعية والاستقلالية التي يتمتع بها المراجعين الداخلين.

د – درجة خبرتهم في مجال العمل.

ومن الواضح أن الميل العام لاعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعين الداخليين بدأ يتزايد، عن طريق قيام المراجعين الخارجيين بتحسين معرفتهم عن أداء المراجع الداخلي، وأن هذا الميل قد يكون نتيجة لتعايش المراجعين الداخليين مع المراجعات المستقلة الخاصة بمؤسسات تهم (عبدالوهاب، 2004، 293).

وفيما يلي بيان اوده اعتماد المراجع الخارجي على المراجع الداخلي والتي يمكن تمثيلها بما يلي (حماد، 2004، 60)

1- الاجراءات التي تؤديها المراجعة الخارجية للحصول على فهم لنظام المراجعة الداخلية.

2- الاجراءات التي يوديها المراجع الخارجي عند تقدير مخاطر المراجعة.

3- اجراءات التحقق الأساسية التي يتم أداوها عن طريق المراجع الخارجي.

4- الاجراءات التي تؤديها المراجعة الخارجية للحصول على فهم لنظام المراجعة الداخلية.

يقوم المراجع الداخلي بمراقبة تطبيق نظام المراجعة الداخلية ويسعى إلى تطويره وتغيير نقاط الضعف فيه إلى قوة. في حين يقوم المراجع الخارجي بدراسة وتقييم نظام المراجعة الداخلية لتحقيق الأهداف التالية (غالي، 2003، 385).

1- تحديد انواع التحريفات الممكنة.

2- مراعاة العوامل التي تؤثر على مخاطر حدوث تحريفات هامه.

3- تصميم اختبارات التحقيق.

ومما لاشك فيه ان المراجع الداخلي له دور في مساعدة المراجع الخارجي في فهم وظائف نظام المراجعة الداخلية وكذلك يكون له دور في تأسس نظم المراجعة الجديدة الكفؤة وهذا ما يؤكد من قبل لجنة المنظمات المهنية، حيث حفزت المراجعين الداخليين للعمل بشكل وثيق مع الادارة والمراجعين الخارجين في الأمور التالية (علي، 2001، 52)

أ- تحديد مفهوم المراجعة الداخلية والاهداف المرتبطة بها.

ب- تحديد مكونات المراجعة الداخلية.

ت- تحديد أدوات التقييم الملائمة لقياس كفاءة وفعالية نظام المراجعة الداخلية.

ث- المراجعة الدورية والمستمرة على نظام المراجعة الداخلية للتأكد من أن الأهداف الموضوعية قد تم تحقيقها.

يتضح من ذلك ان هناك مساهمة في تفعيل دور المراجع الداخلي في مساعدة المراجع الخارجي، ولاسيما في تحديد نقاط الضعف في نظام المراجعة وتقديم التوصيات، وفي نفس الوقت يتضح ضرورة انتباه المراجعين الخارجيين نحو الاستعانة بتقارير واوراق عمل المراجعين الداخليين للحصول على فهم كامل عن نظام المراجعة الداخلية.

اضافة الى ما تقدم فأنه يزيد من دور المراجع الداخلي في مساعدة المراجع الخارجي في جانب فهم وتقييم نظام المراجعة الداخلية وكما يلي:-

1-وجود نظام سليم وقوي للمراجعة الداخلية يزيد من ثقة المراجع الخارجي في درجة متانة نظام المراجعة الداخلية، وبالتالي تضييق نطاق فحصه لذلك النظام وزيادة الاعتماد عليه في تحديد حجم العينة وينعكس ذلك في تقليص المراجع الخارجي لمدى إجراءات المراجعة التي سيقوم بتنفيذها.

2-كذلك التقارير التي يرفعها المراجع الداخلي لإدارة المنشأة سواء كانت هذه التقارير مالية أو انتقادية أو تصحيحية للإجراءات المتبعة، فاذا تفيد المراجع الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام المراجعة الداخلية ومدى فعالية إدارة المراجعة الداخلية في تحسين وإحكام تلك النظم (خلف، 2006،251).

3- يمكن لإدارة المراجعة الداخلية بما لها من خبرة ودراية بعمليات المنشأة وأساليب العمل.

والإجراءات المتبعة في تنفيذ الأعمال، تقديم الإيضاحات الكاملة للمراجع الخارجي أثناء قيامها بعملية المراجعة (جربوع، 2008، 130).

4- إن وجود إدارة مراجعة داخلية مستقلة للمنشأة، وما لذلك من تأثير في تحسين طرق العمل.

وتدعيم نظام المراجعة الداخلية، يؤدي إلى اطمئنان المراجع الخارجي، وبالتالي تقليص نطاق اختباراته اعتماداً على عمل المراجع الداخلي(ابو زيد واخرون،، 70).

2- الاجراءات التي يؤديها المراجع الخارجي عند تقدير مخاطر المراجعة:

يقصد بمخاطر المراجعة احتمال أن يصدر المراجع رأياً غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعته وتتمثل مخاطر المراجعة في ثلاثة أنواع هي المخاطر الضمنية، مخاطر ا المراجعة، مخاطر الاكتشاف. ويمكن التعبير عنها أيضاً من خلال شكل المعادلتين التاليتين(الشيشني، 2007، 166)

خطر المراجعة= الخطر الضمني (الملازم) × خطر المراجعة × خطر الاكتشاف

خطر الاكتشاف = خطر اجراءات المراجعة التحليلية × خطر مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة

ويتوقف تقدير المرجع لمخاطر المراجعة المرغوبة على حكمة المهني وخبرته ودراسته للظروف المحيطة بطبيعة المنشأة وعملياتها لذلك نجد أن المراجعين المختلفين يضعون تقديرات مختلفة لمخاطر المراجعة المرغوبة في نفس الظروف والملابسات(ابو زيد واخرون، 2006، 80)

إن المراجع الخارجي يقوم بتخطيط مراجعته بحيث يكون تقدير مخاطر المراجعة أقل ما يمكن. وفي هذا الجانب يمكن للمراجع الخارجي أن يقرر استخدام عمل المراجعة الداخلية، للحد من مخاطر المراجعة وتخفيضها إلى المستوى المقبول، وفي هذا الصدد يواجه المراجع الخارجي الحالتين التاليتين (حماد، 2004، 60).

فيما يتعلق بتأكيدات قيم القوائم المالية الهامة والتي قد تكون مخاطر التحريفات فيها مرتفعة، مثال على ذلك:

1- تقدير قيمة الأصول والخصوم المتضمنة تقديرات محاسبية هامة والتي منها (الحسابات المدينة، الآلات والمعدات، التجهيزات).

2- الظروف المحتملة.

3- البنود غير المؤكدة.

4- الأحداث اللاحقة.

فإنه في هذه الحالة لا يمكن أن تحد أعمال المراجعين الداخليين وحدها من مخاطر المراجعة إلى الدرجة التي يمكن ذا الاستغناء عن قيام المراجع الخارجي بدوره في المراجعة. حيث يقوم المراجع الخارجي بتطبيق بعض إجراءات المراجعة على هذه التأكيدات، بالإضافة إلى أنه يأخذ في اعتباره عمل المراجعة الداخلية.

ب- فيما يتعلق بتأكيدات قيم القوائم المالية الأقل أهمية، والتي تقل فيها مخاطر التحريفات، ومن أمثلتها(أرصدة النقدية، الأصول المقدمة).

فإنه في هذه الحالة يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد على عمل المراجعين الداخليين المتعلق أذا الجانب ولا يقوم بتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية لهذه التأكيدات، لأن إجراءات عمل المراجعين الداخليين التي قائمون تخفض من مخاطر المراجعة إلى المستوى المقبول.

3- إجراءات التحقق الأساسية التي يتم أداؤها عن طريق المراجع الخارجي:

إن ضمان تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج أعمال المنشأة هي نتاج مشترك للمراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وربما يكون دور المراجع الداخلي واضحاً في مراجعة القوائم المالية المعدة عن جزء من السنة، خاصة وأن المراجع الخارجي لا يفحص كافة عمليات المنشأة، أو أن نطاق فحصه محدد ولا يمتد غالباً إلى مراجعة القوائم المالية خلال السنة.

وتزداد فاعلية المراجعة الداخلية مقارنة بالمراجعة الخارجية لاتصافها بالاستمرار، فالمراجع الخارجي عدد مرات حضوره للمنشأة قليلة خلال السنة، بعكس المراجع الداخلي الذي يمثل أحد موظفي المنشأة، بما يهيئ له ملاحظة معظم العمليات ان لم نقل جميعها خلال السنة. بمعنى آخر فإن المراجع الداخلي يقوم بالمراجعة السابقة واللاحقة، أما المراجع الخارجي فمراجعته تكون لاحقة (شاكر، 1999، 21) وعليه فإنه يمكننا ذكر أمثلة لجوانب استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجع الداخلي في تنفيذ إجراءات التحقق الأساسية كما يلي:

أ – إن خطط المراجعة الداخلية من حيث طبيعة الإجراءات وتوقيت أداؤها ومستوى الاختبارات واختيار العينة وطريقة توثيق العمل المؤدي يجب مناقشتها مع المراجع الخارجي قبل بداية عملية المراجعة، وذلك لعمل الترتيبات اللازمة والتنسيق بين عمل كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، بما يحقق التغطية الأشمل لكافة أنشطة المنشأة، وكذلك منع التكرار والازدواجية في العمل، وتوفير الوقت والجهد المبذولين والوصول إلى أفضل النتائج من عملية المراجعة.

ب– يمكن للمراجع الخارجي من خلال اطلاعه وفحصه لأوراق عمل المراجع الداخلي وكذلك تقاريره المالية، تحديد الجوانب التي تتطلب تركيزه عليها أثناء تنفيذه لمهمته، وكذلك الجوانب التي يمكن أن يكتفي بما تضمنته تلك الأوراق والتقارير من نتائج، والتي على ضوئها قد يغير من إجراءات برنامج مراجعته.

ج– قد يقوم المراجع الخارجي بالاستعانة بالمراجعين الداخليين في إعداد وتقديم الجداول والكشوف والتحليلات وكذلك جميع الإيضاحات التي يحتاجها(علي، 2001، 43).

د– قيام المراجعين الداخليين بعمليات الجرد خصوصاً في المنشأة التي لها فروع، والتي قد لا يتمكن المراجع الخارجي من زيادتها. فالمراجع الخارجي قد لا يستطيع زيارة جميع فروع المنشأة، أو إجراء عمليات الجرد فيها في وقت واحد، ولهذا فهو يعتمد في ذلك على دقة أعمال المراجعين الداخليين الذين يقومون هذه المهمة. مع إعطاء إقرار للمراجع الخارجي بقيامهم بعمليات الجرد وأن تلك العمليات

كانت صحيحة من حيث الإجراءات والنتائج كذلك قد يستعين المراجع الخارجي بالمراجعين الداخليين في القيام بأعمال الجرد المفاجئ(جربوع، 2008، 130).

هـ- مراقبة الاحتفاظ بالأصول، حيث يعتبر هذا العمل من ضمن أهم مجالات عمل إدارة المراجعة الداخلية. فمتى ما تأكد المراجع الخارجي من دقة وسلامة عمل المراجع الداخلي فإن ذلك يعطيه الاطمئنان فيما يتعلق بالتحقق من هذا الجانب، وبالتالي تقليل إجراءات التحقق التي يفترض أن يقوم هذا وتوفير الوقت والجهد.

وتلخيصاً لما سبق من أوجه ومجالات اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجعين الداخليين، نعرضها في الشكل التالي:

شكل (2.1.2) مجالات اعتماد المراجع الخارجي على المراجعين الداخليين

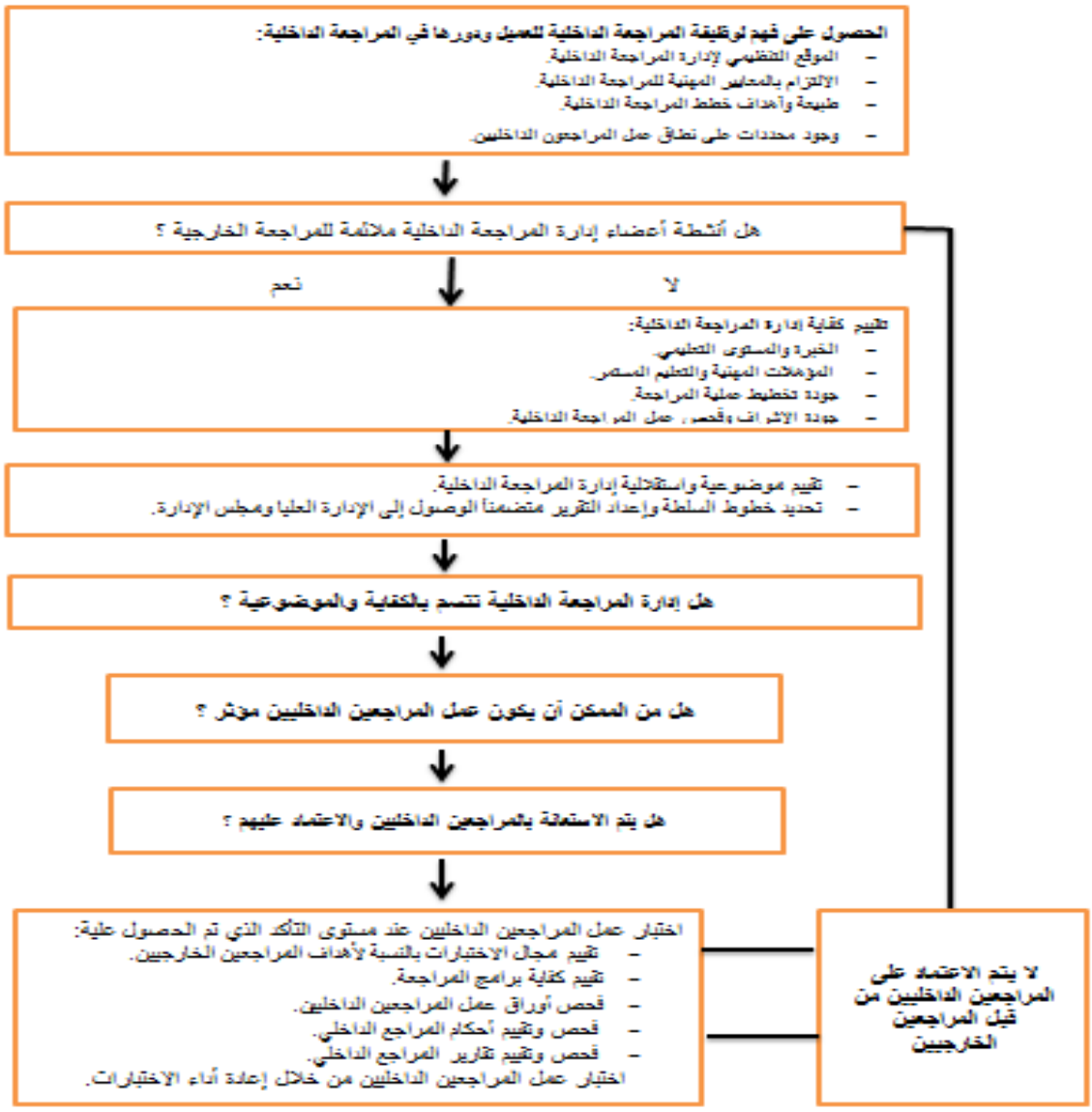

المصدر: جيهان عبد المعز علي، مصدر سابق، ص189.

ويجب على المراجع الخارجي تقييم مدى كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين لتحديد مدى اعتماده على عملهم. فكلما زادت درجة الموضوعية والكفاءة كلما زاد اعتماد المراجع الخارجي على هذا العمل.

مما سبق يتبين أن اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية يكون من شأنه تطبيقاً لما تحث عليه المعايير المنظمة لمهنة المراجعة.

1- تفعيل دور المراجعة أدت بيئة المتغيرة إلى زيادة التركيز على العلاقة بين المراجع الداخلى والمراجع الخارجي مما يؤدي إلى تحسين مصداقية المنشأة. ومع ظهور مبدأ المراجعة وإنشاء لجان المراجعة، أصبح من الواجب على المنشأة الكبيرة رفع مكانة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للشركة، حيث أصبحت بمثابة داعم أول للإدارة ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين وباقي أصحاب المصالح(Gramling,2006,195).

2- زيادة كفاءة المراجعة الخارجية.

يؤدي اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية إلى تقليل ازدواجية الجهود وتركيز جهود المراجع الخارجي على المناطق الأكثر اهمية. ويمكن تحقيق أهداف المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية بشكل أكثر كفاءة من خلال معرفة المراجع الداخلي بأهداف المراجع الخارجي، و بناءً عليها يقوم بتعديل برنامج المراجعة الداخلية. وتنسيق الجهود بين المراجع الداخلى والخارجى يعظم من فعالية مساهمة المراجعين الداخليين في مراجعة القوائم المالية مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة (Felix,2005,39)

3- خفض التكاليف الإجمالية للمراجعة.

يؤدي اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية إلى توفير وقت المراجع الخارجي وتخفيض أتعاب المراجعة الخارجية، مما يدفع الإدارة إلى تشجيع التعاون بين المراجع الداخلى والخارجي. كذلك يمكن لشركات المراجعة الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية لتخفيض اتبعها والمحافظة على وضعها التنافسي، وأوضحت نتائج العديد من الدراسات أن زيادة اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية يؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة الخارجية، حيث أشار المراجعون الخارجيون إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية تؤدي إجراءات لازمة لأداء عملية المراجعة (عيسى، 2008،25)، مما يعنى انها تقدم مساهمة كبيرة للمراجعة الخارجية. وبالتالي يفيد اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية في تخفيض التكاليف التي تتحملها المنظمة.

أن أهمية التنسيق بالنسبة لقرار مدى اعتماد المراجع الخارجي على المراجعة الداخلية تزداد إذا زاد الخطر الملازم. وبالتالي فالمنشأة التي لديها خطر ملازم مرتفع عليها أن تشجع التنسيق بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي حتى يقوم المراجع الخارجي بالاعتماد علها. ويمكن تحسين التنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية عن طريق الآتي:

أ-قيام كلٌ من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي باستخدام أساليب مراجعة وتوثيق المراجعة الداخلية وأساليب في أداء العمل بصورة متشابهة.

ب-يمكن للجنة المراجعة أن تعمل على تسهيل التنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، حيث أنها غالبا ما تقوم بالإشراف على عمل كل من هما و بالتالي يجب على مجلس الإدارة متابعة مجهودات لجنة المراجعة في التنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

ج-يجب على المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجيين توصيل وتبادل نتائجهم بشكل منتظم(Schneider,2010.50) و في ضوء ما سبق يجب على المنشأة التي ترغب في أن يعتمد المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية أن تسعى جاهدة إلى التنسيق بين عمل المراجع الخارجي والمراجع الداخلي تجنبًا لازدواجية الجهود وتحقيقًا لكفاءة عملية المراجعة محاولةً لتقليل تكاليف المراجعة الإجمالية.

وفي ظل ماتم توضيحه يجد الباحث أن أكثر العوامل اهمية بالنسبة للمراجع الخارجي عند اتخاذ قرار مدى الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية هو مستوى دقة المراجعة الداخلية والتي بدورها تتأثر بمجموعة من العوامل تتمثل في الكفاءة والموضوعية.

2.3.3.1.2 أثر الاعتماد على المراجعة الداخلية في إجراءات المراجعة الخارجية:

كما ذكر من قبل فإن معيار المراجعة الأمريكى رقم (٥) يشجع المراجع الخارجي على الاعتماد على الآخرين ومنهم المراجعين الداخليين وعند مراعاة العمل المؤدى بواسطة المراجع الداخلى، يقوم المراجع الخارجي بتقييم مستوى جودة المراجعة الداخلية. و يجب الإشارة إلى أن هناك صورتين يمكن من خلالها اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية وهما(Schneider,2010.34):

1- الاعتماد على عمل سبق وأن أدته المراجعة الداخلية فيما يتعلق باختبارات المراجعة الداخلية أو اختبارات الأرصدة و المعاملات.

2- استخداممالمراجعين الداخلين لتقديم مساعدة مباشرة للمراجع الخارجي.

و فيما يلي تفصل الباحث الحديث عن هاتين الصورتين.

1- الاعتماد على عمل سبق و أن أدته المراجعة الداخلية

أوردت النشرة رقم 65 من معايير المراجعة الأمريكية (SAS No. 65) الصادرة عن المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين أن عمل المراجعين الداخليين يمكن أن يؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الخارجية فيما يتعلق بالأمور التالية (AICPA,1991,5)

أ-الإجراءات التى يؤديها المراجع عند حصوله على فهم لهيكل المراجعة الداخلية.

ب-الإجراءات التى يقوم بها المراجع عند تقييم الخطر (وما تتضمنه من اختبارات المراجعة لتقييم خطر المراجعة).

ج-إجرءات التحقق التى يقوم المراجع بأدائها (اختبارات الأرصدة واختبارات التحقق من العمليات).

وفيما يلي عرض لهذه الإجراءات بشئ من التفصيل.

أولا: فهم هيكل المراجعة الداخلية

لكي يقوم المراجع الخارجي بتخطيط المراجعة فعليه فهم كيفية تصميم سياسات وإجراءات هيكل المراجعة الداخلية وتحديد مدى تطبيقها. ونظرًا لأن الهداف الأساسي لمعظم وظائف المراجعة الداخلية هو فحص وتقييم ومتابعة سياسات وإجراءات هيكل المراجعة الداخلية فإن الإجراءات التى يؤديها المراجعون الداخليون في هذا المجال يمكن أن توفر معلومات مفيدة للمراجع الخارجي. فعلى سبيل المثال يمكن للمراجعين الداخليين القيام بعمل خريطة تدفق لنظام جديد للمبيعات وأوراق القبض، ويقوم المراجع الخارجي بفحص هذة الخريطة للحصول على معلومات عن تصميم السياسات والإجراءات المتعلقة. كما يمكن أن يقوم المراجع الخارجي بمراعاة نتائج الإجراءات المؤداه بواسطة المراجعين الداخلين للحصول على معلومات عما اذا كان قد تم تطبيق السياسات والإجراءات أم لا.

ثانيا: تقدير الخطر

يقوم المراجع الخارجي بتقييم خطر التحريفات الهامة نسبيا (خطر المراجعة والخطر الملازم) على مستوى القائمة المالية وعلى مستوى رصيد الحساب أو فئة المعاملات.

ثالثا: بالنسبة لمستوى القائمة المالية

يقوم المراجع بعمل تقدير عام لخطر التحريفات الهامة نسبيا على مستوى القائمة المالية. ويمكن لوظيفة المراجعة الداخلية بالمنظمة أن تؤثر على التقدير العام للخطر، وكذلك على القرارات الناتجة التي يتخذها المراجع فيما يتعلق بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي يجب أداؤها. فعلى سبيل المثال إذا كانت خطة المراجعين الداخليين تتضمن عمل مراجعة ذات صلة على مواقع متنوعة

فيمكن للمراجع الخارجي أن يقوم بتنسيق العمل مع المراجعين الداخليين مما يقلل من عدد المواقع التى يحتاج إجراء مراجعة لها(Felix,2005,59).

ثالثا: بالنسبة لمستوى الحساب أو فئة المعاملات

على مستوى الحساب أو فئة المعاملات يقوم المراجع الخارجي بأداء إجراءات للحصول على الأدلة التي تتعلق بمزاعم الإدارة وتقييمها، ويقوم المراجع بتقدير خطر المراجعة لكلٍ من المزاعم الجوهرية، و يؤدي اختبارات المراجعة لتدعيم تقدير خطر المراجعة بأقل من الحد الأقصى. وعند تخطيط وأداء اختبارات ا المراجعة يمكن للمراجع مراعاة نتائج الإجراءات المخططة أو المؤداة بواسطة المراجعين الداخليين. فمثلاً يمكن أن يتضمن نطاق عمل المراجعين الداخليين اختبارات المراجعة عن اكتمال حسابات الدفع؛ وقد توفر نتائج هذه الاختبارات معلومات ملائمة عن فعالية سياسات وإجراءات هيكل المراجعة الداخلية وبالتالي تغيير من طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التى يحتاج المراجع الخارجي أن يؤديها ومن الأمور التى يمكن ان تستحق اعتماد من المراجع الخارجي على عمل المراجعة الداخلية عملية تقييم خطر الغش وذلك لأن المراجعين الداخليين لديهم معرفة بعمليات المنشأة بشكل أكبر من المراجع الخارجي(Gramling.2008,543) وقد وجد أن المنظمات التي لديها قسم للمراجعة الداخلية لديها قدرة أكبر على اكتشاف الغش والتقرير عنه من المنظمات التى ليس لديها هذا القسم.

كما يمكن أن يعتمد المراجع الخارجي على عمل وظيفة المراجعة الداخلية لتقليل خطر الاكتشاف، ومع ذلك فهذه التأثيرات لا تحدث إلا في حالة تميز المراجعين الداخليين بمستوى عالي من الجودة.

رابعا: إجراءات التحقق

بعض الإجراءات التى يتم ادائها بواسطة المراجع الداخلي يمكن أن توفر دليلا مباشرًا عن التحريفات الهامة نسبيًا في المزاعم التى تخص بعض أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات. فقد يقوم المراجعون الداخليون كجزء من عملهم بعمل مصادقات لبعض حسابات القبض وملاحظة بعض البضائع، ويمكن للمراجع الخارجي استخدام نتائج هذه الإجراءات لتوفير دليل يمكنه من تقليل خطر الاكتشاف للتأكيدات المتعلقة. لذلك فالمراجع يمكن أن يكون قادرًا على تغيير توقيت إجراء المصادقات وعدد حسابات القبض التي يتم مصادتها، أو عدد مواقع البضائع التي يتم ملاحظاتها(AICPA,2008,7) على ضوء ما سبق يرى الباحث أهمية انتباه المنشأة للمراجعة الداخلية لما لها من تأثير في إجراءات المراجعة الخارجية، حيث يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد على عمل

المراجعة الداخلية الفعالة، مما يقلل الوقت الذي يستغرقه في استكمال إجراءات المراجعة وبالتالي تقل أتعاب المراجعة الخارجية الأمر الذي يحقق فوائد اقتصادية للشركة محل المراجعة.

2- استخدام المراجعين الداخلين لتوفير مساعدة مباشرة للمراجع الخارجي:

عند الاستعانة بالمراجعين الداخليين كمساعدين مباشرين فإن المراجع الخارجي يطلب من نظيره الداخلي أن يؤدى بعض أعمال المراجعة الخارجية، علمًا بأن المراجع الخارجي هو الذى يحدد طبيعة وتوقيت ومدى هذه الاختبارات. فيستطيع المراجع الخارجي الحصول على مساعدات مباشرة من المراجعين الداخليين كالاشتراك في الجرد الفعلي للنقدية خلال الفترة المالية، وفي الزيارات إلى الفروع المتعددة للمنشأة (محسن،33،2011). كما يمكن للمراجعين الداخليين مساعدة المراجع الخارجي في الحصول على فهم لهيكل المراجعة الداخلية أو أداء بعض اختبارات التحقق، وفي حالة طلب مساعدة مباشرة يجب على المراجع تقييم مدى كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين والقيام بالإشراف على العمل المؤدى بواسطتهم وفحصه وتقييمه واختباره إلى المدى الملائم للظروف(AICPA,2008.11)

3- التحقق من اختبارات المراجعين الداخليين:

عند الاعتماد على عمل سبق وأن أدته المراجعة الداخلية أو استخدام المراجعين الداخليين كمساعدين يجب على المراجع الخارجى اختبار عمل المراجعين الداخليين.ويكون عن طريق قيام المراجع الخارجى بفحص بعض الضوابط الرقابية أو العمليات أو الأرصدة التى تم فحصها بواسطة المراجعين الداخليين أو فحص ضوابط رقابية و عمليات وأرصدة متشابهة لتلك التى تم فحصها بواسطة المراجع الداخلي(AICPA,2008,10). وأحيانًا ما يكون أداء نفس الإجراءات التى قام بها المراجع الداخلى على حسابات تم اختارها بالفعل غير عمليًا وغير مرغوبًا فيه، فعلى سبيل المثال إعادة إرسال مصادقات للعملاء الذين سبق إرسال مصادقات لهم عن طريق المراجع الداخلي في نفس الفترة ربما يؤدى الى قلق واستياء العميل (Schneider,2010,50): ولذلك فقد يكون من الأنسب للمراجع الخارجى أن يغير الاجراءات التى قام بها المراجع الداخلي أو أن يؤدى نفس الإجراءات و لكن ليس على نفس العملاء.

4- مدى تأثير عمل المراجعين الداخليين:

بالرغم من إمكانية تأثير عمل المراجعين الداخليين على إجراءات المراجع الخارجى إلا أنه يجب على المراجع الخارجى القيام بأداء إجراءات للحصول على دليل كافٍ لدعم تقريره، فالأداء الذي يتم الحصول عليه عن طريق المعرفة الشخصية للمراجع مثل الفحص المادي والملاحظة غالباً ما يكون

أكثر إقناعا من المعلومات التى تم الحصول عليها بشكل غير مباشر. وتظل مسئولية التقرير عن القوائم المالية واقعة على المراجع الخارجي فقط، وهذه المسئولية لا يمكن أن يشارك فيها المراجعون الداخليون. وعند قيام المراجع الخارجى باتخاذ قرار عن مدى تأثير عمل المراجعين الداخليين على إجراءات المراجعة، فيجب عليه مراعاة الأمور التالية الداخلي(AICPA,2008,9).

أ-الأهمية النسبية لقيم القائمة المالية سواء أكانت أرصدة حسابات، أو فئة معاملات.

ب-الخطر (الذى يتكون من خطر ملازم وخطر مراجعة) للتحريفات الهامة نسبيا للتأكيدات المتعلقة بقيم القوائم المالية.

ج-درجة الحكم المتضمنة في تقييم دليل المراجعة الذى تم جمعه لدعم التأكيدات.

كلما زادت الأهمية النسبية لقيم القائمة المالية، وزاد خطر التحريفات الهامة نسبيا أو درجة الحكم، كلما زادت حاجة المراجع لأداء الاختبارات بنفسه. وكلما قلت هذه العوامل، كلما قلت الحاجة لأداء تلك الاختبارات. وبالنسبة للتأكيدات المتعلقة بالقيم الهامة نسبيًا فى القائمة المالية حيث يكون خطر التحريفات الهامة نسبيًا أو درجة الحكم المتضمنة فى دليل المراجعة مرتفعًا، يجب على المراجع أداء إجراءات كافية لإنجاز مسئولياته. ولتحديد هذه الإجراءات يقوم المراجع بمراعاة نتائج العمل المؤدى بواسطة المراجعين الداخليين على هذه التأكيدات (سواء كانت اختبارات المراجعة أو اختبارات تحقق). ومع ذلك فإن مراعاة عمل المراجعين الداخليين لا تكفي لتقليل خطر المراجعة إلى المستوى المقبول و الذي يمحو ضرورة قيام المراجع الخارجى بأداء اختبارات مباشرة على هذة التأكيدات. وتعتبر التأكيدات عن تقييم الأصول والالتزمات والتي تتضمن تقديرات محاسبية جوهرية من التأكيدات التى ربما تتضمن خطر تحريفات هامة نسبيًا بدرجة عالية أو درجة كبيرة من الحكم في تقييم دليل المراجعة، وعلى الجانب الآخر هناك تأكيدات معينة تتعلق بقيم القائمة المالية تكون أقل في الأهمية النسبية حيث يكون خطر التحريفات الهامة نسبيا أو درجة الحكم المتضمنة في تقييم الأدلة منخفضة. وفى هذه الحالة يمكن للمراجع أن يقرر بعد مراعاة الظروف ونتائج العمل (سواء كان اختبارات المراجعة او اختبارات تحقق) المؤدى بواسطة المراجعين الداخليين على هذه التأكيدات أنه تم تقليل خطر المراجعة إلى مستوى معقول، وأن اختبار التأكيدات بشكل مباشر عن طريق المراجع الخارجى أصبح غير ضروريًا. فالتأكيدات المتعلقة بوجود النقدية و الاصول المقدمة والإضافات الى الأصول الثابتة تعتبر أمثلة للتأكيدات التى يمكن أن تتضمن خطراً منخفضاً للتحريفات الهامة نسبيًا او تتضمن مستوى منخفضًا من درجة الحكم في تقييم أدلة المراجعة (Ebaid,2011,108).

وعلى ضوء ما سبق يتضح للباحث ارتباط مهام كلٍ من المراجع الخارجي و المراجع الداخلي كما يرى أن هناك إمكانية لاستفادة المراجع الخارجي من عمل المراجعة الداخلية. ويوضح الشكل ملخصاً لكيفية استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجعة الداخلية:

(3.1.2) شكل بملخص لجوانب استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجعة الداخلية

خطوات عملية المراجعة المتكاملة	إمكانية استفادة المراجع الخارجي من عمل المراجعة الداخلية
1. تحديث المعلومات عن المخاطر المتنوعة.	عند تقييم الخطر :قد تؤثر نتائج اختبارات المراجعة التي يقوم المراجعون الداخليون على تقدير المراجع الخارجي لخطر التحريفات الهامة نسبيا سواء على مستوى القائمة المالية أو مستوى الحساب. كما يمكن للمراجع الخارجي الاعتماد على المراجعة الداخلية عند تقييم خطر الغش، وذلك لأن المراجعين الداخليين غالبا ما تكون لديهم معرفة أكبر بعمليات المنشأة من المراجع الخارجي.
2. مراعاة احتمال وجود تحريفات في الحساب: فغالبًا ما تحدث التحريفات بسبب عدم امتلاك المنشأة للكفاءات المحاسبية الواجبة.	يمكن للمراجع الخارجي الاستفادة من المراجع الداخلي في الحصول على معلومات تساعده في تقييم ما إذا كانت المنظمة ملتزمة ببناء الكفاءات المطلوبة والحصول عليها لمواجهة تعقد العمل.
3. استكمال الإجراءات التحليلية الأولية.	غالبًا ما يقوم المراجع الخارجي بالإجراءات التحليلية بنفسه حيث انها لا تحتاج إلى كثير من الوقت و يكون من الأكثر كفاءة عملها عن طريق المراجع الخارجي.
4. فهم المراجعة الداخلية لدى العميل.	يمكن للمراجع الخارجي فحص خريطة التدفق لنظام رقابي معين والتي قام المراجع الداخلي بإعدادها للحصول على معلومات عن تصميم السياسات والإجراءات المتعلقة بها. كما يمكن للمراجع الخارجي مراعاة نتائج الإجراءات المؤداة بواسطة المراجعين الداخليين للحصول على معلومات عما إذا كان قد تم تطبيق سياسات وإجراءات المراجعة الداخلية أم لا.
5. التعرف على الضوابط التي يجب اختبارها.	يمكن للمراجع الخارجي أن يستفيد من نتائج اختبارات الم المراجعة قام المراجع الداخلي بأدائها ومنها يستطيع التعرف على الضوابط التي يجب اختبارها بشكل مباشر. ولا يزال المراجع الخارجي محتاجًا لإجراء اختبارات محايدة للضوابط الهامة.
6. وضع و تنفيذ خطة لاختبار المراجعة.	أوجب مجلس الإشراف المحاسبي على المنشأة العامة على المراجع الخارجي جمع أدلة كافية والتي من الممكن أن تتضمن بعض اختبارات المراجعة الداخلية التي تم عملها عن طريق المراجع الداخلي بالإضافة إلى الاختبارات التي أجراها المراجع الخارجي بنفسه.
7. مراعاة نتائج اختبارات المراجعة.	يتم مراعاة نتائج اختبارات المراجعة التي تم أداؤها بواسطة المراجع الداخلي بالإضافة إلى نتائج الاختبارات التي أجراها المراجع الخارجي بنفسه وبناءً عملها يتم تحديد إجراءات التحقق اللازم أداؤها.
8. جراء اختبارات التحقق.	قد يقوم المراجعون الداخليون – كجزء من عملهم بعمل مصادقات لبعض حسابات القبض، أو بملاحظة بعض البضائع؛ ويمكن للمراجع الخارجي استخدام نتائج هذه الإجراءات لتوفير دليل يمكنه من تقليل خطر الاكتشاف للتأكيدات المتعلقة بها.

المصدر: (صبح، 2007: 50)

وبناءً على ما تقدّم يمكن للمراجع الخارجى أن يستفيد من وجود مراجعة داخلية فعالة عند قيامه بمراجعة القوائم المالية أو عند إجراء مراجعة متكاملة، وذلك عن طريق الاعتماد على عمل سبق وأن أدته المراجعة الداخلية أو طلب مساعدة مباشرة من القائمين بأعمال المراجعة الداخلية، الأمر الذي يمكن أن يرفع من مستوى كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية. ولكي تتحقق الاستفادة المستهدفة من الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية، يجب على المراجع الخارجي تقييم جودتها والتي أوضحت المعايير المهنية للمراجعة الداخلية والخارجية أنها تتأثر بثلاثة عوامل أساسية تتمثل في الكفاءة والموضوعية وجودة أداء العمل، يضاف إلى ذلك ما أشارت إليه الدراسات الحديثة من العوامل المؤثرة وهو عامل الجهة المنوط بها أداء المراجعة الداخلية والتي قد تكون من داخل المنشأة أو من خارجها أو بمشاركة مراجعين من داخل المنشأة مع آخرين من خارجها. وسيقوم الباحث من خلال الدراسة التطبيقية بدراسة دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي التقارير المالية.

4.1.2 الفرق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي:

ان الهدف الاسمى لكل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بعد تطوره، هو رفع الكفاءة الانتاجية في المشروع وبطرق مختلفة. (نوري وجواد، 1985، 23) (عبد الله، 1999، 183)، الا ان هناك فوارق اساسية تميّز كلاً منهما عن الاخر ويمكن تلّمس ذلك من خلال الشكل الذي يستعرض مقارنة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي:

(4.1.2) شكل مقارنة عامة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي

الموضوع	المراجع الداخلي	المراجع الخارجي
العلاقة الوظيفية	يعمل موظف في المنشأة بدوام كامل وهو جزء من المنشأة/ او يمكن ان يكون شركة خارجية مستقلة	متعاقد مستقل، وهو ليس جزء من المنشأة ولكن يتم تكليفه من المنشأة، وهو طرف ثالث معترف به للقيام بمهام المراجعة الخارجيه.
شمولية العمل	مراجعة Review لجميع العمليات والضوابط في جميع نواحي المنشأة المالية وغير المالية.	مراجعة البيانات المالية، ومراجعة العمليات والضوابط بطريقة العينة.
الغش	معني مباشرة بالحول دون، او منع الغش بجميع اشكاله في النشاطات الخاضعة للمراجعة	معني عرضياً وبصورة غير مباشرة بمنع الغش، الا انه معني مباشرة عندما يكون للغش تأثير هام على البيانات المالية.
الاستقلالية	مستقل عن النشاطات المراجعة، الا انه مستعد للتجاوب مع حاجات الادارة.	مستقل تماماً عن الادارة وعن مجلس الادارة في الواقع كما في الحالة الذهنية.

دورية العمل	مراجعة مستمرة للنشاطات	مراجعة دوري للسجلات المؤيدة للبيانات المالية.
التعيين	يعيّن من رئيس و / او مجلس الادارة او لجنة المراجعة	يعيّن في الجمعية العمومية
التقارير	يعطي تقارير مفصلة دورية تبين الفعالية والكفاءة والربحية ومدى الالتزام في التطبيق لما هو معّد ومخطط والقوانين والتنظيمات.	يعطي رأياً حول البيانات المالية وتطبيقها لمعايير المحاسبة المحلية والدولية والقوانين والتنظيمات
الخدمات	يقدمون خدماتهم للشركة بمساعدتها على تحقيق اهدافها، وتحسين العمليات التشغيلية، وادارة المخاطر، والضبط الداخلي، وعملياتها.	- تقديم تقرير حول البيانات المالية. - تقديم كتاب الى الادارة حول نظام الضبط الداخلي. - اية تقارير اخرى تفرضها القوانين والتنظيمات.

المصدر (الصبان، 1998،60)

على الرغم من أوجه الاختلاف بين دور كل من المراجع الخارجي و المراجع الداخلي، فإن هناك أوجه للشبه بينهما، و من أمثلة أوجه الشبه هذه:

1- يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية في المنشأة، و منع وتقليل حدوث الأخطاء و التلاعب.

2- يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال، يمدنا بالمعلومات الضرورية التي تساعد على إعداد مجموعة من القوائم المالية الصحيحة و التي يمكن الاعتماد عليها(الصبان، 1998،45)

3- هناك احتمال التعاون بينهما، فقد يعتمد المراجع الخارجي إلى حد كبير على ما يعده المراجع الداخلي من تقر يرعن نتيجة فحص و تقييم أنظمة المراجعة الداخلية و كذا اعتماد المراجع الداخلي على ما يعده المراجع الخارجي من الرأي المحايد عن مدى سلامة القوائم المالية و هذا ما يجعله اشد حرصا في مراقبة النظام المتخذ في تسيير المنشأة. و لكن رغم هذا التعاون الوثيق، فإن وجود نظام سليم لمراجعة الداخلي لن يغني عن مراجعة الحسابات بواسطة المراجع الخارجي محايد مستقل لما سبق وما أوضح من أوجه الاختلاف و خاصة من حيث الاستقلال و الفئات المخدومة، هذا ويمكن أن نشير إلى أن ظهور المراجعة الداخلية كان لاحقا للمراجعة الخارجية، ومن ثم فهي تعتبر حديثة إذا ما قُورنت بالمراجعة الخارجية، ولقد نشأت المراجعة الداخلية بناءا على احتياجات الإدارة للتحكم في عملية المراجعة على المستويات التنفيذية، فالمراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل داخل المنشأة، للحكم

و التقييم، لخدمة أهداف الإدارة في مجال المراجعة عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية و المالية و العمليات التشغيلية الأخرى.

هذا ويمكن حصر التكامل و التعاون بين الطرفين في بعض المهام المشتركة:

أ- إعداد مشترك لمخططات و برامج التدخل و المراجعة، ذلك للتخفيض من التكاليف و الانزعاج الذي قد يسببه عمل المراجع في المنشأة.

ب-مراسلة للتقارير بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي، مع المحافظة على سر المهنة في التعامل.

ج- تنظيم اجتماعات عمل بصفة دورية، مرة أو مرتين في السنة، ذلك لمقارنة النتائج و التقديرات (Etienne,1998.181).

المبحث الثاني

الإطار المعرفي للتقارير المالية

1.2.2 مقدمة

وتمثل التقارير المالية وسيلة لتوصيل معلومات ملائمة ومفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستفيدون من هذه التقارير. فإنتاج المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية يتماثل مع إنتاج أية سلعة من السلع الملموسة، حيث يتعين ان نلاحظ دائما أن يكون إنتاج السلعة متوافقا مع رغبات المستهلكين فيها وان يكون العائد من إنتاجها مسوغا للجهود التي بذلت في إنتاجها وتوصيلها إلى المستهلكين، كذلك الحال بالنسبة للمعلومات المحاسبية، فإنها يجب ان تنبع من احتياجات الذين يستخدمونها والتي تعتمد على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والقرارات التي تتخذها هذه الفئات.

اما القوائم المالية فتمثل عصب التقارير المالية كما أشار إلى ذلك مجلس معايير المحاسبة المالية وهي تحتوي على كثير من المعلومات المالية التي يحتاجها المستفيدون من هذه القوائم، هذا بالإضافة إلى معلومات تحتويها التقارير المالية لا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع والعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة فيه مستقبلا.

ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال زيادة ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية ليكون قادرا الى اجراء المراجعة بشكل دقيق، وهذا ما سنتناوله من خلال المحاور الاتية

1.1.2.2 ماهية التقارير المالية:

1.1.1.2.2 مفهوم التقارير المالية:

تمثل التقارير المالية وسيلة الادارة الاساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة. فالتقارير المالية هي الناتج النهائي لوظيفة المحاسبة، فبعد عمليتي التحديد والقياس للمعاملات يجب توصيل ملخص هذه المعاملات التي حدثت خلال المدة المالية الى مستخدمي المعلومات المحاسبية. ويتم توصيل هذه المعلومات عن طريق التقارير المالية السنوية (الكعبي،2003 ،45)، (حماد، 2006، 115). والتقارير المالية أوسع مفهوما من القوائم المالية إذ تضم فضلاً عن القوائم المالية قدراً آخر من المعلومات التي تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات المحاسبة المالية اذ تتضمن تلك التقارير معلومات مالية أخرى، سواء كانت كمية أم وصفية(حنان، 2005، 18).

ولكي تحقق التقارير المالية الهدف الذي أعدت من اجله وهو ايصال مجموعة معلومات مناسبة للمستخدمين، يجب ان تكون محل ثقة. ولأعطاء هذه الثقة حول مصداقية وعدالة الارقام الواردة في هذه القوائم يجب أن تكون مراجعة من قبل مراجع حسابات لأعطاء رأيه حول صحة وموثوقية وعدالة هذه القوائم.

2.1.1.2.2 أهداف التقارير المالية

لقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية أهداف التقارير المالية في نشرة صدرت في نوفمبر 1978 على ضوء تقرير تروبلود Trueblood المنجز في سنة 1973 وهي اهداف عامة وتشمل الآتي(الشيرازي ،1990، 171-173):

1. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية.
2. توفير المعلومات التي تفيد في التدفقات المستقبلية.
3. توفير المعلومات المتعلقة بموارد المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه الموارد والالتزامات.

أما الاهداف التفصلية فهي على النحو الآتي:

أ- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المنشأة وتحديد أرباحها.

ب- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والإعسار وتدفق الأموال.

ت- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها.

ث- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة.

3.1.1.2.2 التلاعب في التقارير المالية:

لقد اخذ التلاعب في التقارير المالية اشكالا عديدة منها ما يسمى بالمحاسبة الابداعية والتي من بين اسبابها ودوافعها هو التجنب والتهرب الضريبي عن طريق عرض صورة مغايرة عن نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي لان مبلغ الضريبة المفروضة يعتمد على صافي الربح الذي يظهر في قائمة الدخل. لذا فان ذلك يحفز الادارة على تخفيض الربح الذي يتم الابلاغ عنه، وهناك العديد من الممارسات المحاسبية التي تقوم بها المنشأت بغطاء المبادئ المحاسبية للتأثير في انطباع مستخدمي التقارير المالية (احمد، 2007 ،43).

1- المحاسبة الابداعية

وهي مجموعة من الأساليب التي يبتدعها المحاسب من خلال ممارسته العملية وخبرته في المجال المحاسبي، حتى تظهر الأرقام الواردة بالقوائم المالية بشكل يعكس مصالح طرف من الأطراف التي تتعامل مع المنشأة مستغلا في ذلك أمور عديدة منها الخبرة المتراكمة نتيجة لممارسة العمل المحاسبي والمرونة التي وفرتها المبادئ المحاسبية عند اختيار الطرائق والإجراءات المحاسبية، وخصوصا إذا لم يكن هناك نظام محاسبي يلزم تلك المنشأت بأتباع طريقة معينة دون الاخرى او أي إجراء اخر باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل (العبيدي،2008، 72).

وكذلك تم تعريفها بأنها "عملية معالجة الأرقام المحاسبية بالاستفادة من الثغرات في القواعد المحاسبية وخيارات القياس وممارسات الإفصاح فيها بهدف تحويل القوائم المالية عما ينبغي أن تكون عليه الى الوضع الذي يُفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته. أي هي العملية التي تنظم فيها الصفقات بشكل يترتب عليه نتائج محاسبية مطلوبة سلفا بدلا من ان تكون النتائج محايدة ومتسقة (**Naser.1993: 59**).

ومن ابرز ممارسات المحاسبية الابداعية الاتي:

أ. تمهيد الدخل

يعرف تمهيد الدخل بأنه تقليل مقصود لحدة التقلبات في الأرباح المعلنة للشركة عن المستوى الطبيعي أو يمثل الوسائل التي تستعملها الإدارة لتقليل التقلبات في أرقام الدخل المعلن نسبة إلى الدخل المتوقع أو المستهدف خلال المناورة بالمتغيرات الوهمية (المحاسبية) أو المتغيرات الحقيقية (التشغيلية)(Grant, 2009:2).

اما Belkaoui فيرى إن "تمهيد الدخل" هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول الى المستوى او الاتجاه المرغوب والذي يعبر عن رغبة الادارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل الى الحد الممكن او المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة" (Belkaoui, 2002: 48).

ب. ادارة الارباح

ان احدى الطرائق التي تتم لممارسة ادارة الارباح هي من خلال تعدد السياسات المحاسبية والطرائق المستخدمة في تطبيقها، اذ يتاح للأدارة مرونة كبيرة في اختيار ما يناسبها من سياسات وطرق محاسبية بحيث يحقق لها هدفها المتمثل في الابلاغ عن نتائج مخطط لها وترغب المنشأة في توصيلها الى مستخدمي القوائم المالية (احمد، 49،2007)، (حماد،2006 ،423)

2.1.2.2 أنواع التقارير المالية:

يمثل تعبير التقارير المالية(كما ذكرنا سابقا)تعبيرا أكثر عمومية من القوائم المالية، ان يضم فضلا عن القوائم المالية والملاحظات عليها، قدراً آخر من المعلومات التي تتعلق مباشرة مثل تقرير الادارة وتقرير مراقب الحسابات، فالمنشأت المساهمة مثلا تقدم تقارير مرحلية (نصف أو ربع سنوية) إضافة إلى تقريرها السنوي، وتتضمن تلك التقارير معلومات مالية أخرى، سواء كانت كمية او وصفية.إذ يتم بيان بعض المعلومات في التقارير المالية بطريقة أفضل باستخدام أساليب أخرى خلاف القوائم المالية حيث يتم ذلك بناء على تعليمات رسمية أو لوائح الجهات الحكومية او العرف السائد او رغبة الإدارة في إظهار هذه المعلومات.(حنان ،2005، 18)وتقسم التقارير المالية إلى ،وفيما لي شرح موجز لكل منها.

أ-القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية، وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نشاط الوحدة خلال فترة معينة، هي تضم مجموعة من المعلومات المالية الأساسية التي تصدرها الوحدة الاقتصادية مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ والمعايير المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة وهي تقسم الى:

1-القوائم المالية الأساسية:-

وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) لسنة2006-عرض البيانات المالية والذي بين إن الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو عرض المعلومات حول المركز المالي للوحدة وأداء نتائج الإعمال وتدفقاته النقدية، وان تلبي القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتقدم هذه المعلومات من خلال مجموعة كاملة من القوائم المالية التي تتألف من المكونات الآتية:(معايير الحاسبة الدولية، 2006،692)

1.2.1.2.2 قائمة الميزانية او قائمة المركز المالي

وهي توضح المعلومات الخاصة بالموارد الاقتصادية للوحدة والالتزامات على تلك الموارد في لحظة زمنية معينة. وتساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لحساب معدلات العائد وتقييم هيكل رأس المال في الوحدة وتقدير درجة السيولة والمرونة المالية في الوحدة الاقتصادية،

فللحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فانه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة الوحدة ومرونتها المالية(كيسو،1999،224).

ولابد من الإشارة هنا الى محدودية قائمة المركز المالي في مجال توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية، ويرجع ذلك أساسا إلى ظاهرة عدم التأكد من ناحية والى اعتبارات اقتصاديات المعلومات من ناحية أخرى.(الشيرازي،1990،261)

2.2.1.2.2 قائمة الدخل:

تقيس هذه القائمة مدى نجاح عمليات الوحدة خلال فترة محاسبية محددة وفي تحديد ربحية الوحدة وقيمة الاستثمار وقدرتها الائتمانية. وتبرز أهمية هذه القائمة في كونها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار توقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل بالنسبة المستثمرين في تقدير القيمة المضافة للوحدة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم من الوحدة الاقتصادية. (كيسو،168،1990)

وتعد قائمة الدخل أهم تقرير مالي بالنسبة لكثير من المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين، حيث توضح ما حققته الوحدة من أرباح وخسائر خلال السنة المنتهية ومصادر تلك الأرباح والخسائر. وعلى الرغم من أهمية هذه القائمة لإغراض التحليل المالي إلا إن قائمة لسنة واحدة لا تعكس الصورة الكاملة، لذا فان المقارنة بين القوائم المالية لعدة سنوات يكون أكثر فائدة بالنسبة للمحللين والمستثمرين من الاعتماد على معلومات مالية لسنة واحدة.

3.2.1.2.2 قائمة التغير في حقوق الملكية:

تعرض هذه القائمة التغيرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية المنتهية على البنود الخاصة بحقوق المساهمين، ومنها الأرباح والخسائر المحققة خلال الفترة وكذلك تأثير الحركة التي تمت على اسهم الخزينة او أية بنود أخرى لها تأثير مباشر على حقوق المساهمين وفقا لمتطلبات مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB. وكذلك توزيعات الأرباح المقررة للمساهمين سواء أكانت في شكل توزيعات نقدية او أسهم وذلك بعد اعتمادها والموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

وتبين هذه القائمة التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع فضلا عن التغيرات في إجمالي الأرباح المحتجزة، ويمكن أن تشمل هذه القائمة على الأسهم الممتازة والأسهم المادية والاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري وعلاوة الإصدار غيرها(حماد، 2005،).55

4.2.1.2.2 قائمة التدفقات النقدية:

حيث تلخص هذه القائمة كافة التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة للوحدة خلال فترة زمنية معينة.

تركز هذه القائمة على التغيرات النقدية وليس مجرد التغيرات في المركز المالي التي تركز على رأس المال العامل فحسب، إذ ان وجود بعض عناصر رأس المال العامل كالديون والبضاعة لا تقي الوحدة من الإفلاس في حالات الركود الاقتصادي، وهي تمثل تطورا لقائمة التغيرات في المركز مالي والتي كانت تهتم بتغييرات رأس المال العامل، وعادة ما تصنف هذه القائمة على أساس تقسيم عمليات الوحدة إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية. (القاضي وحمدان،2001: 230).

وقد عرف معيار المحاسبة الدولي السابع تلك النشاطات كما يلي:

(معايير المحاسبة الدولية ،767:2006)

1-النشاطات التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في الوحدة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية او التمويلية.

2-**النشاطات الاستثمارية:** وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الاصول طويلة الاجل والتخلص منها، وغيره من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

3-النشاطات التمويلية: وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها الوحدة.

5.2.1.2.2 الملاحظات، ملخصا عن السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية.

عادة ما يضاف الى المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ملاحظات وقوائم ملحقة وكذلك الجداول التوضيحية، فأما الملاحظات فإنها تصمم بطريقة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتحسين تقييمهم للمبالغ والتوقيت وعدم التأكد للتقديرات عنها في القوائم المالية، وتهدف هذه الملاحظات إلى عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بصورة كافية في صلب القوائم المالية دون الانتقاص من وضوح هذه القوائم.

وتعد الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية جزءا لا يتجزءا منها ، إذ تعزو أهميتها في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم ومنها:(دهمش،35،1995):

أ- الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات.

ب- حقوق الغير في أصول الوحدة وترتيبها حسب أولوياتها.

ت- توضيح القيود المتعلقة بتوزيعات الإرباح على المساهمين.

ث- وصف علاقة الوحدة مع الإطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها مع تلك الإطراف

ج- طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها المالي.

ح- توضيح العمليات التي تؤثر على حقوق المساهمين بالوحدة.

خ- أي معلومات أخرى من الصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية.

د- وقد حدد معيار المحاسبة الدولي الأول لسنة 2006 ما يجب ان تتضمنه إيضاحات القوائم المالية:(معايير المحاسبة الدولية، 710،2006)

1. تقدم معلومات حول أساس أعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية المحدودة والتي تم اختيارها وتطبيقها.
2. تفصح عن المعلومات المطلوبة من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي هي غير معروضة في صلب القوائم المالية.
3. توفر معلومات أضافية التي هي غير مقدمة في صلب القوائم المالية ولكنها ضرورية لفهم أي منها.

أما الجداول الملحقة فإنها تأتي أحيانا بعد الملاحظات الهامشية، وأحيانا في جزء يتبع القوائم المالية والملاحظات الهامشية، وفي كثير من التقارير السنوية الحالية فان الجداول المكملة تكون في جزء منفصل للتقرير او جزء أخر مشابه يتبع القوائم المالية الرسمية. وباستخدام جزء منفصل للتقرير فان المعلومات تكون مقدمة في مركز ثانوي للقوائم والملاحظات الهامشية، لذلك يفترض عادة إن تكون اقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية وفي الملاحظات(القاضي وحمدان، 233،2001) ويلاحظ إن فصل المعلومات بحسب أهميتها يعطي إمكان فهم أعمق للقوائم المالية.

1-القوائم المالية الإضافية (او الملحقة):

إضافة الى القوائم الأساسية السابقة فان هناك قوائم ملحقة او إضافية تقوم بإعدادها بعض الوحدات الاقتصادية اما بصورة طوعية (اختيارية)او بناء على توصيات محاسبية وذلك لمقابلة ظروف معينة او لتنظيم أوضاع خاصة، ومنها قوائم لبيان تفاصيل بعض الإجماليات الهامة الواردة في القوائم المالية

الأساسية، قوائم مالية موحدة لمجموعة من الوحدات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة وقوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد وغيرها من القوائم الملحقة الأخرى.(الشيرازي،210،1990)

وفي نفس السياق، يلاحظ ان القوائم الأساسية لا تكفي لسد حاجة كل المستفيدين من هذه القوائم ومن المعلومات الواردة فيها، لذلك فقد ظهرت محاولات لتطوير القوائم وسد تلك الثغرة ومنها محاولة معهد المحاسبين القانونين في انكلترا وويلز حول إعداد ستة قوائم جديدة إضافية تضاف إلى مجموعة القوائم المالية ذات الغرض العام ليتم تقديمها دوريا وهي: (حنان،63،2005)

1-قائمة القيمة المضافة: والغرض من هذه القائمة توضيح كيفية توزيع هذه القيمة على عوامل الإنتاج المختلفة (عائد العمالة وعائد ملكية العقارات، وعائد ملكية رئس المال)، اي تحديد عائد كافة الأطراف المساهمة في تحقيق فائض القيمة من النشاط الاجتماعي. وتعتبر قائمة القيمة المضافة أداة لتقييم أداء الوحدة المحاسبية من وجهة نظر الحسابات القومية والناتج القومي.

2-قائمة لبيان شؤون العمالة، وتهتم هذه القائمة بصفة خاصة فيما يتعلق بالإنتاجية والعلاقات الصناعية واي معلومات أخرى تهم المستخدمين والعاملين.

3- قائمة لبيان حجم المعاملات مع الحكومة، وتهتم بصفة خاصة بالإفصاح عن الإعلانات والمنح والضرائب والتأمينات الاجتماعية وكافة التحويلات الأخرى.

4-قائمة لبيان المعاملات مع العالم الخارجي، وتهتم بصفة خاصة بحجم العمليات التي تمت بالعملات الأجنبية والمتعلقة بالإقراض او الاقتراض والتوزيعات من والى وحدات تنتمي لدول أجنبية.

5-قائمة لبيان التوقعات المستقبلية، وتهتم بصفة خاصة بتوقعات الأرباح والعمالة والاستثمار، كما تراها الإدارة نفسها.

6-قائمة لبيان أهداف الوحدة، كما تحددها الإدارة مع إعادة النظر بتلك الأهداف دوريا، وهذا ما سيسمح للمستثمرين بالحكم على مدى تحقيق الأهداف الموضوعة.

ويلاحظ ان إصدار القوائم الإضافية الستة السابقة قد لفت الانتباه إلى الفئات التالية من المستخدمين والاستخدامات ،المحلل الاقتصادي والمحاسب القومي ،المستخدمون والعاملون، التعامل مع الحكومة، التعامل مع العالم الخارجي، بيان بتوقعات وتنبؤ الإدارة، وبيان أهداف الوحدة الاقتصادية حسبما تراه الإدارة، وهذا ما يمثل اتجاها حديثا في المحاسبة نحو التوسع في الإفصاح.

ب-تقرير الإدارة:

يتضمن هذا التقرير بعض المعلومات الإضافية عن بعض الأحداث او المتغيرات التي أثرت على نشاط الوحدة والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية او التمويلية والاستثمارية المتوقع ان تتبعها الوحدة مستقبلا وبصفة خاصة تغطي مناقشات وتحليلات الادارة ثلاثة من الجوانب المالية لنشاط الوحدة وهي السيولة ومصادر رأس المال ونتائج العمليات، حيث يطلب من الادارة ألقاء الضوء على الاتجاهات المرضية وغير المرضية لهذه العوامل الثلاثة مع تحديد الاحداث الجوهرية وجوانب عدم التأكد المؤثر عليها.ويجب ان تظهر جميع البيانات المالية المهمة في هذا التقرير، ومع ذلك يمكن عرض أنواع معينة من المعلومات مباشرة بواسطة الادارة في شكل خطاب من المدير العام او رئيس مجلس الادارة او في أجزاء أخرى من التقرير السنوي. ويجب ان تتضمن هذه المعلومات الإضافية ما يلي:-(لطفي،2005 :522)

1-الأحداث غير المالية، والتغيرات التي حدثت خلال السنة والتي تؤثر على عمليات الوحدة.

2-التوقعات الخاصة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور الوحدة في هذه التوقعات.

3-خطط النمو والتغيرات في العمليات في الفترة او الفترات التالية.

4-المقدار او الأثر المتوقع للنفقات الرأسمالية، والجهود المبذولة في البحوث الجارية.

ج-تقرير مراقب الحسابات:

يعد تقرير المراقب الخارجي من مصادر المعلومات الهامة الأخرى، والمراقب هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للمعلومات المحاسبية التي تعرضها الوحدة، فإذا وصل المراقب لقناعة بان القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للوحدة بصورة صادقة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فانه يبدي رأي غير متحفظ، ويهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع الخارجي او مراقب الحسابات بشان اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يستخدم للإفصاح عن أية معلومات مالية جوهرية عن الوحدة. وعند إعداد المراقب للتقرير فانه يتبع معايير التقرير التالية:(لطفي، 2005،498)

1-يجب ان يحدد التقرير ما اذا كانت القوائم المالية معدة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ام لا.

2-يجب ان يحدد التقرير الظروف التي أدت الى عدم الثبات على استخدام معايير محاسبية معينة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة عليها.

3-ينظر الى جوانب الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية على انها كافية بصورة معقولة الا اذا اشار تقرير المراقب الى خلاف ذلك.

4-يجب ان يتضمن التقرير التعبير عن رأي المراقب في القوائم المالية ككل او بيان أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي، وفي كل الأحوال فانه عندما يقترن اسم المراجع بقوائم مالية معينة، فان التقرير يجب ان يتضمن إشارة قاطعة لنوع الفحص الذي قام به المراقب ان وجد ومدى المسؤولية التي يتحملها عنه.

وفي اغلب الحالات يقوم المراقب بإبداء راي نمطي نظيف او غير متحفظ، بمعنى ان المراقب يعبر عن رأيه بان القوائم المالية تعرض بصورة عادلة في كل الجوانب الهامة النسبية، وهناك حالات معينة قد تتطلب من المراقب إضافة فقرة إيضاحية في تقريره رغم انها لا تؤثر على الرأي غير المتحفظ. ومن اهم هذه الحالات ما يلي: (1) جوانب عدم التأكد (2) عدم الثبات (3) التركيز على امر معين (المصدر السابق:499)

ان العرض السابق قد تناول مفهوم وأنواع التقارير والقوائم المالية الأساسية إضافة إلى الملاحظات والجداول المكملة لها والملحقة. وهذا لابد من الإشارة إلى ان التقارير المالية قد تقدم بصورة سنوية او مرحلية.والتقارير السنوية تقدم كل نهاية فترة محاسبية أي مدة سنة تقويمية، وتتمثل في القوائم المالية الأربعة إضافة إلى تقرير الادارة وتقرير مراقب الحسابات.وان هذه التقارير تعتبر الحالة الطبيعية لتقديمها، ويؤيد هذا الموقف القوانين والضرائب التي تتطلب تحديد الدخل على الأساس السنوي.

ولابد من الإشارة هنا الى انه يجب اعداد القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية كما يجب ملاحظة مسؤولية اعداد هذه القوائم وتوفير الإفصاح المناسب حولها وهي من مسؤولية إدارة الوحدة، ما مسؤولية مراقب الحسابات فإنها تنحصر فقط في إبداء الرأي حول تلك القوائم المالية بناء على نتائج أعمال المراجعة التي قام بها.

3.2.1.2 مستخدمو المعلومات المحاسبية:

تعكس المحاسبة المالية النشاط الاقتصادي للوحدة، وتهدف الى استفادة المستخدمين من فهم حالة الوحدة او وضعيتها المالية، فهي تتيح معلومات للمدراء بالإضافة الى الاطراف الاخرى المستفيدة (أصحاب المصالح)التي يحتاجونها للحصول على صورة واضحة عن الوحدة. وتستعمل معلومات المحاسبة المالية الجهات الضريبية لتوثيق الالتزامات الضريبية، اما الدائنون فانهم يتوقعون من المحاسبة المالية بأنها سوف تساعدهم في فهم مدى ربحية الوحدة فضلا عن التزاماتها لتوليد النقد في

المستقبل لدفع ديونها (قروضها).اما الزبائن والمجهزين والموظفين فهم يتطلعون للمعلومات لأجل فهم طبيعة عمل الوحدة واستمراريتهم معها، (Stolowy& lebas, 2002:14) ونجد ان FASB قد حدد الهدف الأول من التقرير المالي في أمريكا بالاتي:-

"يجب ان توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنون والمستخدمون الآخرون في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وقرارات الائتمان الاخرى"

وقد افترض كل من (Stolowy) و(lebas) هيكل عام لمستخدمي المعلومات المحاسبية الحاليين المرتقبين وكما موضح بالشكل (**5.2.2**) ادناه

شكل (5.2.2) يمثل مستخدمو المعلومات المحاسبية

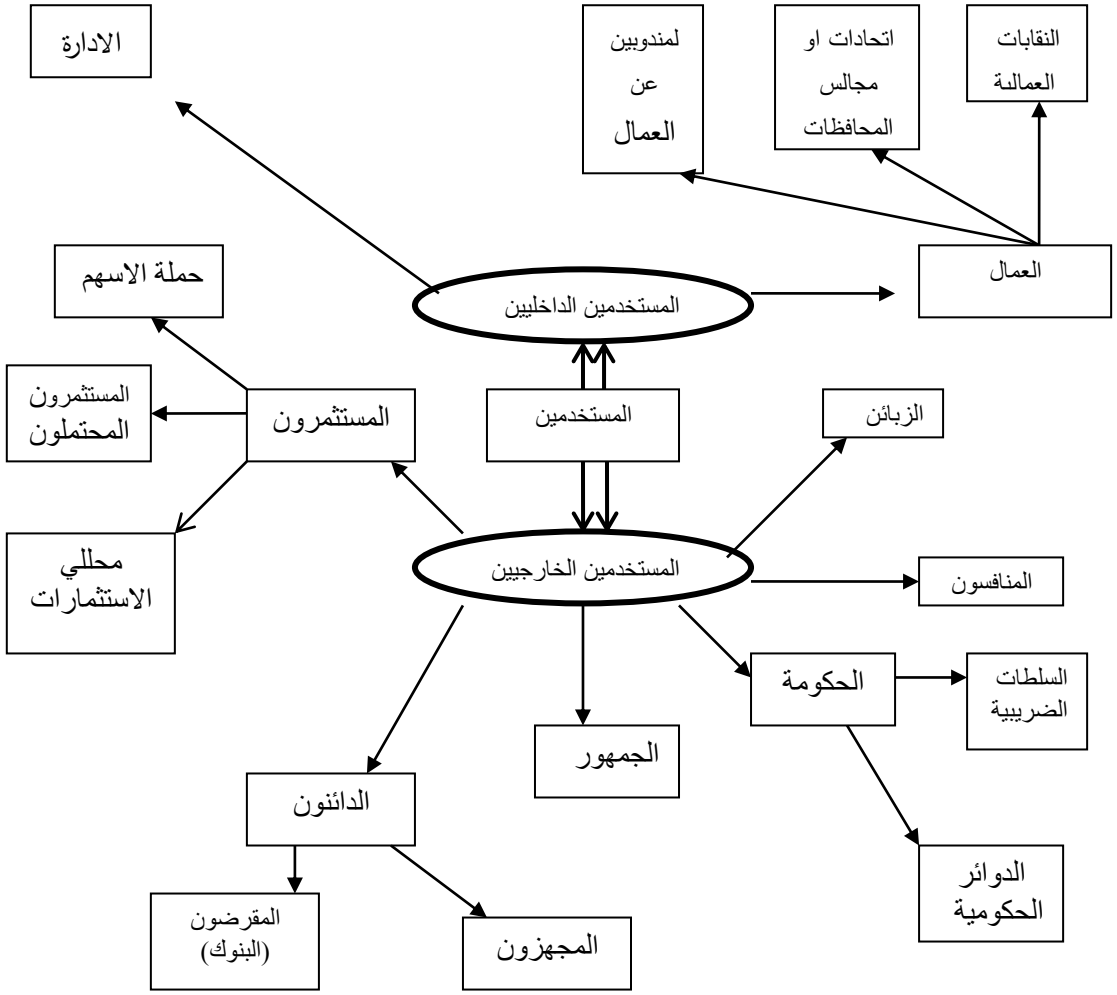

Source: stolowy and lebas " Corporate financial Reporting – A Global perspective "(2002), Washington , USA:page 17

من الشكل نلاحظ ان المستفيدون او المستخدمون للمعلومات المحاسبية يتمثلون بالمستثمرين الحاليين والمحتملين، والموظفين (العمال) والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين مثل البنوك

والزبـائن والحكومـات ووكالاتهـا والجمهـور، وهـؤلاء يسـتخدمون التقـارير الماليـة لتلبيـة بعـض مـن احتياجاتهم المختلفة من المعلومات.

ان المعلومات المطلوبة من قبل هؤلاء المستخدمين لا يمكن ان تتشابه من خلال مجموعة واحدة فقط من القوائم المالية. ولكن هناك حاجات تكون مشتركة لكل المستخدمين، مثلا المستثمرون هم الذين يهتمون بالمخاطرة في رأس المال الخاص بالوحدة وان عرض او تقديم القوائم المالية لمقابلة حاجات المستثمرين وتوقعاتهم سوف تكون أيضا مشابهة لحاجات المستخدمين الاخرين الذين يستفيدون منها في تخمين او توقع المخاطر او الارباح المتوقعة (stolowy & lebas ,2002,14)

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مستخدمي المعلومات المحاسبية بين اهم احتياجاتهم وكما مبين بالاتي :(معايير المحاسبة الدولية، 35،2006)

ا–المستثمرون:–ان مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، وأنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما اذا كان عليهم اتخاذ قرار لشراء، او الاحتفاظ بها او بيعها كما ان المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة الوحدة على توزيع الأرباح

ب– الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:– الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما اذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق. الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمشروع على مدى اقصر من اهتمام المقرضين. الا اذا كانوا معتمدون على استمرار الوحدة كعميل رئيسي لهم.

جـ– المقرضون:– المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

د– الموظفون:– الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما إنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الوحدة على دفع مكافئاتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرصة العمل.

هـ– الزبائن:– مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الوحدة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الآجل معها او اعتماد عليها.

و- الحكومات ووكالاتها:- تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات الوحدات، كما يطلبون معلومات من اجل تنظيم نشاطات الوحدات وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة.

ز- الجمهور:- تؤثر الوحدات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال قد تقدم الوحدات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحاسبين، ويمكن للقوائم المالية ان تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء الوحدة وتنوع نشاطاتها.

وعموماً فأن المستخدمين يقرؤون (او يطالعون) التقارير المالية للحصول على المعلومات وإنهم يحتاجون هذه المعلومات ليس بسبب إنها ذات قيمة (valuable) فقط بل ايضا كونها تساعدهم في صنع واتخاذ قرارات أفضل، ويلاحظ ان احد الأهداف الأساسية للتقارير المالية هو لتقديم المعلومات التي تكون ذات قيمة بالنسبة للمستخدمين.

وعندما تؤخذ حاجات المستخدمين بنظر الاعتبار عند تقديم التقارير المالية عند ذلك يمكن القول أن هذه التقارير مفيدة (Flower & Ebbers , 2002 ,68)

وان المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية يمكن افتراضها في الشكل الذي يفترض ان لكل صنف من المستخدمين يستخدم القوائم المالية لإغراضه الخاصة.

(6.2.2) شكل اغراض مستخدمو التقارير المالية

ت	المجموعة المستخدمة	أسباب الحاجة إلى المعلومات	القرارات المتوقع اتخاذها
1	حملة الأسهم	*مراقبة أداء الإدارات في كفاءة رعاية الموارد المعهود إليها. * تقييم الاستثمار في الوحدة المعنية	* التخلي عن المدراء *شراء وبيع والاحتفاظ بالأسهم سواء كان المستثمر حاليا ام مرتقباً
2	مقدمي الأموال (المصارف وغيرها)	تقييم القوة والاستقرار المالي للوحدة وقدرتها على تسديد القروض وفوائدها عند الاستحقاق	* قبول او رفض تقديم الأموال سواء قبل اتخاذ قرار الاقتراض او خلال مدة القرض، والاستفادة من حق التدخل التعاقدي كتعيين مستلم الادارة الوحدة عند ارتفاع نسبة المطلوبات الى الحقوق بشكل خطر

3	العاملين	تقيـيم قـدرة الوحـدة علـى تسـديد الاجـور وتقيـيم الاعتبـارات الوظيفيـة المسـتقبلية مثـل الحفـاظ (عـدم الاسـتغناء) علـى العاملين وتقييم المكافئات	* الضـغط للحصـول علـى اجـور أعلـى عنـدما تبـين التقـارير الماليـة قـدرة الوحـدة علـى تحمـل ذلـك او البحـث عنـد عمـل اخـر عنـدما تكـون الاعتبارات المستقبلية غير مضمونة
4	الزبائن	تقييم الاستقرار المستقبلي للوحدة ولتحديد الصـلاحية الماليـة للوحـدة التـي يستثمرون منها	*رغم إمكانية تحول الزبون السريع الى التغير الا ان العديـد مـنهم يرغبـون فـي عقـود طويلـة الآجل لضمان توفير مستلزمات اما في حالة احتكـار المنـتج مـن قبـل القليـل مـن المنتجـين فعلى الزبون التقييم الدقيق لاستقرارها
5	المجهزون	تقيـيم قـدرة الوحـدة الاقتصـادية قصـيرة الأجل او طويلة الأجل	* إعطاء الائتمانات والتوسع بها والدخول في عقود طويلة الآجل مع المنشأة
6	الحكومة	احتسـاب المبـالغ الخاصـة للضـريبة (سواء كانت ضريبة دخل او مبيعات او املاك *تقييم الاداء الاقتصادي وذلك لتقييم ادارة الاقتصاد الوطني	*دور التقارير الماليـة مهـم للحكومـة اذ تسـهل جمـع الايـرادات المسـتحقة لهـا ومهمـة للوحـدة لتقدير التدفقات النقدية الخارجة *وضـع قوانين جديدة او اتبـاع سياسـات ماليـة معينـة عنـد الضـرورة كزيـادة اسـعار الفائـدة والضـريبة لسـحب الفـائض النقـدي عنـد توقـع التضخم.
7	الجمهور	تقييم المسـاهمة الاجتماعيـة فـي الرفاهيـة العامـة سـواء علـى المسـتوى الـوطني او الدولي	* تحشدات جماهيرية او حكومية ضد الوحدة لإزالة أثار أنشطة الوحدة غير المرغوبة.
8	الوحدة نفسها	احتسـاب الـدخل القابـل للتوزيـع والمبـالغ الخاصة للضريبة	* رغـم ان التقـارير الماليـة ليسـت التقـارير المعتمدة فيها من قبل الإدارة لاتخاذ القرارات الا ان المعروضـة فيهـا يمثـل الأسـاس لتوزيـع الارباح وما سوف يسدد من مبالغ كالتزامات ضريبية.

Source: Flower , John & Ebbers , Gabi – " Global Fnancial Reporting – PALGRAVE-UK -2002 page 68

4.1.2.2 الخصائص ومحددات التقارير المالية:

1.4.1.2.2 خصائص التقارير المالية:

لكي تحقق المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية الفائدة المرجوة منها لمستخدمي هذه القوائم عند اتخاذ القرارات، فأنها لا بد من ان تتصف بعدد من الصفات يطلق عليها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية او معايير المعلومات المحاسبية.

وفي هذا المجال فقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى ان الخواص النوعية تعمل على تعزيز المعلومات التي توفرها القوائم المالية وتجعلها مفيدة للمستخدمين.

1-**الخواص الاساسية:**

هناك خاصيتين رئيسيتين لهذه القوائم وهي: الملائمة (Relevance) الموثوقيه (Reliability)

أ – الملائمة

تعتبر خاصية الملائمة من أهم الخواص التي يجب توافرها في المعلومات، وتمثل ملائمة المعلومات في القوائم المالية في ان تكون مرتبطة بالغرض الذي تم اعدادها من اجله او ان تكون مرتبطة بالنتيجة المرغوب تحقيقها، أي ان ملائمة المعلومات الواردة في التقارير يعني مطابقة هذه المعلومات لاحتياجات مستخدمي هذه التقارير وذلك من حيث المضمون ودرجة الإجمال او التفصيل وطريقة العرض. (عوض الله وآخرون، 177:2001).

ويرى كل من (Lewis) و (Pendrill) ان المعلومات المالية تكون ملائمة اذا استطاعت التأثير في القرارات الاقتصادية، وتستطيع المعلومات تحقيق ذلك اذا كانت تمتلك قيمة تنبؤية او قيمة مؤكدة(او ثابتة) فالمعلومات ذات القيمة التنبؤية تستطيع مساعدة المستخدمين للتقارير لتقدير ما هو محتمل ان يحدث في المستقبل، بينما المعلومات ذات القيمة المؤكدة فانها تساعد في تأكيد او تصحيح تنبؤات المستخدمين السابقة، وفي عديد من الحالات اذا لم يكن معظمها فان المعلومات تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة مؤكدة. (Lewis pendrill,2004,15)

فضلا عن ذلك فان المعلومات لكي تكون ملائمة فانها يجب ان تكون متاحة لمتخذي القرار قبل ان تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم أي مراعاة التوقيت المناسب ، فإذا تأخر تقرير الوحدة عن نتائجها الدفترية لمدة ستة شهور بعد نهاية هذه الفترة مثلا، فان المعلومات ستكون اقل فائدة لإغراض اتخاذ القرار (لطفي، 2005،193). ولذلك فلكي تكون المعلومات ملائمة فانها يجب ان تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية وان يتم تقديمها في الوقت المناسب.(كيسو ،1999 ،70)

ب- الموثوقية (المصداقية):

تمثل الموثوقية الخاصية الثانية الأساسية للمعلومات المحاسبية، وتكون المعلومات موثوقة عندما تكون خالية من الأخطاء المادية والتحيز. فهي تعتبر خاصية ضرورية لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت او الخبرة اللازمة لتقييم المعلومات المعروضة. (لطفي، 194،2005) وبذلك فان الموثوقية تسمح لمستخدمي المعلومات المحاسبية للاعتماد على الثقة من خلال التمثيل عن ما تود الحدة تقديمه، وان موثوقية المعلومات تختلف بين المستخدمين وذلك من خلال الاعتماد على مدى معرفتهم وخبرتهم بالقواعد والانظمة المستعملة في تحضير القوائم. وان المستخدمين المختلفين سوف يبحثون عن المعلومات بدرجات مختلفة (Belkaoui , 2000 , 140). ولكي تكون المعلومات المحاسبية موثوقة يجب ان تتوفر فيها الخصائص الفرعيه الاتية

(Flowers & Ebbers , 2002 ,296)

1- الصدق في العرض:- تعد هذه الخاصية من الخصائص الفرعية الضرورية لتوفير معلومات موثوق بها لإغراض اتخاذ القرارات حيث يتوجب ان تقدم المعلومات الاحداث التجارية والمعاملات بشكل صادق وصحيح. أي يقصد بهذه الخاصية وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والمقصود بالصدق هنا تمثيل المضمون او الجوهر وليس مجرد الشكل (الشيرازي، 1990, 202)

2- القابلية للتحقق: اذ يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الافراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس ،وذلك كان يصل عدد من الافراد الى نتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فاذا وصلت اطراف اخرى لنفس النتيجة باستخدام طرق قياس الى نتائج مختلفة. دل ذلك على ان القوائم المالية غير قابلة للتحقق. (كيسو ،1999, 70)

3-الحيادية: وهي مفهوم بسيط وتعني ان المعلومات المحاسبية يجب ان تكون خالية من التحيز، والذي يعرف على انه ممارسة التأثير إصدار القرار لتحقيق نتيجة محددة مسبقاً. والحيادية ترتبط بمفهوم الموضوعية والذي يعني ان شخصية معد الحسابات يتوجب ان لا تكون لها تأثير على محتويات الحسابات. ولا تعني الحيادية ان المعلومات ليس لها تأثير على سلوك المستخدم او انها بدون غرض ولكن المقصود بها هو تجنب التحيز المتعمد الذي يهدف الى التوصل الى نتائج مسبقة او التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

أولا: الخواص الثانوية –

تكون المعلومات الخاصة بمنشاة او شركة معينة اكثر افادة اذا امكن مقارنتها مع بمعلومات مماثلة لها عن منشاة او شركة اخرى(القابلية للمقارنة) وبمعلومات مماثلة عن نفس المنشاة في فترات اخرى (الثبات).

أ– القابلية للمقارنة:–

لكي تكتمل فائدة المعلومات المحاسبية فانه لا بد من ثبات الوحدة الاقتصادية على استخدام أسلوب محاسبي معين ومن مدة لأخرى لان ذلك يساعد مستخدمي المعلومات المالية على تفسير التغيرات وعلى إمكانية المقارنة القوائم المالية عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الاداء. كما يجب ان يكون بمقدرهم مقارنة القوائم المالية للوحدات المختلفة من أجل ان يقيموا مراكزها المالية وادائها والتغيرات في مركزها المالي، وعليه فان عملية قياس وعرض الاثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب ان تتم على ساس ثابت في الوحدة وعبر الزمن لتلك الوحدة وعلى اساس ثابت للوحدات الأخرى (Flowers & Ebbers , 2002 ,298)

ويلاحظ ان خاصية القابلية على المقارنة تتأثر بالسياسات المحاسبية التي تتبناها الوحدة أي القوانين التي يتم إتباعها في تحديد وقياس وتسجيل البيانات في الحسابات. أي انه لتحقيق هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية فانه يجب استخدام أساليب وقواعد محاسبية موحدة حتى يمكن التعرف على أوجه الشبه والاختلاف في الظروف الاقتصادية المحيطة بالوحدة. حيث ان اختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عند نفس الحقائق والأحداث الاقتصادية مما يؤدي إلى نتائج مضللة وغير مفهومة لدى المستفيد.

ب–الثبات: عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية عن نفس الحدث من فترة لاخرى ،فانها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك ان الوحدات لايمكنها من التحول من طريقة محاسبية معينة إلى طريقة أخرى ،حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها ان الطريقة الجديدة تعد افضل من القديمة.وفي هذه الحالة فانه يلزم الإفصاح عن طبيعة واثر هذا التغير المحاسبي ومبرر اجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها تغير.(كيسو ،1999، 72)

2.4.1.2.2 محددات التقارير المالية:

بالرغم من أهمية التقارير المالية كمصدر مهم من مصادر المعلومات المفيدة لأصحاب المصالح والمستفيدين منها في دعمهم عند اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالوحدة الا ان هناك حدوداً لهذه التقارير. حيث اختارت مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في إطارها المفاهيمي محددين أساسيين لتلك المعلومات يتوجب أخذهما بنظر الاعتبار (حنان، 227، 2005)

الأول: قاعدة المنفعة اكبر من التكلفة: وتعتبره (FASB) قيداً حاكماً ويمثل قاعدة عامة تجب مراعاتها عند انتاج وتوزيع المعلومات لاتخاذ القرار بالبدء او تجاوز المعلومات نفسها. وهذا يعني ان المنافع المأخوذة من المعلومات يجب ان تفوق التكاليف في تزويد هذه المعلومات. ولكن تقييم المنافع والتكاليف هي عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير وفوق ذلك فان التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما ان المنافع قد يستفيد منها اخرون غير الذين اعدت من اجلهم المعلومات.

الثاني: الأهمية النسبية او ما يسمى بالمادية والمادية هي تعني ان المعلومة اذا تم حذفها او تجزئتها يمكن ان تؤدي الى تغير راي متخذ القرار، وان الأهمية النسبية لعنصر او حدث تتحدد بكل من طبيعته والمساحة التي يحتلها العنصر في القياس ما بين العناصر الأخرى. ففي بعض الحالات تكون طبيعة العنصر نفسها كافية لجعلها معلومات ملائمة، فمثلاً الإفصاح عن معلومة خاصة بقسم جديد يكون لها تأثير في تقويم درجة المخاطرة وتحديد الغرض الذي من الممكن ان تضمنه الوحدة الاقتصادية بوجود هذا القسم وبالتالي لا يهم ان كانت هذه المعلومة بمبلغ كبير او صغير في حين ان هناك حالات أخرى تشكل كلا من طبيعة العنصر ومساحته في القياس أهمية نسبية ومن الواجب الإفصاح عنها (Needles, et al ,1987 ,302)

وتعد المعلومة ذات أهمية نسبية إذ أدى حذفها او عدم الإفصاح عنها او عرضها بصورة غير صحيحة إلى التأثير على مستخدمي هذه المعلومة عند اتخاذ القرارات ولا بد من الإشارة هنا الى ان تطبيق خاصية الأهمية النسبية في المحاسبة من الناحية النظرية قد يبدو سهلاً الا انه من الناحية العملية من أكثر المفاهيم تعقيد او يحتاج الى درجة كبيرة من الموضوعية والخبرة والدراسة (الحسيني ،1998, 51).

الثالث: الموازنة بين خصائص المعلومات: ان استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن ان يعتبر قيداً إضافة إلى القيدين السابقين. لان هناك احتمال حصول التعارض بين هذه

الصفات، فمثلاً التعارض بين خاصيتي التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات، حيث ان السرعة في اعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد، وايضاً التعارض الذي يحصل بين خاصيتي الملائمة والموثوقية. والمثال التقليدي لهذا التعارض نجده في التكلفة التاريخية، وذلك ان ارقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة، وذلك لخلوها من التحيز الا انها في المقابل اقل ارتباطاً بالمعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة وعلى عكس ذلك نجد ان القيمة الجارية اكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الا انها اقل من حيث الاعتماد عليها والوثوق بها.(الشيرازي، 205،1990)

لذلك فانه ليس من المقبول غياب احد هاتين الخاصيتين، خاصة وأنهما يمثلان الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، ولاجل الحصول على معلومات نافعة فانه يكون من الضروري التضحية بقدر من الملائمة مقابل مزيد من الثقة او العكس وكذلك الحال بالنسبة للخصائص الأخرى المتعارضة. وفي هذا السياق يذكر كل من (Needles), (Gray) ان المقابلة بين الخصائص النوعية للمعلومات لتحقيق موازنة بين هذه الخصائص هو أمر ضروري من الناحية العملية، وان الهدف من تحقيق هذه الموازنة هو الوصول إلى أهداف التقارير المالية والتي سوف تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وان أحكام او قرارات المهنة عادة ما تحتاج إلى عملية التقرير عن الأهمية النسبية للخصائص النوعية من الناحية العملية.

.(Needles & Gray, 1999, 153)

كما ان هناك محددات احري للتقارير المالية وهي التحفظ اذ ان الحاجة الى التحفظ تبرز بسبب ظروف عدم التأكد التي ترتبط مع التقديرات اللازمة، عند وضع الحسابات. فعلى سبيل المثال فان هناك احتمالية ان يصبح الدين غير قابل للتحصيل او ان العمر المستقبلي للاستفادة من آلة معينة سيكون عشرات سنوات. ويعرف التحفظ في الفقرة (37) من إطار إعداد وعرض القوائم المالية بانه تضمين درجة من الحذر عن القيام بإصدار الإحكام اللازمة لوضع التقديرات اللازمة في ظل ظروف عدم التأكد عندما تكون الأصول او الدخل غير فعالا من تقديرها والديون والنفقات غير مقدرة بأقل من قيمتها.(Flowers& Ebbers , 2002 ,297) اما خاصية القابلية للفهم تعتبر محددا اخر إذ يتوجب ان تكون الحسابات مفهومة من قبل المستخدم إذا أريد ان تكون ذات قيمة ويتوجب الإشارة إلى ان المستخدم يفترض ان يكون ذو معرفة ودراية معقولة بالتجارة او الأنشطة الاقتصادية وبالمحاسبة إلى جانب الرغبة تحليه ببعض الرغبة في دراسة الحسابات بجهد ودقة معقولين

(الشيرازي، 1990،207). وكما انه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية اذ كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

مما سبق يمكننا القول بان التقسيم السابق لخصائص المعلومات ومحدداتها فانه لا يعطي أولويات محددة لهذه الخصائص، فما يعتبر مهماً ومفيداً من المعلومات لشخص معين قد لا يكون كذلك لدى شخص آخر. كما ان المعلومات التي لا تفهم من قبل الشخص المتعامل معها تفقد أهميتها النسبية له ولن تكون ذات فائدة على الرغم من ملائمتها لظروف الحال ويمكن الاعتماد عليها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يحتوي هذا الفصل على مبحثين هما:

المبحث الأول: المصارف العراقية

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

المصارف العراقية

1.1.3 تمهيد:

من الإجراءات المهمة التي يتم الحث عليها في منهجية البحث العلمي التعرف على مجتمع الدراسة؛ كونه يمثل بحد ذاته جميع مفردات الدراسة ولغرض الحصول على نتائج دقيقة يتطلب تحديد المجتمع الأصلي بصورة؛ دقيقة ليتنسى اختيار عينة من المجتمع المختار. لذا يتناول هذا المبحث كما موضح أدناه:

2.1.3 الواقع الاقتصاد العراقي:

يعد العراق من بين الدول الذي يتوفر فية كل ما يمكنه ليكون من ضمن الدول المزدهرة للموفر لأبناه الحياة السعيدة من خلال المستوى المعاشي الجيد وتعظيم متوسط الدخل لأفرد المجتمع للقدرة على مواكبة التصنيفات العالمية لرفاهة المجتمعات المعتمدة من قبل اغلب دول العالم اليوم ، وتحقيق الرفاهية والعيش السعيد لكل فئات المجتمع لا يعد من الأمور الصعبة والمستعصية لبلد مثل العراق مقارنة بما يمتلكه من مقومات وثروات تكاد تميزه عن بقية الدول حسب البيانات وتحليل الاقتصاديين حيث يمتلك من الموارد الطبيعية ما يؤهله لينطوي ضمن قوائم الدول الغنية خصوصاً الموارد المائية التي تعد سهلة الاستخدام مقارنه مع دول المنطقة إضافة إلى النفط والأهم من هذا امتلاكه على مقومات النهوض بتلك الموارد والمتمثلة بالمورد البشرية، أذن امتلاك موارد طبيعة لا تكون ذات جدوى اقتصادياً أن لم يتم توظيفها واستخدامها بشكل ناجح. (العبيدي ، 2014،8)

والجميع يتفق حول ما تعرض له العراق من أزمات وحروب كان لها الأثر البالغ على اقتصاده والتي فرضت على القائمون السعي وراء إيجاد السبل الكفيلة للعمل على تحرير الاقتصاد العراقي وكان من بين اهم خطوات النهوض الواجب اعتمدها أعداد برامج شامل للصلاح الاقتصادي والمصرفي والمالي ، ومن ثم السعي وراء صياغة استراتيجيات تلائم الواقع للقدرة على اعتمادها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير القاعدة السياسية لتستند لها تلك الاستراتيجيات والمتمثلة بالبيئة المناسبة وتحديد الأهداف الواضحة للسياسة الاقتصادية المراد اتباعها مع التركيز على إعطاء الأولوية للاستثمار ومن ثم تحديد الموقف بشكل دقيق وآلية السوق والنظر إلى جميع الموارد بصورة واقعية (عطية،2008،6).

وتبين من خلال واقع الاقتصاد العراقي وجود إهمال لجميع مصادر الدخل والاعتماد بشكل كامل على مصدر واحد تمثل بإيرادات النفط المصدر بالرغم من جهود الدولة التي تصب باتجاه الاعتماد على المصادر المتنوعة للقدرة على مواجه المخاطر الناجمة عن تركيز كل القطاعات والأنشطة على مورد واح ، برهنت الدراسات صعوبة تحقيق النهوض الاقتصادي بدون الاعتماد على التنوع كونه يحقق القوة للاقتصاد من خلال تعدد القطاعات الإنتاجية التي يمكن من خلالها تحقيق النمو للناتج المحلي وزيادة دخل الأفراد أضافه إلى التخلص من مخاطر الاعتماد عن النفط الناجمة من التغلب الحاصل في أسعاره من فترة إلى أخرى ، كما وتبين من خلال التنبؤ بالمستقبل أن العراق من بين الدول التي تمتلك ثروات وموارد متعددة وقدرات بشرية قادرة على النهوض بواقع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير قطاعات الإنتاج المختلفة ، إلا إن في نفس الوقت تحقيق تلك التنبؤات يحتاج إلى تحديد أهداف واضحة المعالم لتحقيق النهوض والعمل على تفعيل مشاركة دور القطاع الخاص من خلال تخطيط استراتيجي متكامل يضمن الاستغلال الأفضل للموارد البشرية والمادية ويعمل على تنمية الاستثمارات ضمن خطط التنمية المتكاملة(البنك المركزي العراقي، 2013، 9)

ومن خلال مراجعة التقارير الاقتصادية تبين أن الاقتصاد العراقي يعتمد حالياً اعتمادا كلياً على القطاع النفطي على الرغم من امتلاك البلد موارد كثيرة يمكن استغلالها ألا أن من خلال قراءات مؤشرات الواقع يتبين انه لا توجد مشاركه للقطاعات الأخرى في بناء الاقتصاد العراقي بالرغم من أن الاعتماد على القطاع النفطي يحمل في طياته مخاطر كثيرة قد تكون عامل في حدوث التدهور الاقتصادي خاصة بعد أن أصبحت أسعار النفط متذبذبة بين الحين والأخر، كما ويتضح وجود العوامل والمتغيرات التي من خلالها يمكن النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي عن طريق إشراك القاتمين على القطاع الخاص من رجال أعمال ومستثمرين في أعداد الخطط الاقتصادية ورسم السياسات المالية ليكون قطاعاً رديفاً متضافرا في جهوده مع القطاع العام للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي ألا أن من خلال قراءة جميع المؤشرات الواردة يمكن التنبؤ بحقيقة واضحة مفادها تدهور القطاع الخاص العراقي وعدم الاعتماد علية في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

من كل ما تقدم يتوجب أن تسعي الدولة إلى بناء اقتصاد حر يتمتع بمشاركة القطاع الخاص في قيادة ودعم التنمية الاقتصادية بما يقضي إلى زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي للقطاعات وصولاُ إلى البناء الحقيقي والاستثمار الأمثل لكل موارد البلد(الشافي، 6،2006).

1.2.1.3 تاريخ المصارف في العراق:

نشأت المصارف في العراق على شكل مؤسسات مالية من اجل أجراء كل ما يتعلق بتعامل المالي ، وإذا مأتم مقارنه العراق مع بقية الدول العربية يتبين أن العراق أول من استخدم المصارف لتسهيل العمليات المالية، ومن خلال الرجوع إلى تأريخ نشأت المصرف يتضح أن أول فرع لمصرف أجنبي عمل في العراق عام (1980) وهو البنك العثماني وبعد حقبة من الزمن تم افتتاح فرع للبنك الشرقي عام (1912) ثم البنك الشاهنشاهي عام (1918)، **ألا** أن هذه الفروع لم تكن تمارس جميع الأعمال المصرفية كون هدفها الأساسي كان الربح ، بعد تلك الفترة كان هناك ظهور لنوع أخر من المصارف مثل المصرف الزراعي الصناعي والتي مارست أعمالها قرابة خمس أعوام، وبعد تلك الفترة كان هناك نهوض في مجال الصيرفة العراقية تمثل في تأسيس مصرف الرافدين كمصرف عراقي مارس أعماله عام (1941) وأعتبر أول مصرف عراقي يزاول الصيرفة التجارية ونظراً لكون العراق لا يملك في تلك الفترة بنك مركزي باشر مصرف الرافدين مزاولة أعمال البنك المركزي، وعلى الرغم من وجود المصرف الوطني في تلك الفترة والذي أسس عام (1947) لمزاولة الأعمال المصرفية ومواكبة التوسعات الحاصلة في القطاع المصرفي ، وقد تبين أن مصرف الرافدين بقى يحتفظ في حساب الحكومة حتى عام (1956)، وأستمر الحال إلى أن تم إصدار قانون المصارف عام (1964) والقاضي بتأميم النشاط المصرفي في العراق

(زهير، http/ WWW.baghdad chamber . com/index.PhP:)

2.2.1.3 أوجه تطور القطاع المصرفي العراقي:

أن القطاع المصرفي العرقي مر بسلسلة من التطورات منذ نشوء أول مصرف وحتى اليوم وكان لتحولات الاقتصادية التي مر بها العراق دور كبيراً في التطورات التي شهدت القطاع من خلال زيادة الحاجة إلى التعاملات النقدية مع كل مرحلة جديدة يشهدها الاقتصاد العراقي، إذ اشتمل القطاع المصرفي العراقي على البنك المركزي العراقي التابع إلى الحكومة والمنفذ لكل ما يتعلق بالسياسة النقدية والذي من خلاله يتم إصدار العملات والحفاظ عليها من خلال المراجعة الفاعلة سعياً وراء خدمة الاقتصاد العراقي كما وأشتمل على المصارف التجارية والتي فقد يعود تاريخها إلى سنة (1941) حيث كل لمصرف الرافدين دوراً بارزاً في تلك الفترة تلاه مصرف الرشيد العائد تأسيسه إلى عام (1988)، والمصارف الاختصاصية التي مارست نشاطها في تلك الفترة حسب الاختصاص من

قبل المصرف الزراعي والصناعي والعقاري وقد اعتمد العراق طيلة تلك الفترة عليها في كل ما يتعلق بالسياسة النقدية إلى المصارف المذكورة أعلاه إلى عام (1991) (العبيدي ، 9،2014)

إلا أن التطورات وسرعة التغيرات التي شهدت العالم وزيادة الحاجة إلى المشاريع الاستثمارية التي تحتاج بدورها إلى معاملات مالية ونقدية متقدمة لقدرة على تمويل تلك المشاريع أضافه إلى ارتباط خدمات القطاع المصرف بالعنصر البشري كل ذلك فرض على تطور القطاع المذكور وزيادة مشاركته في الحياة الاقتصادية من خلال المساهمة في تمويل كافة الأنشطة بسيولة النقدية لتسهيل أعمالها ومن بين العمال التي تعد حديثة في طبيعتها عمل المصرف كوسيط بين المقترضين والمستثمرين من خلال اللجوء إلى اقتراض الأموال من جانب المقترضين كحسابات جارية والعمل على إيداعها وتقوم هذه العملية مقابل فائدة يتم أعطاها للمستثمرين بصيغ متعددة أما أن يتم إعطاءها بصيغة قروض أو عن طريق المشاركة في رؤوس أموال المشاريع الاستثمارية أي أنها في كل الحالات قدمت خدمة إلى الطرفين (ياسين، 2013، 7). وهذا ما دفع العراق إلى اتخاذ عدد من الإجراءات والخطوات المتقدمة التي تعمل على تطوير عمل الجهاز المصرفي العراقي والارتقاء بالبنية التحتية له وذلك لأهميته في تمويل الأنشطة الاقتصادية والتي ألقت بظلالها على المؤشرات المالية للجهاز المصرفي في العراق ومن أهم تلك الإجراءات.

أ- العمل على تلبية توجهات البنك المركزي العراقي من خلال زيادة رؤوس أموال المصارف إلى (250) مليار كحد ادنى.

ب- السعي وراء زيادة عدد المصارف المخولة للعمل من قبل البنك المركزي العراقي.

ت- ارتفاع رؤوس الأموال بالنسبة للمصارف يمكنها من توسيع نطاق أعمالها والحصول على درجة عالية في التصنيف ائتماني.

ث- يمكن المصرف من تحقيق اعلى الأرباح والتي يمكن أن تنعكس على حقوق المساهمين وهذا يعد من الأعمال الإيجابية التي يمكن من خلالها زيادة المتعاملين مع المصرف.

ج- خلق وحدات مصرفية قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة .

ح- تحسين سمعة السواق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الأموال الكبيرة تقييم افضل (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 25،2013).

وكذلك وضع الضوابط لمنح الائتمان النقدي والتعهدي ، ويسعى البنك إلى توحيد نظام لغة تقارير لإعمال التجارية الموسعة (Language Extensible Business Reporting) الذي من خلاله يتم توحيدها على مستوى العالم ومن ثم إصدار تقارير موحدة بذلك. أما أهم الإجراءات التي تم اعتمادها لتطوير القطاع المصرفي العراقي يمكن تمثيلها بالاتي:

1- يتوجب على الإدارة في جميع المصارف العمل وراء تحديد ضوابط وشروط يتم من خلالها منح الائتمان النقدي والتعهدي وان يتم في نفس الوقت تحديد مقدار التأمينات التي يتم استيفاؤها.

2- أن تكون هناك تعليمات واضحة حول فتح الحساب المصرفي بحيث تكون موحدة حتى يسهل تقديم الخدمات إلى الزبائن وفي نفس الوقت يكون هناك حفاظ لحقوق الزبائن المتعاملين.

3- إصدار مجموعة من الضوابط والتعليمات التي يمكن من خلالها تنظيم الأعمال المصرفية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،32،2013)

وما يخص التطور التكنولوجي فيمكن القول أن المصارف العاملة قطعت شوط استطاعة من خلاله تقديم افضل الخدمات للمتعاملين معها ويعود كل الفضل في ذلك إلى إدارات المصارف التي تسعي جاهدة لمواكبة التطورات الحديثة.

3.2.1.3 المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي وأهم الإجراءات المعتمدة لتجنبها:

1.3.2.1.3 المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي العراقي:

هناك مجموعة من المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي العراقي وتعد بحد ذاتها عقبات تؤدي إلى الحيلولة دون النهوض بواقع القطاع المذكور مما فرض على إدارة المصارف السعي وراء البحث عن مسببات تلك المشاكل ليتسنى لها وضع الحلول والإجراءات المثلى التي يمكن من خلالها التغلب على مثل تلك المشاكل أدناه اهم المشاكل التي يعاني منها القطاع .

أ- قلة المصارف العاملة وفروعها الموزعة مما أدى إلى عدم وجود تناسب بين عدد المصارف العاملة والكثافة السكانية وكان من اهم العوامل التي نتج عنها ضعف الوعي لدى الكثير بأهمية القطاع المصرفي.

ب-المجتمع العراقي يعتبر من مجتمع متمسك في الطابع العائلي والذي كان له الأثر السلبي على المصارف الخاصة بشكل عام حيث كان هناك دافع مستمر وراء تحقيق المصالح الخاصة مما

دفع إلى تولي الإدارة من قبل المالكين حتى في حالة عدم امتلاك المالكين على معرفة بشؤون المصرفية مما أدى إلى ضياع وخسارة العديد من المصارف.

ج- غياب وعدم وضوح الاستراتيجيات من حيث الخطط المستقبلية وخطط الطوارئ احد المشاكل المهمة التي يتعرض لها القطاع المصرفي العراقي.

د- ترهل الهيكل الإداري في الكثير من المصارف وخصوصاً الحكومية وضعف الخبرات والتقنيات بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها العراق.

هـ- يعاني القطاع المصرفي بصوره عامة من الارتفاع في حجم القروض التي لم يتم سدادها.

و- الصعوبات التي تواجه المصارف في ما يتعلق بنقل الأموال بسبب الظروف التي يمر بها البلد.

ز- قيام المصارف بتقديم خدمات ثانوية على حساب مهامها الرئيسة ومنها توزيع رواتب المتقاعدين وإعانات الرعاية الاجتماعية.

2.3.2.1.3 اهم الإجراءات المعتمدة لتغلب على مشاكل التي تواجه القطاع المصرفي العراقي:

سعت إدارة المصارف لبحث على الإجراءات والحلول التي يمكن من خلالها التغلب على المشاكل السابقة ويمكن توضيح اهم تلك الإجراءات بلاتي:

أ- العمل على تحرير القطاع من خلال تقليل أسعار الفائدة المفروضة وإلغاء الخطط المتعلقة بالائتمان التي يعمل بها سابقاً للقدرة على جعل الأليات العرض والطلب تعمل بكفاءة ومنافسة وبشكل شفاف.

ب-السعي وراء السماح للمصارف العراقية المشاركة مع المصرف الأجنبية لما لتلك الشراكة من أهمية في تطوير الجهاز المصرفي بصوره عامة.

ج- التحول من المراجعة المصرفية المتحكمة إلى المراجعة التلقائية الوقائية عبر اللوائح التنظيمية والإدارية المنسجمة مع التطورات المصرفية الحديثة مما جعل النظام المصرفي يعمل وفق نظم مرونة وكفؤة.

د- مساعدة المصارف على تحقيق التنوع في أعمالها المصرفية من خلال العمل الدؤوب المتضمن إصدار اللوائح التنظيمية لتضمن من خلالها المصارف قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وتقليص فجوة سعر الفائدة.

هـ- مواكبة التطورات الحديثة ليكون القطاع المصرفي غير مبتعد عن التطورات التي تشهد العالم سواء ما يتعلق باستخدامات اليآت مصرفية حديثة أو ما يتعلق بتحديث البرامج المصرفية والعمل على أنشاء نظام مدفوعات يتم من خلاله ربط كافة المصارف العاملة في العراق على أن يدار من قبل البنك المركزي العراقي.

3.3.2.1.3 هيكل الجهاز المصرفي العراقي :

يتكون القطاع المصرفي العراقي من مجموعة المصارف التي تنطوي جميعها تحت إدارة البنك المركزي العراقي والشكل أدناه يوضح الهيكل التنظيمي للقطاع المصرفي العراقي.

شكل رقم (7.1.3) هيكل الجهاز المصرفي العراقي

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2014 ، ص1.

من خلال الهيكل التنظيم شكل رقم (7.1.3) يتضح أنواع المصارف العاملة في العراق وأعدادها حيث بلغ مجموعه المصارف العاملة في العراق (56) مصرف تنقسم إلى (6) مصارف حكومية (24) مصرف خاص تجاري وبلغت عدد المصارف الإسلامية (8) مصرفاً أما المصارف الأجنبية فقد بلغت (18) مصرفاً أيضا، وتبين من خلال البيانات الواردة في التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي أن هناك ارتفاع في أعداد المصارف مقارنه مع سنة الأساس (2009) إذ وصلت مجموعة المصارف في نهاية عام (2014) إلى (56) مصرف عامل مقارنة ب(43) مصرف عامل بنهاية عام (2009)، أي أن الزيادة الحاصلة بلغت (13) مصرف، ما يعادل نسبة ارتفاع (30%) مقارنة مع سنة الأساس باتجاه تصاعدي وكان من بين اهم الأسباب التي دفعت إلى زيادة أعداد المصارف العاملة في العراق البيئة التنافسية بين المصارف من حيث توسع نطاق أعمالها عن طريق فتح فروع جديدة إضافة إلى مستوى الخدمات المقدمة للعملاء .

كما ويتضح من خلال المؤشرات أن هناك زيادة كبيرة في عدد فروع المصارف الخاصة (الخاصة التجارية ، الإسلامية ، الأجنبية) بعد إن بلغ عدد فروعها (610) قياساً مع المصارف الحكومية التي تدير شبكة من الفروع بلغت (424)، كما وتبين من المؤشرات الواردة في التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي أن نسبة رؤوس أموال المصارف الخاصة شكلت (80.5%) من أجمالي رؤوس الأموال للمصارف (البنك المركزي العراقي،116،2014) . مما تقدم يمكن الخروج باستنتاج مفاده أن التقدم الذي شهد المصارف يعود إلى سعيها المتواصل في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والبرامج المصرفية الحديثة لربط المصارف مع جميع فروعها العاملة في الإدارات العاملة عبر أجهزة الاتصال الحديثة لزيادة سرعة إنجاز المعاملات المصرفية من جهة وزيادة المراجعة المصرفة من جهة لتحسين الأداء المصرفي بصوره عامة، إلا إن هذا التطور لا يمكن مقارنته مع التطور الحاصل في المصارف العربية والعالمية كونه يعد تطور طفيف بالنسبة لها ومن بين اهم الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذه الفجوة وتأخر المصارف العراقية عن ما تشهده المصارف العربية العالمية الارتفاع في رؤوس أموال المصارف العرقية كما تبين من خلال المؤشرات مما أدى إلى زيادة راس أموال المصارف عن وداعها وتعد هذه من الحالات الفريدة حيث من المفروض أن يكون العكس فرض هذا على المصارف بسبب إدارة السوق وبعض القوانين السائدة التي تعتبر بمثابة عائق أمام تطور القطاع المصرفي خاصة قبل عام (2013) مما أدى لتوحيد أعمل القطاع المصرفي.

لذا يرى الباحث من خلال ما تقدم معتمد في رأيه على البيانات والمؤشرات الإحصائية الوارد في التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي للسنوات(2009،2010،2011،2012،2013،2014)، أن القطاع المصرفي في العراق يعاني حالة الركود وعدم القدرة على دعم الاقتصاد الوطني وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة أذا مآتم مقارنته مع المصارف العاملة اليوم ومستوى الخدمات التي تقدم إلى الزبائن . ويمكن القول أن أهم سبل النهوض بواقع القطاع المصرفي تتمثل في العمل الدؤوب وراء ربط لقطاع المصرفي بالتخطيط الاستراتيجي بحيث يكون شريك استراتيجي في التنمية الاقتصادية إضافة إلى السعي من اجل زيادة مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية، كما ويتوجب العمل على أعادة النظر في قانون المصارف كونه يمثل عائق أمام تقدم القطاع المصرفي إضافة إلى النظر للقطاع المصرفي على انه كيان مستقل أي عدم إخضاع المؤسسات المالية المركزية إلى النفوذ السياسي من اجل تعزيز مشاركة المصارف الحكومية والأهلية في بناء البلد وتحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال مساهمات هذا القطاع المشهود بها عالماً، وإبراز مكانتها القطاع المصرفي العراقي ليكون مؤسسات مالية على مستوى المؤسسات المالية العالمية.

4.3.2.1.3 أسباب اختيار المراجع الخارجي كمجتمع لدراسة في المصارف الخاصة العراقية:

لقد تم اختيار المراجع الخارجي في المصارف كمجتمع لأسباب التالية:

1. بروز الحاجة إلى دراسة المصارف العراقية في ظل التحولات الكبيرة لدور المصارف في الحياة الاقتصادية، وازدياد حجم التعاملات المصرفية، وظهور الأزمات والمشاكل الائتمانية، إضافة إلى سعي العراق على جعل المصارف الخاصة شريكاً استراتيجياً مع الحكومة للقدرة على التقلب على العقبات المالية التي تحول دون النهوض بواقع الاقتصاد.
2. امتلاك المصارف كوادر مؤهلة علمياً يكون عاملاً مهماً في نجاح الدراسة؛ كون اعتماد القائمين على معايير المراجعة الداخلية بشكل دقيق يكون عامل نجاح المصرف، باعتبارها تسهل معايير يمكن من خلالها تحقيق الدقة في التقارير المالية والمعتمدة وتزيد ثقة المراجع بالتقارير المعدة من قبل القائمين على الحسابات.
3. متطلبات الدراسة الحالية تنسجم مع خصائص بيئة المحيطة في المصارف مما أدى إلى أن تكون اكثر ملائمة في اختبار فرضيات الدراسة على مستوى الكلي والجزئي بين المتغيرات الرئيسية والابعاد الداخلية.

4. ازدياد المنافسة بين المصارف في بيئة الاعمال والتي فرضت على القائمين السعي وراء ايجاد كل ما يمكن من خلاله كسب المتعاملين وبهذا يمكن اعتبار الثقة عامل مهم لتعامل بين طرفين تحقيقها يزيد .
5. يتميز القطاع المصرفي بسرعة التغير وزيادة التهديدات التي يتعرض لها في البيئة العراقية شبه المضطربة بالإضافة إلى ظهور التكتلات والاندماج المصرفي والتي فرضت على الباحثين السعي لدراسة الجوانب المختلفة لمثل هذا القطاع الحيوي.

يرى الباحث أن القطاع المصرفي يمثل قطاع رائد لما يحققه من أداء ناجح سواء من خلال إجراءات المعاملات المالية أو عن طريق تغطية احتياجات المواطنين وزيادة مستوى الرخاء والرفاهية للشعوب.

ويجسد الشكل (2-2) مجتمع الدراسة والذي يمثل المصارف الخاصة العراقية حسب تسلسل التأسيس والذي تم عرضه في المبحث السابق.

4.3.1.3 نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث:

1.4.3.1.3 مصرف الرافدين:

تأسس المصرف بموجب القانون رقم 33 لسنة 1941 بوصفه اول مؤسسة نقدية عراقية تمارس اعمال الصيرفة التجارية. باشر اعماله في 19/ مايس/ 1941 برأسمال مدفوع قدره (50) الف دينار عراقي كسلفة مدفوعة من وزارة المالية من اصل رأس المال البالغ نصف مليون دينار عراقي.

جاء تأسيس المصرف نتيجة الحاجة لتواجد مصرف وطني يقوم بأعمال الصيرفة التجارية الى جانب المصارف التجارية الاجنبية ليكون منافساً لها، وان يقوم بحفظ وادارة حسابات خزينة الدولة.

عالجت المادة الاولى من اول نظام داخلي للمصرف والتعديلات اللاحقة له خلال المدة 1941-1948 واجبات واختصاصات المصرف والتي يمكن تلخيصها بوظيفتين رئيستين هما:-

أ- القيام بمعاملات الصيرفة التجارية.

ب- ادارة اموال خزينة الدولة وصيرفتها واصدار القروض الحكومية وقروض الهيئات العامة كالبلديات وغيرها من المؤسسات المملوكة للدولة، ويلاحظ بأن المصرف انيط به عند التاسيس بعض اختصاصات الصيرفة المركزية وذلك بسبب عدم تواجد بنك مركزي في ذلك الحين.

وتجدر الاشارة الى ان حسابات الحكومة بقيت لدى مصرف الرافدين حتى بعد تاسيس المصرف الوطني العراقي عام 1947 (البنك المركزي العراقي). وفي عام 1956 وخلال المدة من مايس ولغاية تشرين الثاني تم نقل الحسابات الى المصرف الوطني العراقي.

وقد روعي في النظام الجديد لمصرف الرافدين رقم 25 لسنة 1957 استبعاد الامور الخاصة بالصيرفة المركزية كالقيام بأعمال خزينة الدولة وصيرفتها واصدار قروضها، كما حذفت الفقرة الخاصة بقيام المصرف بالحصول على الاموال بإصدار سندات القروض او بطرق اخرى. وكان المصرف يعمل ومن خلال فروعه المتعددة والذي تطور ليصل العدد الى 224 فرعاً في بغداد والمحافظات لغاية العام 1983، وبعد ذلك ولحصول تطورات عديدة على الوضع الاقتصادي للبلد تم اصدار شهادة تاسيس المصرف بوصفه شركة عامة بتاريخ 9/ 3/ 1998 حيث اصبح مصرف الرافدين شركة عامة تمارس نشاطها طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وتهدف الى تجميع الاموال وزيادة استثمارها وتحقيق الارباح والمساهمة في تعجيل النمو الاقتصادي في القطر وفق اطار السياسة النقدية والمالية للدولة، وحصلت تطورات عدة على رأسمال المصرف والذي كان آخرها، المصادقة من قبل مسجل الشركات بتاريخ 2/ 10/ 2007 بالموافقة على قرار زيادة رأس المال من (10 مليارت الى 25 ملياراً) من الدنانير طبقاً لأحكام قانون الشركات اعلاه المعدل، وحسب ما نشر في الوقائع العراقية– الجريدة الرسمية لجمهورية العراق– العدد 4071 في 7/ نيسان/ 2008 م، اما العدد الحالي لفروع مصرف الرافدين وبسبب ظروف ما بعد عام 2003 فقد حصل تقلص في عدد الفروع حيث دمج بعضها والغي البعض الاخر منها ليصل لغاية 1/ 6/ 2005 الى 164 فرعاً داخل العراق، فضلاً عن وجود 7 فروع للمصرف خارج العراق. (الدهراوي، 2001، 39)

يتكون قسم المراجعة الداخلية لمصرف الرافدين من ثلاث شعب رئيسة هي:

1- شعبة المراجعة الميداني .

2- شعبة المراجعة المكتبي .

1- شعبة تقارير المراجعة . (لكفي، 26،2007).

2.4.3.1.3 مصرف بغداد:

اسس مصرف بغداد بوصفه شركة مساهمة برأسمال اسمي قدره (100) مليون دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/ 4512 بتاريخ 18/ 2/ 1992، وهو اول مصرف عراقي خاص سمح قانون البنك المركزي العراقي رقم 12 لسنة 1991 بتأسيسه، باشر المصرف نشاطه في 12/ 9/ 1992 بأعمال الصيرفة الخارجية في 25/ 10/ 1997 اجرى المصرف تعديل عقد التأسيس وذلك بممارسته الصيرفة الشاملة وتم هذا التعديل في 25/ 9/ 1998، واستمر المصرف بالتوسع بزيادة رأس المال اعتباراً من عام 1997 حيث وصل الى (160) مليون دينار وتوالت هذه الزيادات لغاية عام 2003

إذ وصل الى (2.640 مليار) دينار ثم وصل لغاية 31/ 12/ 2006 الى (52.973 مليار) دينار بعد دخول بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة مساهمين، وبذلك اتسعت اعمال الصيرفة الدولية سواء داخل او خارج العراق، عدد فروع المصرف 22 فرعاً لغاية 1/ 6/ 2015، منها 12 فرع في بغداد و 46 فروع في المحافظات. (الشريف، 2008، 31).

3.4.3.1.3 مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار:

أسس المصرف بوصفه شركة مساهمة برأسمال أسمي قدره (400) مليون دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/ 5211 والمؤرخة في 7/ 7/ 1993 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وفقاً لقانون الشركات المرقم 36 لسنة 1983 المعدل مدفوعاً منه 25% (100) مليون دينار.

باشر المصرف عمله في عام 1994 بعد حصوله على اجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم ص 10/ 3/ 941/ 4 الصادر في 28 ايلول 1993، وفتح الفرع الرئيسي للمصرف ابوابه للجمهور يوم 8/ 5/ 1994، وفي سنة 1997 اصبح رأس المال مدفوعاً بالكامل، ومنذ عام 1999 بدأت زيادة رأس المال الاسمي والمدفوع تتوالى سنة بعد اخرى حتى بلغ نهاية عام 2006 (31) مليار دينار، وفي 30/ 5/ 2015 تم اقرار زيادة رأس المال ليصل الى 50 مليار دينار، بلغ عدد فروع المصرف 18 فرعاً ، 8 فروع منها في بغداد و10 فروع في المحافظات لغاية 1/ 6/ 2008. (محمد، 2004: 42)

4.4.3.1.3 المصرف الاهلي العراقي:

اسس المصرف بموجب اجازة التأسيس المرقمة م. ش/ 582 والمؤرخة2/ 1/ 1995 برأسمال قدره (400) مليون دينار، وحصلت موافقة البنك المركزي بتاريخ 28/ 3/ 1995 على ممارسته الصيرفة بصفته مصرف استثماري بإسم (المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وفي 8/ 4/ 1995 باشر المصرف مزاولة اعماله، بتاريخ 25/ 1/ 1998 تم تعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة بعد موافقة البنك المركزي العراقي على ذلك، حصلت تطورات عديدة على رأس مال المصرف وتوالت الزيادات عليه ليصل الى (900) مليون دينار حتى نهاية العام 2003. وقد بلغ رأسمال المصرف المسجل والمدفوع بالكامل (25) مليار دينار كما في 31/ 12/ 20015 وبشراكة بنك المال الاردني. عدد فروعه 10 منها في بغداد وفرع في الموصل. (القباني، 2006، 29)

5.4.3.1.3 مصرف الائتمان التجاري:

أسس برأسمال اسمي قدره (200) مليون دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش / 6615 في 25/ 7/ 1998 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات، وباشر اعماله بتاريخ 10/14/ 1998. وبعد مرور عام على مزاولته الانشطة المصرفية شاركه بنك الكويت الوطني بحصة نسبتها 75% من اسهم

المصرف و 80% لمؤسسة التمويل الدولية عام 2005، جرى زيادة رأسمال المصرف ست مرات ليصبح في 17/ 4/ 2007 (50) مليار دينار، عدد الفروع التي يديرها المصرف 12 فرعاً، منها 10 في بغداد وضواحيها وفرعين في كل من البصرة والحلة، انجاز فروعه الاخرى في اقليم كردستان والموصل. (الجبري،2007،35)

6.4.3.1.3 مصرف الخليج التجاري:

أسس مصرف الخليج التجاري بوصفه شركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/ 7002 المؤرخة 20/ 10/ 1999 والصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات المرقم 21 لسنة 1997 المعدل برأسمال قدره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل. باشر نشاطه الفعلي بتاريخ 1/ 4/ 2000، وفتح الفرع الرئيس ابوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة والصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص. أ 9/ 3/ 115 ، والمؤرخة 7/ 2/ 2000 ليمارس المصرف اعمال الصيرفة الشاملة. وقد جرى تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله. عدد الفروع العاملة 23 في المحافظات، فضلاً عن القسم الدولي الذي يتولى معاملات التمويل الخارجي ومكتب الوساطة لبيع وشراء الاسهم والسندات للشركات الداخلة في سوق العراق للاوراق المالية. (الجبري،2007،32)

7.4.3.1.3 مصرف الشمال:

تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/ 9173 في 7/ 10/ 2003 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات بوصفه شركة مساهمة خاصة برأسمال قدره (2.500 مليار) دينار، وقد حصلت موافقة البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم6/ 3/ 341 في 9/ 3/ 2004 على منح اجازة الصيرفة، وباشر الفرع الرئيس نشاطه بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ 1/ 4/ 2004.

جرت زيادات عدة على رأس المال ليصبح (25) مليار دينار في 16/ 8/ 2006، كما حصلت موافقة دائرة مسجل الشركات على زيادة رأس المال، للمصرف فرع رئيس في بغداد والذي دمج معه فرع المستنصرية، وهناك فرع في السليمانية وآخر في اربيل، اما فرع دهوك.(محمد، 2004: 37)

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.2.3 تمهيد

من الإجراءات المهمة التي يتم الحث عليها في منهجية البحث العلمي التعرف على مجتمع الدراسة؛ كونه يمثل بحد ذاته جميع مفردات الدراسة ولغرض الحصول على نتائج دقيقة يتطلب تحديد المجتمع الأصلي بصورة؛ دقيقة ليتنسى اختيار عينة من المجتمع المختار. لذا يتناول هذا المبحث كما موضح أدناه:

2.2.3 مجتمع الدراسة:

بما أن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير، فمن الطبيعي أن يكون المجتمع الاشخاص المسؤولين عن اجراء عملية المراجعة في الميدان المستهدف من خلال بيان مدى ثقه المراجع الخارجي في عمل المراجع اعتمادا على معايير المراجعة الداخلية، وعلى هذا الأساس ركزت الدراسة على المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجين الذين يتم الاستعانة بهم من المكاتب الخارجية ، ومن يشترك معهم ليمثلوا مجتمع الدراسة في المصارف المبحوثة ميدان أجراء الدراسة؛ كونها تعد الركيزة الأساسية في تقدم المجتمع وتحقيق الرفاهية والازدهار، خاصة بعد أن ازدادت متطلبات المجتمع إلى الخدمات المصرفية واصبح المستدفيدون يبحثون عن الثقة والامان في التعامل. وعلى هذا الأساس فان أفراد مجتمع الدراسة هم من يمتلكون رؤية بعيدة وتصوراً واسعاً وقدرة تسهم بشكل مباشرة في الوصول إلى تقارير مالية سليمة معتمد عليها، بوصفهم المسؤولين عن المراجعة في المصارف بحكم مسمياتهم الوظيفية والمسؤوليات المكلفين، بها والتي تفرض عليهم البحث عن كل ما هو جديد وذو فائدة لزيادة الثقه بين العاملين والمتعاملين بالتقارير المالية للمصارف؛ لأنهم أصحاب صلاحيات تمكنهم من معرفة مدى صحة البيانات والمعلومات التي يمكن الوصول اليها من خلال تلك البيانات.

3.2.3 عينة الدراسة:

يعد اختيار العينة من الخطوات المهمة والتي ينبغي التفكير بها منذ تحديد المشكلة وأهدافها، وبما أن نجاح الدراسة واستمرارها يتوقف على دقة اختيار العينة، لذا تم اختيار العينة وفقاً لمتطلبات الدراسة

الحالية لضمان القدرة على ربط ما تم التوصل اليه في الجانب النظري بميدان الدراسة المناسب للحصول على أدق الاستنتاجات، التي يمكن من خلالها الخروج بتوصيات تحاكي واقع المصارف.

تم اختيار عدد من المصارف العاملة في بغداد لتكون عينة لأجراء الدراسة واختبار فرضياتها؛ نظراً لطبيعة الموضوع والظروف التي تحكم العمل في جميع المصارف الخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي، وهذا يمكن الباحث من تعميم نتائج العينة المختارة على المصارف بشكل عام، وبما أن تعزيز دور المراجع الخارجي بثقة التقارير المالية يعتمد على ادوات كثيرة من بينها معايير المراجعة الداخلية لذا يقع على عاتق القائمين على الحسابات اعتماد هذه التقارير لتحقيق جانبين الدقه في العمل وزيادة ثقه المراجع الخارجي بالتقارير المعتمدة، وتم اختيار مفردات العينة من مجتمع الدراسة لتعطي كل عنصر من المجتمع نفس الفرصة لتواجده ضمن العينة ولا يستثنى أي نوع من العناصر لوقوعه في الاختيار واختيار كل عنصر مستقل عن الآخر فإدراج عنصر ضمن العينة لا يبدل من فرصة أدراج أخر ضمنها. تضمنت الدراسة الحالية عنصرين هي عينة المصارف وعينة المراجعين الخارجيين المعتمد عليهم من قبل المصارف المبحوثة لأجراء المراجعة وتكون منتشرة بشكل مكاتب خارجية معتمدة من قبل البنك المركزي العراقي.

1- عينة المصارف: تمثل عدداً من المصارف العاملة في بغداد (وقد قام الباحث بتحديد حجم العينة كنسبة من حجم مجتمع الدراسة الكلي المتمثل بالمصارف، وعلى ذلك فقد بلغ عدد المصارف المختارة (7) وجميعها تقع في محافظة بغداد وهي (مصرف الرافدين، مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان التجاري ، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار) وهي عينة مقبولة من الناحية العلمية والإحصائية.

وقد تم اختيار عدد من المصارف العاملة في بغداد من قبل الباحث للأسباب التالية:

أ- أن اختيار عدد من المصارف الخاصة من مجتمع الدراسة الأصلي المتجانس في الخصائص؛ كون جميع المصارف التي تم اختيارها تطبق عليها نفس القوانين وخاضعة إلى البنك المركزي العراقي ومسجلة في سوق العراق للأوراق المالية مما يسهل على الباحث الوصول إلى نتائج حقيقة وتعميمها على مجتمع الدراسة .

ب-نظراً للتشتت الجغرافي للمصارف وفروعها في جميع محافظات العراق البالغ عددها (18) محافظة ويعد من الصعب الوصول لها خاصة في الوضع الراهن.

ج-بعض من المصارف نشأت حديثا وتقدم خدمات محدودة مما يترتب علية انخفاض أعداد المستفيدين من خدماتها مقارنة في المصارف التي تم اختيارها .

د- اغلب المراجعين في هذه المصارف المختارة يتمتعون بالخبرة والكفاءة والتي سهلت الحصول على البيانات الدقيقة.

وبناء على هذه المحددات قام الباحث باختيار عينة عشوائية تمثلت في عدد من المصارف العاملة في بغداد للتطبيق الباحثة نظرا للمحددات السابقة الذكر إضافة إلى التشابه الكبير في طبيعة نشاط هذه المصارف، ووجود عدد من الإدارات المتناظرة والمتشابهة في نشاطها كما أن طبيعة العمل بهذه المصارف قد يسمح بوجود درجات مختلفة من الاستجابة مما يساعد الباحث في دراسة الظواهر محل الدراسة، هذا بالإضافة إلى أن هناك تشابها كبيرا جدا في العمليات المصرفية والتي تواجهها العديد من التحديات .

2- عينة المراجعين: تمثل المراجعين في المكاتب الخارجية المعتمد عليها من قبل ادارات المصارف المبحوثة في اجراء عملية المراجعة على السجلات والمعتمد على تقاريرهم من قبل البنك المركزي العراقي والبالغ عددهم (120) من مجموعة العاملين في المكاتب الخارجية المنتشرة في عموم انحاء العراق والمراجعيين الداخلين في المصارف .

هنا يتوجب على الباحث توزيع (120) منها (60)استمارة استبيان المراجعين الخارجين العاملين في المكاتب الخارجية المعتمدة من قبل البنك المركزي العراقي منها (60)استمارة استبيان على مراجعين الداخليين في المصارف، قام الباحث بتوزيع استمارة استبيان على أفراد العينة مباشرتاً للقدرة على توضيح الاستفسارات حول أي سؤال في الاستبيان، ولتحقيق الحيادية سعى الباحث إلى إعطاء المستجد يبين الحرية في الإجابة على فقرات الاستبيان وعدم التأثير عليهم؛ للقدرة على تحقيق الموضوعية العلمية وتم منح كل مستجيب وقتاً كافياً للحصول على إجابات دقيقة تمكن الباحث من الحصول على نتائج دقيقيه تعكس الواقع.

تم توزيعها على الاستبيان على العينة المستهدفة العينة من المراجعين العاملين في المكاتب الخارجية في عدد من المكاتب التي تم اختيارها عشوائياً والمحصلة النهائية لها والاستمارات غير الصالحة تم توزيع (60) وعلى المراجعين الخارجيين (60) استمارة استبيان على مراجعين الداخليين في المصارف وتم استرجاع (110) استمارة، وبعد المراجعة تبين أن استمارتين لم يتم استرجاعها، وفي نفس الوقت تم استبعاد(8)استمارات لعدم صلاحيتها ونقص المعلومات فيها، واعتمد الباقي البالغ (103) استمارة،

من مجموع الاستمارات الموزعة، أي بنسبة(86%) من مجموع الاستمارات الكلي وهذه النسبة جيدة في العرف الإحصائي والبحث العلمي؛ لكونها تتيح المجال لتعميم نتائج الدراسة على المصارف الخاصة في العراق .

4.2.3 أداة جمع البيانات:

يهدف هذا المبحث إلى وصف أداة الدراسة (الاستبيان) واختبارها بوصفها الأداة الرئيسية في جمع البيانات، والتي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات من العينة المستهدفة والى عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، للوصول إلى نتائج تحاكي واقع المصارف الخاصة وتمكن الباحث بالخروج بمجموعة من النتائج وتقديم افضل التوصيات. وبناءا على ذلك تم تقسيمهما:

1.4.2.3 تصميم وقياس أداة الدراسة (الاستبانة) والأساليب الإحصائية المعتمدة في التحليل.

1.1.4.2.3 تصميم أداة الدراسة (استمارة الاستبانة):

من اجل الحصول على البيانات الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالدراسة ومتغيراتها تم تصميم استمارة استبيان كما في الملحق رقم (2)، كأداة لجمع البيانات اللازمة؛ نظراً لسهولة إدارتها وتنظيمها وقلة تكلفتها وما تمتاز به من إمكانية جمع كمية كبيرة من البيانات في وقت قصير وتحليلها إحصائياً، وقد تم أعدادها بالاعتماد على مجموعة من المقاييس العربية والأجنبية من الدراسات السابقة للقدرة على تصميم استمارة تغطي جميع متغيرات الدراسة وتحقق أهدافها، بالاستناد إلى الجانب النظري. ولأعداد فقرة أداة الدراسة تم مراجعة الآتي:

1. مراجعة الأدب النظري المرتبط بموضوع معايير المراجعة الداخلية والمراجع الداخلي والتقارير المالية.
2. مراجعة مقاييس الدراسات السابقة التي استخدمت؛ للتعرف على مدى الثقة المتحققة لمراجع الخارجي بالتقارير المالية من المعايير المعتمدة من قبل المراجعيين في القطاع المستهدف.
3. مراجعة الدراسات السابقة والموضوعات المشتملة عليها من أجل تحديد عبارات كل محور من محاور أداة الدراسة وصياغة فقراته.

2.1.4.2.3 صياغة فقرات أداة الدراسة استناداً إلى مراعاة ما يلي:

أ- مراعاة أن تخدم هذه الفقرات الأهداف المطلوب تحقيقها والمتمثلة بأهداف الدراسة.

ب–تم صياغة فقرات أداة الدراسة بحيث تكون واضحة ومفهومة ومناسبة لجميع المراجعين.

ج– تمّ مراعاة التنوع في اختيار فقرات أداة الدراسة، بحيث يكون لكل فقرة هدف محدد يقيس مجالاً محدداً في كل محور من محاور أداة الدراسة.

د– عرض الاستبيان بعد ذلك بصيغته الأولية على المشرف وكان لتوجيهاته دور كبير في بناء الاستبانة وتعديل صياغتها.

هـ– عرض الاستبيان على المختصين الذين أبدوا ملاحظاتهم وكانت موضع الاهتمام من قبل الباحث.

3.1.4.2.3 اشتملت أداة الدراسة (الاستبيان) بصيغته النهائية على الآتي:

1–المقدمة :

اشتملت المقدمة على توضيح الغاية من استمارة الاستبيان إلى الفئة المستهدفة، وحث عينة الدراسة في اعتماد الموضوعية في الإجابة، مع التأكيد على طابع السرية والأمانة العلمية في الإجابة.

2–الجزء الأول:

اشتمل على البيانات التعريفية الخاصة بالعينة المستهدفة.

3–الجزء الثاني:

المتغير التفسيري (معايير المراجعة الداخلية) اشتمل على مجموعة من الأبعاد وهي (معيار الاستقلالية، معيار الحرفية المهنية، معيار نطاق العمل، اداء وظيفة، معيار ادارة المراجعة الداخلية). وبهذا يتضح ان متغير معايير المراجعة الداخلية يشتمل على (5) ابعاد داخلية تشتمل على(30) فقرة لقياس المتغير بشكل كامل توزعت بشكل متساوي بواقع (6) فقرات لكل معيار.

4–الجزء الثالث:

المتغير الوسيط وتمثل (ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية) اشتمل على مجموعة من الأبعاد وهي (حجم العينة الاحصائية، الاعتماد على البيانات، تنوع ادالة الاثبات). وبهذا يتبين ان المتغير قد اشتمل على ثلاث ابعاد اشتملت على (18) فقره لقياس المتغير بشكل كولي توزعت على الابعاد بواقع (6) فقرات للبعد الواحد.

5-الجزء الرابع:

متغير الاستجابة (نطاق عمل المراجع الخارجي) وتمثلت في (اجراءات المراجع الخارجي، حجم الاختبارات المطلوبة، تكاليف عملية المراجعة)، وبهذا اشتمل المتغير على ثلاث ابعاد بواقع (18) فقره توزعت على الابعاد بشكل متساوي اي (6) فقرات لكل بعد تم من خلالها قياس المتغير المستجيب.

6-الجزء الخامس:

اشتمل على سؤال تم طرحة على العينة المستهدفة لبيان مدى اهمية العنوان وانسجامه مع الواقع المبحوث. وعليه يظهر الجدول أدناه الصيغة النهائية لأداة الدراسة (الاستبيان)، استناداً إلى نتائج صدق وثبات الاستبيان، فقد أصبح بشكله النهائي يتكون من (66) فقرةً موزعةً على ثلاث متغيرات رئيسية تتكون من (11) بعداً، توزعت الفقرات عليها بواقع (6) فقرات لكل بعد.

5.2.3 مجتمع البحث وعينته:

تتمثل عينة البحث بالمراجعين الخارجين في المصارف العراقية فضلاً عن مراجعي الحسابات في ديوان المراجعة المالية والمحاسبين القانونيين في المكاتب الأهلية بهدف الاسترشاد بآرائهم في مجال اهمية استخدام معايير المراجعة الداخلي في عمل وحدات المراجع الداخلي لمراجعة التقارير المالية.

6.2.3 أساليب جمع البيانات والمعلومات:

أولا: ما يخص الجانب النظري.

تم الاستعانة بالمصادر والدوريات والمراجع المختلفة العربية والأجنبية فضلاً عن المقالات والقوانين والنشرات والكتب التي يمكن الحصول عليها من شبكة المعلومات الالكترونية.

ثانيا: ما يخص الجانب العلمي.

أ- الدراسة التحليلية لعينة من تقارير وملفات المراجعة في قسم المراجعة الداخلية في عينة من المصارف العراقية.

ب- أعدت استخدام استمارة استبيان والتي تمت بناء على أدبيات المراجعة ذوات الصلة واعتماداً على فقرات معايير المراجعة الداخلية وإجراءات المراجعة والتقارير المالية التي تمثل ثقه المراجع الخارجي بالتقارير المالية.

7.1.3 أداء تحليل البيانات:

لتحليل البيانات واختبار الفروض الدراسية تم استخدام أساليب إحصائية تتناسب مع أهداف الدراسة، لأجراء الوصف والعلاقة بين المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الأساليب الآتية .

1.7.2.3 أجراء اختبار الثبات (Reliability):لأسئلة الاستبيان من خلال استخدام الآتي:

أ- اختبار الصدق الظاهري: إي العبارات التي تم استخدامها لقياس مفهوماً معياً تقيسه بالفعل.

ب-قياس الاعتمادية من خلال اختبار الفاكورنباخ: يعتمد لاختبار ثبات أداة الدراسة وإمكانية الحصول على نتائج مقاربة لو تم أجراء الدراسة مرة أخرى باستخدام نفس الأداة.

ج-معامل الثبات بطريقة (Split-Alfa): وهي طريقة ثانية لاحتساب معامل الثبات لفقرات الاستبانة.

د- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: يهدف الاختبار إلى التعرف على هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو يعتبر اختبار ضروري وذلك لاختيار الاختبار المناسب لاختبار فروض الدراسة.

2.7.2.3 مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistical Measures): تستخدم لوصف أراء المبحوثين حول أبعاد الدراسة ومتغيراتها وخصائص عينة الدراسة ، اعتماداً على الآتي:

أ- الوسط الحسابي (Mean): وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات.

ب-الانحراف المعياري: (Standard Deviation):للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن وسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

ج-كما تم استخدام اختبار: (One Sample T test)، للعينة الواحدة ولعله من الصعوبات التي قد تواجه الباحث عند الرغبة في عرض تحليل البيانات الوصفية باستخدام قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري هي قدرته على تحديد قيم قطعية يمكنه عندها القول بأن مفردات العينة تميل إلى الموافقة أو الموافقة بشدة على عبارة ما.

3.7.2.3 مصفوفة معامل الارتباط (Correlation Matrix Pearson's): يعتمد لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة .

4.7.2.3 تحليل الانحدار المتعدد(Multiple Regression Analysis) ، وتحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression Analysis) يستخدم لغرض اختبار مدى صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة على التابعة إضافة إلى التعرف من خلاله على أي من المتغيرات المستقلة له قدرة أكبر على تفسير المتغير التابع.

5.7.2.3 اختبار (T– Test) يستخدم لمعرفة فيما اذا كان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة.

6.7.2.3 (F – Test) لقياس معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة، فاذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من الجدولية فهذا يعني أن المتغيرات المستقلة ذات اثر معنوي على المتغير التابع وبالعكس.

7.7.1.4 تحليل المسار والذي يعتمد على وجود علاقة بين المتغير التوضيحي والمتغير المستجيب، لذا فهو يعتمد على تجزئة معامل الارتباط إلى مكوناته الرئيسية: التأثير المباشر والتأثير غير المباشر.

استخدم الباحث لتحليل البيانات البرنامج الإحصائي (SPSS) لغرض أجراء المعالجات الإحصائية بأنواعها الوصفية والاختيارية والتي أتاحها الويندوز، وتحديداً ضمن برنامج متعدد المتغيرات (Multivariate Analysis) فضلاً عن برنامج وصف البيانات (Data Description) ولم يتم الاعتماد على تلك الوسائل في التحليل الإحصائي الا بعد عرضها على الخبراء المختصين بالعلوم الإحصائية.

8.2.3 خصائص عينة الدراسة

يمكن تصنيف عينة الدراسة وفقاً لستة مجموعات وهي: (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة ، التخصص العلمي ، المستوى الوظيفي)،وفيما يلي وصفا لأفراد العينة المبحوثة وأبرز خصائصها، والتي تُمكن الباحث من الاعتماد عليهم في إجابات أسئلة الاستبانة، وبما يُمكنها من الاعتماد على هذه الإجابات في مجال اختبار الفرضيات.

9.2.3 : مقياس أداة الدراسة (استمارة الاستبيان):

تتم الإجابة على فقرات الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي(**likert-scale**)، وهو أسلوب يستخدم في مجال الإحصاء. ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما كما موضح في الجدول:

جدول رقم (2.2.3)			
مقياس درجة الموافقة			
درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسب المئوية	الأدلة الإحصائية
أوافق بشدة	5	اكبر من 80%	درجة موافقة عالية جداً
أوافق	4	80-60%	درجة موافقة عالية
محايد	3	60-40%	درجة موافقة وسطة
لا أوافق	2	40-20%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	اقل من 20%	درجة موافقة معدومة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

يوضح الجدول رقم (2.2.3) مقياس(ليكرت الخماسي) تم تخصيص لكل اختيار نقطة، ويعطي الباحث لاجابات أفراد العينة المستهدفة درجات كما موضح أعلاه والذي يتراوح مداه بين (1-5) درجات، يتدرج من(درجة منخفضة جداً 1-2-3-4-5 درجة عالية جداً) للفقرات الإيجابية وعكسها لذات الاتجاه السلبي بالشكل التالي.

10.2.3 تقويم أداة الدراسة واختبار التوزيع الطبيعي:

للتأكد من صدق مقاييس استمارة الاستبيان والعلاقة الترابطية بين الفقرات المكونة للاستمارة تم إخضاعها إلى عدة اختبارات، بعد تصميم الاستمارة وقبل توزيعها على أفراد العينة وبعد التوزيع، كون صدق استمارة الاستبيان يعد من اهم الشروط الواجب توافرها، والتي تمكن الباحث من الوصول إلى مدى دقة المقاييس المعتمدة وملائمتها للواقع المدروس؛ وتعود أهمية هذه الفقرة إلى أن فقدان شرط دقة المقياس يعني عدم صلاحية الاستبانة إلى ما عدت من أجله مما يؤدي إلى نتائج عكسية حال اعتمادها، ولاختبار درجة الموثوقية للمقاييس تم إخضاع استمارة الاستبيان إلى اختبارات الصداقة والثبات وكالآتي:

11.2.3 تقويم أداة الدراسة(الاستبيان):

1.11.2.3 اختبار صدق أداة الدراسة (الاستبيان):

تمثلت في الاختبارات التي يهدف من خلالها الوصول إلى صدق الاستبيان والذي يعني تمثيله للمجمع المدروس بشكل جيد، من خلال قدرتها على قياس ما أعدت لقياسه. ومدى دقة فقرات الاستبيان ووضوحها وتناسقها وملائمتها لبيئة الدراسة الحالية، للقدرة على شمول كل العناصر الداخلة في التحليل. أيا كانت الإجابات التي يحصل عليها الباحث من أسئلة الاستبيان، تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة. وأعتمد الباحث على الاختبارات الآتية للتعرف على صدق الاستبيان.

أ- اختبار الصدق الظاهري

لغرض التحقق من قدرة استمارة الاستبانة على قياس متغيرات الدراسة وملائمتها لفرضيات الدراسة وأهدافها تم إخضاعها لاختبار الصدق الظاهري، من خلال عرضها إلى مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة بكلية الدارسات العليا – جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا في السودان وجامعة تكريت وجامعة الانبار في العراق بلغ عددهم (10) خبيراً، كما في الملحق (3)، بهدف التأكد من صحة وسلامة لغة الاستبانة ووضوح مدلول عباراتها وبنودها، استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين بعد إجراء التعديلات اللازمة من خلال إعادة صياغة بعض الفقرات السلبية للأبعاد النمطية في الإجابة وزيادة صدقها حسب آراء المحكمين.

ب- اختبار الصدق الفهمي

اختبار يمكن من الحصول على إجابات دقيقة حول فقرات الدراسة من خلال التعرف المسبق إلى مدى فهم أفراد العينة لفقرات استمارة الاستبيان وللوصول إلى نتائج دقيقة قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان على بعض العاملين في المكاتب الخارجية، للتعرف على آرائهم حول إمكانية فهم فقرات الاستبيان ووضوحها وقد كان هناك شبه اتفاق على وضوح فقرات الاستبيان من قبل اغلب المستهدفين حيث تم مناقشة الملاحظات وأجراء التعديلات حسب ما يتلائم مع واقع الدراسة والأهداف المراد الوصول لها.

ج- اختبار صدق الاتساق الداخلي

عن طريق حساب الترابطات بين كل عبارة والمحور كامل، ورؤية مقدار الارتباط وقوته وصدقه، فاذا كان الرقم المتعلق بالارتباط ضمن (+1 وحتى –1) حيث يدل (+1) على أن المتغيرين مرتبطان طردياً، في حين يدل (1–) أن المتغيرين مرتبطان عكسياً، وتدل القيمة (0)، إلى عدم وجود ارتباط، وعندما تكون قيمة (sig) أقل من (0.05) أي احتمال حدوث هذه العلاقة بالصدفة هو أقل من (5%)، وبمجرد كون الدلالة أقل من (0.05)، أي أنّ الفقرة مقبولة. والنتائج موضحة على الجدول الآتي:

1.1.11.2.3 الصدق الداخلي لأبعاد المتغير الأول: (معايير المراجعة الداخلية)

يبين الجدول الصدق الداخلي للعبارات المرتبطة بمعايير المراجعة الداخلية مع العبارات الداخلية.

جدول رقم (3.2.3)

الصدق الداخلي لأبعاد معايير المراجعة الداخلية

الرقم	الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القبول أو الرفض
1	معيار الاستقلالية	0.942**	.000	مقبول
2	معيار الحرفية المهنة	0.981**	.000	مقبول
3	معيار نطاق العمل	0.955**	.000	مقبول
4	معيار الاداء لوظيفة المراجعة الداخلية	0.995**	.000	مقبول
5	معيار ادارة المراجعة الداخلية	0.995**	.000	مقبول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

يتضح الجدول رقم (3.2.3) أن درجة علاقة الارتباط كانت تتراوح بين (0.942** - 0.995**)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بالمجموع الكلي للفقرات المتعلقة المستقل معايير المراجعة الداخلية، كما يلاحظ أنّ مستوى الدلالة لكل بعد هو عند (0.000)، أي موثوقية العلاقة عالية جداً، كما يشير الرمز (**)، إلى أنّ حدوث هذه العلاقة الترابطية بالصدفة هو منخفض جداً، ويشير إلى التجانس الداخلي بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية.

2.1.11.2.3 الصدق الداخلي لأبعاد المتغير الوسيط: (ثقة المراجع الخارجي):

يبين الجدول الصدق الداخلي للعبارات المرتبطة بثقة المراجع الخارجي مع العبارات الداخلية.

جدول رقم (4.2.3)

الصدق الداخلي لأبعاد ثقة المراجع الخارجي

الرقم	الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القبول أو الرفض
1	حجم العينة الإحصائية	0.954**	.000	مقبول
2	الاعتماد على البيانات	0.924**	.000	مقبول
3	تنوع ادلة الاثبات	0.760**	.000	مقبول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

من خلال معطيات الجدول رقم (4.2.3) يتضح إنّ العلاقات الارتباطية كانت تتراوح بين(**0.960- **0.724)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بالمجموع الكلي للفقرات ثقة المراجع الخارجي، كما يلاحظ أنّ مستوى الدلالة لكل بعد هو (0.000)، أي موثوقية العلاقة عالية جداً، وتبين أن حدوث العلاقة الترابطية بالصدفة هو منخفض جداً، مما يشير إلى التجانس الداخلي بين أبعاد ثقة المراجع الخارجي.

3.1.11.2.3 الصدق الداخلي لأبعاد المتغير التابع نطاق عمل المراجع الخارجي:

يبين الجدول الصدق الداخلي للعبارات المرتبطة بنطاق عمل المراجع الخارجي مع العبارات الداخلية.

جدول رقم (5.2.3)

الصدق الداخلي لأبعاد نطاق عمل المراجع الداخلي

الرقم	الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	القبول أو الرفض
1	اجراءات المراجع الخارجي	0. 908**	.000	مقبول
2	حجم الاختبارات المطلوبة	0. 783**	.000	مقبول
3	تكاليف عملية المراجعة	0. 935**	.000	مقبول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

يلاحظ من الجدول رقم (5.2.3) أعلاه أن معامل الارتباط لجميع العبارات التي تتعلق بعنصر الأصالة يتراوح بين (**783 .0-**0.935)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط طردية قوية بالمجموع الكلي للفقرات المتعلقة بهذا المتغير، كما يلاحظ أنّ مستوى الدلالة لكل بعد هو عند (0.000)، أي موثوقية العلاقة عالية جداً، مما يشير إلى التجانس الداخلي لأبعاد نطاق عمل المراجع الخارجي وتحقيق الصدق البنائي له.

12.2.3 ثبات أداة الدراسة (الاستبيان):

اختبار ثبات الاستبيان من المتطلبات الأساسية والتي يمكن من خلالها التحقق من الثبات العام لاستبيان وتمثيلها للمجتمع، تم استخدام مقياس(ألفا–كرونباخ) ويعني الحصول على نتائج مقاربة في حالة إعادة التطبيق على عينة مماثلة.احتسب معامل الثبات للفقرات باستخدام طريقة الفاكورنباخ (Cronbach – Alpha Method)، وعلى النحو الآتي:

تم احتساب (الفاكرونباخ، Cronbach's Alpha) على جميع الأسئلة والتي بلغت (66)، كانت نتيجة معامل الفاكرونباخ (0.853)، ويدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صُممت من أجله. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم(6.2.3)

معامل الفاكورنباخ الكلي

عدد الأسئلة	Cronbach's Alpha
105	**0.853**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

كما يوضح الجدول رقم(6.2.3) إجراء ثبات الأداة للتأكد من صدق المتغيرات وكانت النتائج عالية وتشير إلى القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صُممت من أجله. والجدول الآتي يوضح تفاصيل الثبات لكل متغير وفق الآتي:

(7.2.3) معامل الفاكورنباخ لأبعاد الدراسة

جدول رقم (7.2.3)

معامل الفاكورنباخ لأبعاد الدراسة

الرقم	الأبعاد	عدد الاستجابات	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	**معيار الاستقلالية**	103	6	0.81
2	**معيار الحرفية المهنية**	103	6	0.86
3	**معيار نطاق العمل**	103	6	0.87
4	**معيار اداء وظيفية المراجعة الداخلية**	103	6	0.89

5	معيار ادارة المراجعة الداخلية	103	6	0.82
معامل الفاكورنباخ الكلي لمتغير معايير المراجعة الداخلية		30	0.84
1	حجم العينة الإحصائية	103	6	0.83
2	الاعتماد على البيانات	103	6	0.84
3	تنوع ادلة الاثبات	103	6	0.78
معامل الفاكورنباخ الكلي لمتغير ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية		18	0.86
1	اجراءات المراجع الخارجي	103	6	0.75
2	حجم الاختبارات المطلوبة	103	6	0.78
3	تكاليف عملية المراجعة	103	6	0.66
معامل الفاكورنباخ الكلي لمتغير نطاق عمل المراجع الخارجي		18	0.79
أجمالي فقرات الاستبيان		103	66	0.853

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

يلاحظ من الجدول رقم (7.2.3)، أن جميع الأبعاد الأساسية في متغير حصلت على معامل ثبات جيد اكبر من (0.7)، باستثناء متغير (تكاليف عملية المراجعة) الذي قلت قيمة معامل الثبات الخاصة به عن (0.7)، ولكن عند النظر إلى قيمة الثبات المتعلقة بكل متغير والقيمة الكلية لجميع المتغيرات يتضح إمكانية الوثوق بهذا المتغير ودراسته ضمن الفرضيات.

13.2.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

يتم التركيز هنا على اهم فقرات الدراسة العملية وهي، هل العينة المبحوثة تمثل المجتمع أم لا؟ وسيتم الإجابة على ذلك التساؤل من خلال معرفة فيما إذا كانت الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي أم لا، فإذا كانت استمارات الاستبيان موزعة طبيعياً فإنّ هذه العينة المدروسة تمثل المجتمع، وإذا كانت غير موزعة طبيعياً معنى ذلك أنّ العينة لا تمثل المجتمع، وسيتم توضيح فيما إذا كانت الدراسة تتبع للتوزيع الطبيعي باستخدام معيار (S – K)، والجدول يوضح القيمة.

جدول رقم (8.2.3)	
التوزيع الطبيعي للدراسة	
دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية	Kolmogorov-Smirnov[a]
	Sig.
	0.203

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

يتضح من معطيات الجدول رقم (8.2.3)، أنّ جميع محاور الدراسة موزعة طبيعياً وفق معيار كولموجروف، أي أنّ العينة تمثل المجتمع، حيث نجد أنّ دلالة (Sig)، في جميع المحاور أكبر من (0.05). وللإيضاح أكثر يمكن التعرف على أنّ هذه البيانات موزعة طبيعياً من خلال الاطلاع على الشكل الآتي ، والشكل ادناه يوضح التوزيع الطبيعي وفق شكل الانتشار، بالنسبة للاستمارة.

شكل رقم(8.2.3)

التوزيع الطبيعي للاستمارة

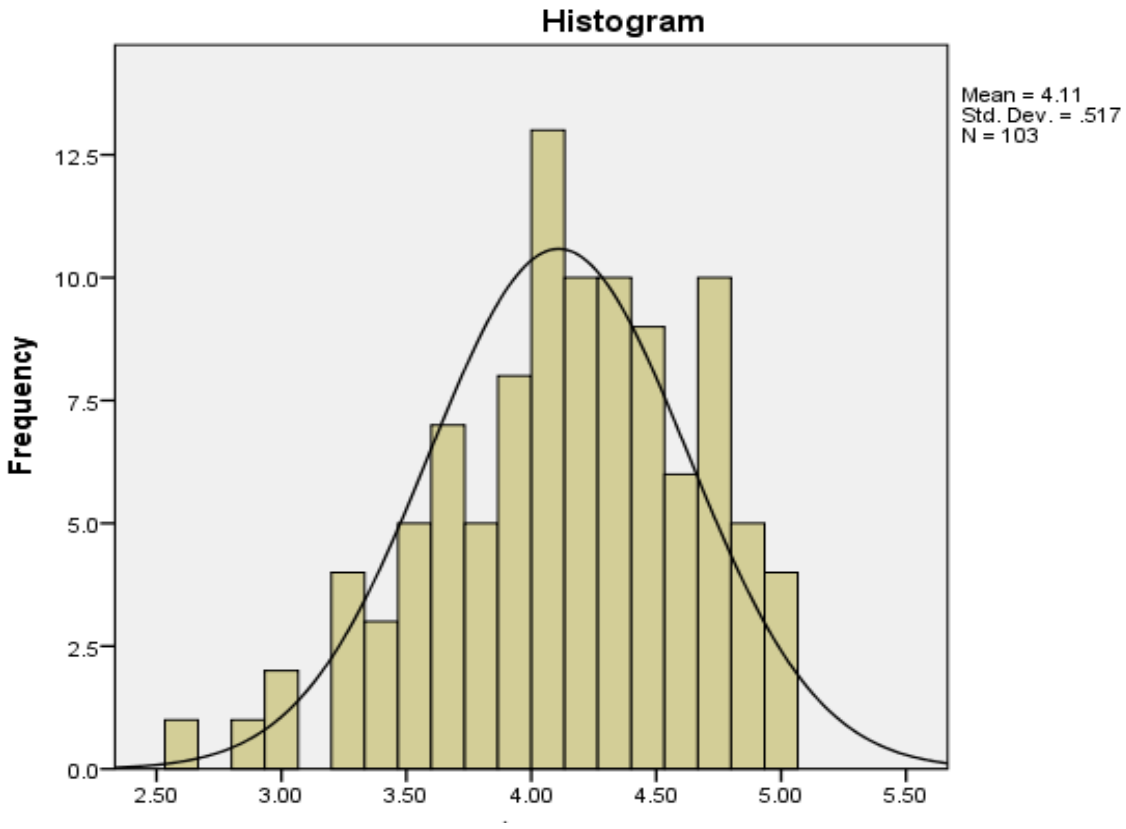

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

14.2.3 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر:

الجدول أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب العمر.

جدول رقم (9.2.3)			
توزيع أفراد العينة وفق مقياس العمر			
الرقم	الفئة	العدد	النسبة
1	اقل من 25 سنة	18	17.5%
2	من 25 سنة إلى 35	34	33.0%
3	من 35 سنة إلى 45	25	24.3%
4	45 سنه وما فوق	26	25.4%
المجموع		103	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

من الجدول رقم (9.2.3) يتضح أنّ (17.5%)، من أفراد عينة الدراسة أعمارهم اقل من (30) سنة، وان (33.0%) من أفراد العينة أعمارهم تتراوح من (30–39 سنة)، ويدل ذلك على أن المصارف عينة الدراسة تقوم باستقطاب المراجعين ذوي الخبرة والمهارات القادرين على الأبداع، وأنّ (24.3%) من أفراد عينة الدراسة أعمارهم من (40–49 سنة)، وهذا يؤكد إلى أن أفراد العينة هم من أصحاب الخبرة القادرين على اعداد تقارير مالية تتسم بالمصادقية والشفافية ، كما وان هناك نسبة (19.4%) من أفراد العينة تراوحت أعمارهم من (50–59) سنة هم الركن الاساسي في المعلومات والخبرات حيث يتم الاعتماد عليهم لتمية قدرات كافة الاعمار بالخبرات المطلوب من اجل اتقان ممسارة الاعمال بصور صحيحة ودقيقة ، في حين بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم اكثر من (60) سنة (5.8%) والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (9.2.3) نسبة أعمار أفراد العينة

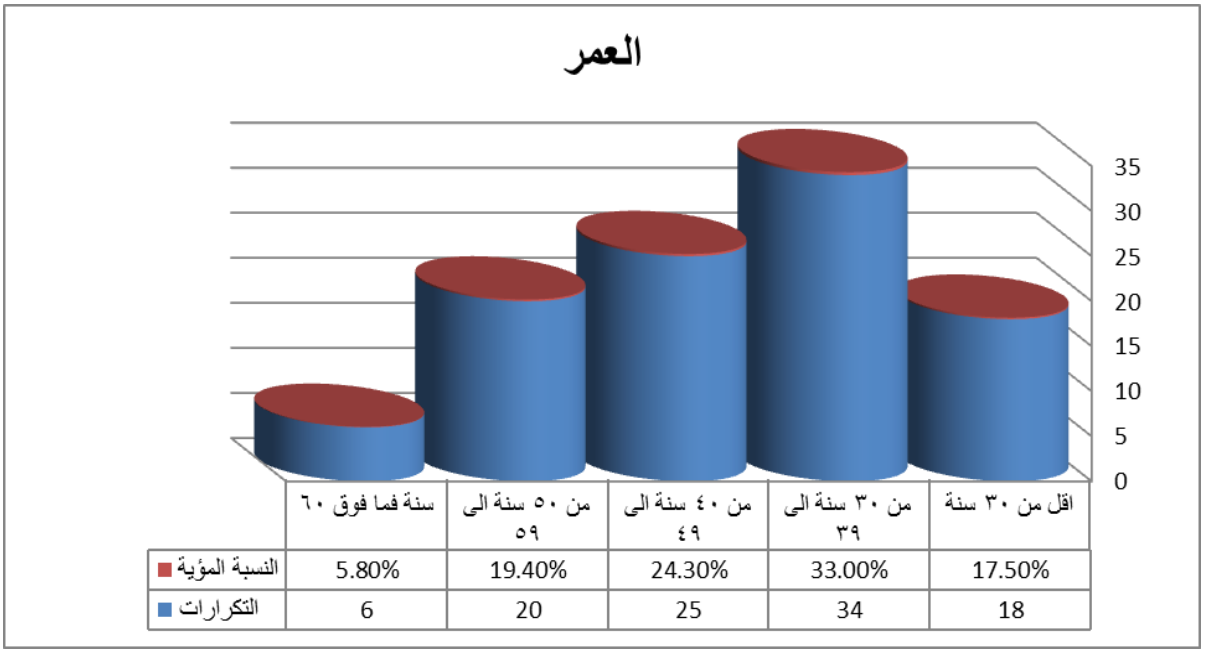

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

15.2.3 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

جدول رقم (10.2.3)

توزيع أفراد العينة وفق مقياس المؤهل العلمي

الرقم	الفئة	العدد	النسبة
1	ثانوي فما فوق	4	3.9%
2	دبلوم	16	15.5%
3	بكالوريوس	68	66.0%
4	دبلوم عالي	10	15.5%
5	ماجستير	5	4.9%
6	دكتوراه	0	0%
المجموع		103	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

أظهر الجدول رقم (10.2.3) التحليل الإحصائي للمؤهل العلمي أنّ أغلب أفراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية أي بكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم حوالي (66.0%) من إجمالي العينة، في حين جاء بالمرتبة الثانية حملة شهادة الدبلوم وقد كانت نسبتهم (15.5%) وتليها فئة حملة شهادة الدبلوم العالي إذ بلغت (15.5%)، ثم فئة حملة شهادة الماجستير بلغت (4.9%)، كما بلغت نسبة العاملين الذين يحملون شهادة الثانوي فما دون(3.9%)، وهذا دليل على تنوع شهادات العاملين في المصارف عينة الدراسة، والشكل يوضح نسبة المؤهل العلمي لأفراد العينة.

الشكل رقم (10.2.3) نسبة المؤهل العلمي لأفراد العينة

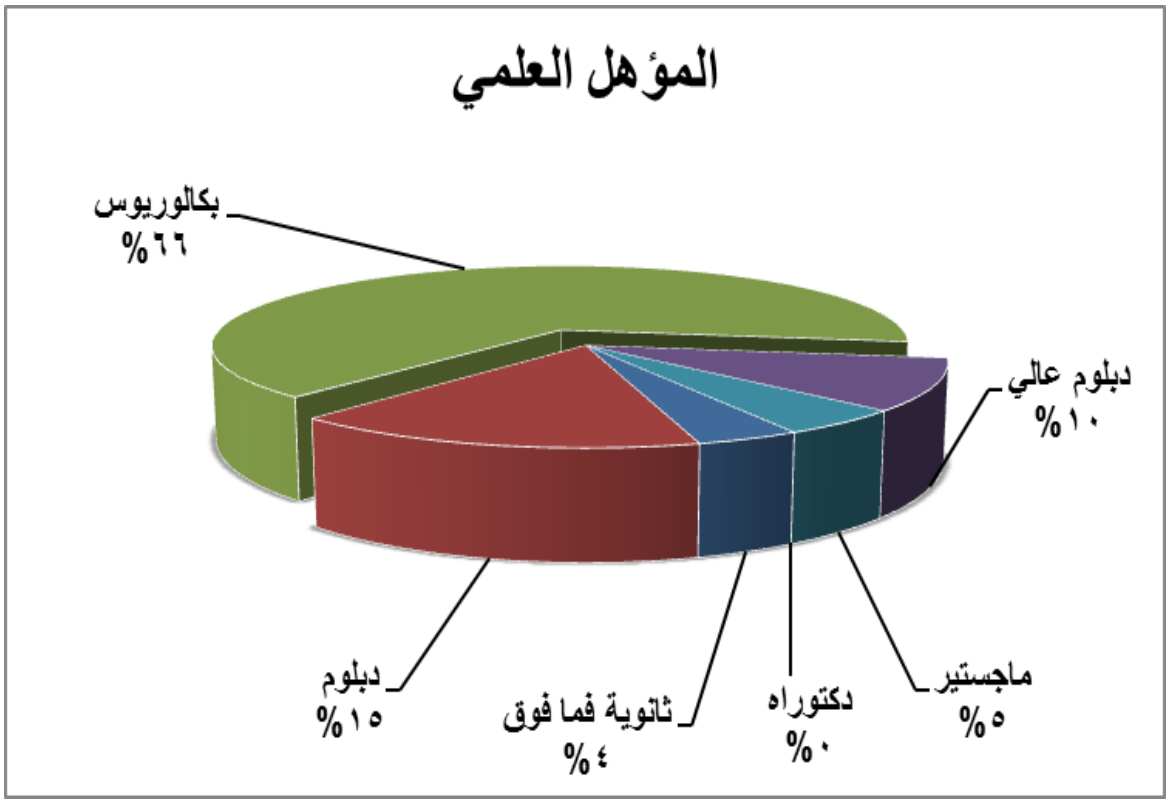

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

16.2.3 خصائص العينة على وفق سنوات الخدمة:

الجدول أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (11.2.3)			
توزيع أفراد العينة وفق مقياس سنوات الخبرة			
الرقم	الفئة	العدد	النسبة
1	اقل من 3 سنوات	18	17.5%
2	من 3 –6 سنوات	34	33.0%
3	من 6–10 سنوات	25	24.3%
4	من 10 –15 سنة	20	19.4%
5	اكثر من 15 سنة	6	5.8%
المجموع		103	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (11.2.3) أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة تتراوح من(3 إلى 6 سنوات)، في حين جاء بالمرتبة الثانية الفئة (6–10سنوات)، وجاءت الفئة (من 10–15 سنة) بالمرتبة الثالثة ، وهذه إشارات واضحة على أنّ المصارف عينة الدراسة تسعى دائماً إلى زج الكوادر الجديدة في العمل من أجل تبادل الأفكار والآراء وللإفادة من أصحاب الخبرات في اعداد تقارير مالية تحقق الثقه لدى المراجع الخارجي ، والشكل ادناة يوضح خصائص العينة على وفق سنوات الخدمة.

الشكل رقم (11.2.3) نسبة سنوات الخبرة لأفراد العينة

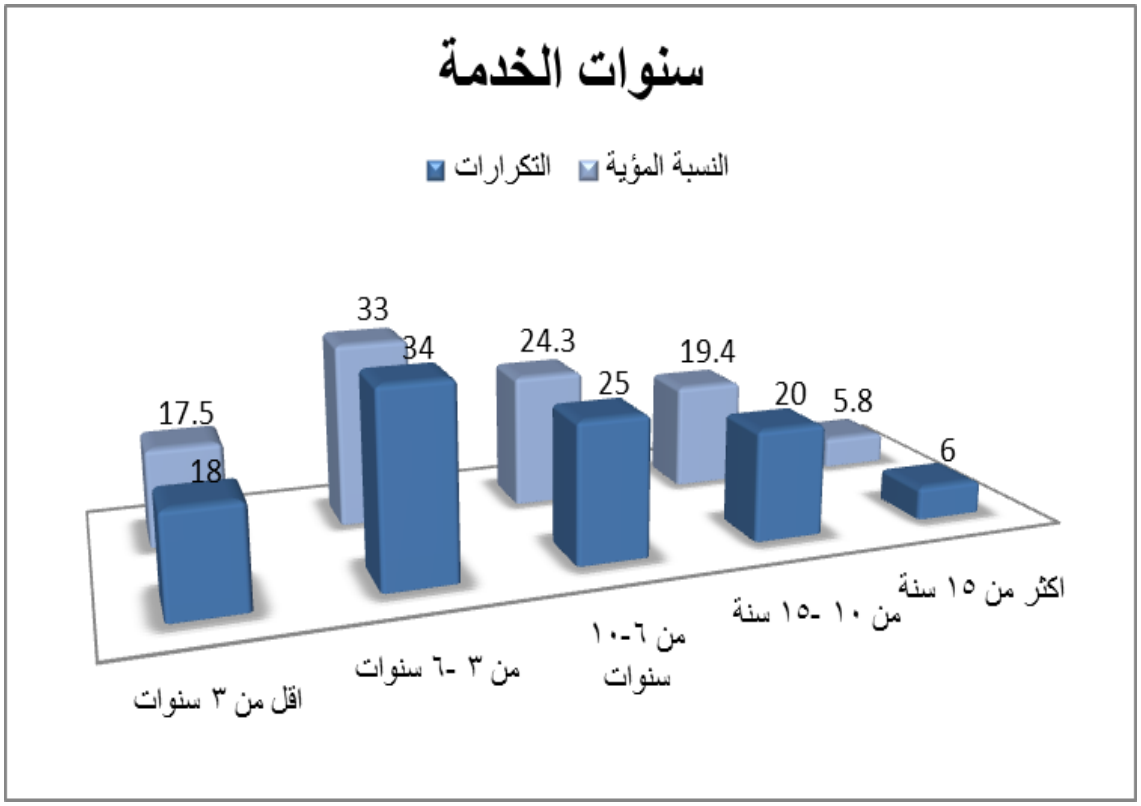

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

17.2.3 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي:

الجدول أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي .

جدول رقم (12.2.3)

توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

الرقم	الفئة	العدد	النسبة
1	أخرى	2	1.9%
2	علوم مالية ومصرفية	6	5.8%
3	اقتصاد	21	20.4%
4	ادارة اعمال	27	26.2%
5	محاسبة	47	45.6%
المجموع		103	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (12.2.3) نجد أنّ الموضوع حسب إجابات العينة حيث بلغت نسبتهم تخصص محاسبة من مجتمع العينة (45.6%)، وبلغت نسبتهم تخصص ادارة اعمال من مجتمع العينة (26.2%)، بلغت نسبتهم تخصص اقتصاد من مجتمع العينة (20.4%) تعد نسب عالية تؤكد اهمية موضوع البحث من ناحية التخصصات العلمية، ويمكن توضيحها إجابات أفراد العينة بالشكل الآتي:

الشكل رقم (12.2.3) نسبة التخصيصات العلمية

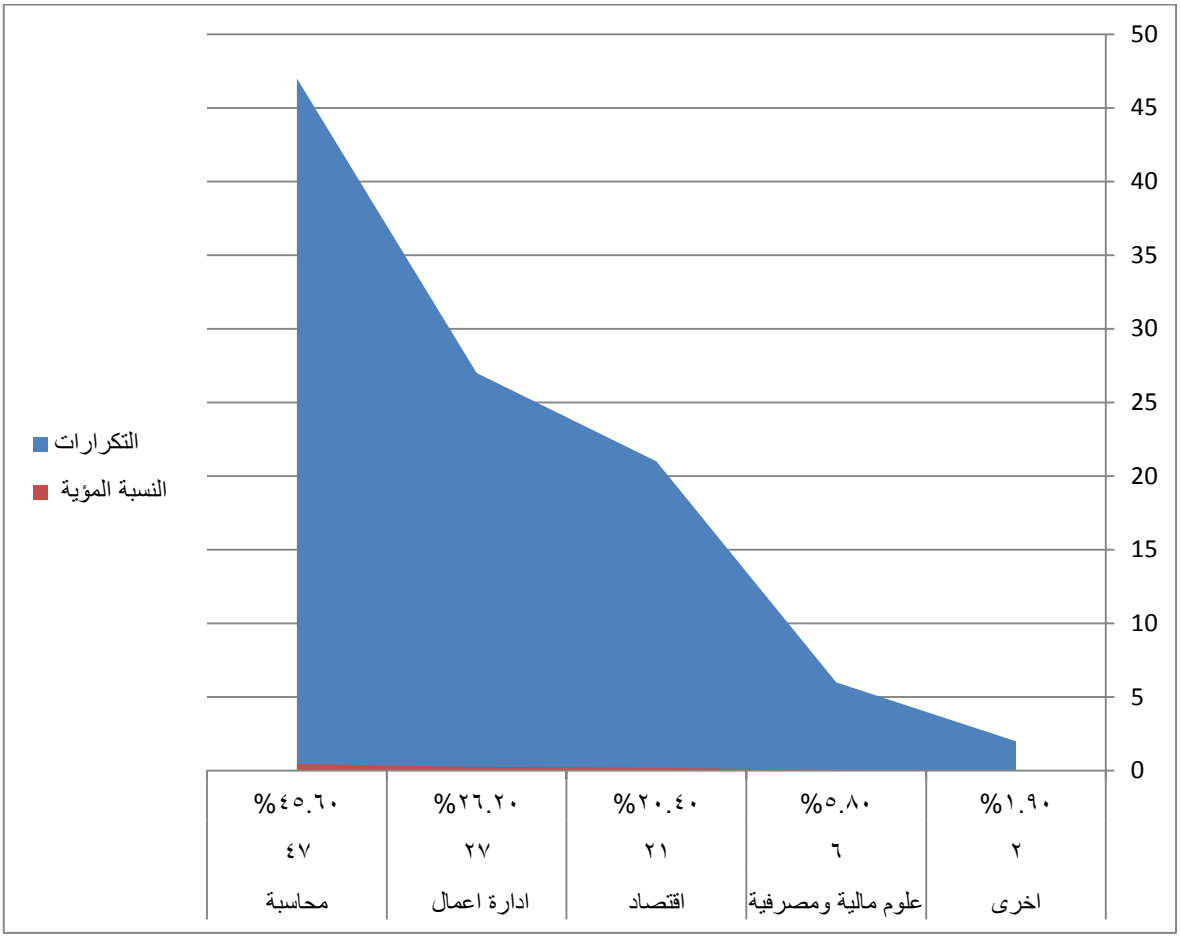

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

18.2.3 توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى الوظيفي:

الجدول أدناه يبين توزيع عينة الدراسة وفق المستوى الوظيفي .

جدول رقم (13.2.3)

توزيع أفراد العينة وفق المستوى الوظيفي

الرقم	الفئة	العدد	النسبة
1	مدير قسم المراجعة	7	6.80%
2	موظف مراجعة	37	35.92%
3	مدير قسم الحسابات	16	15.53%
4	موظف حسابات	43	41.75%
المجموع		103	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (13.2.3) نجد إجابات العينة حيث بلغت نسبة المستوى الوظيفي لمدير قسم المراجعة من مجتمع العينة (6.80%)، وبلغت نسبة المستوى الوظيفي لموظف المراجعة من مجتمع العينة (35.92%)، وبلغت نسبة المستوى الوظيفي مدير قسم الحسابات من مجتمع العينة (15.53%) وبلغت نسبة المستوى الوظيفي لموظف الحسابات من مجتمع العينة (41.75%)، ويمكن توضيحها إجابات أفراد العينة بالشكل التالي:

الشكل رقم (13.2.3) نسبة المستوى الوظيفي

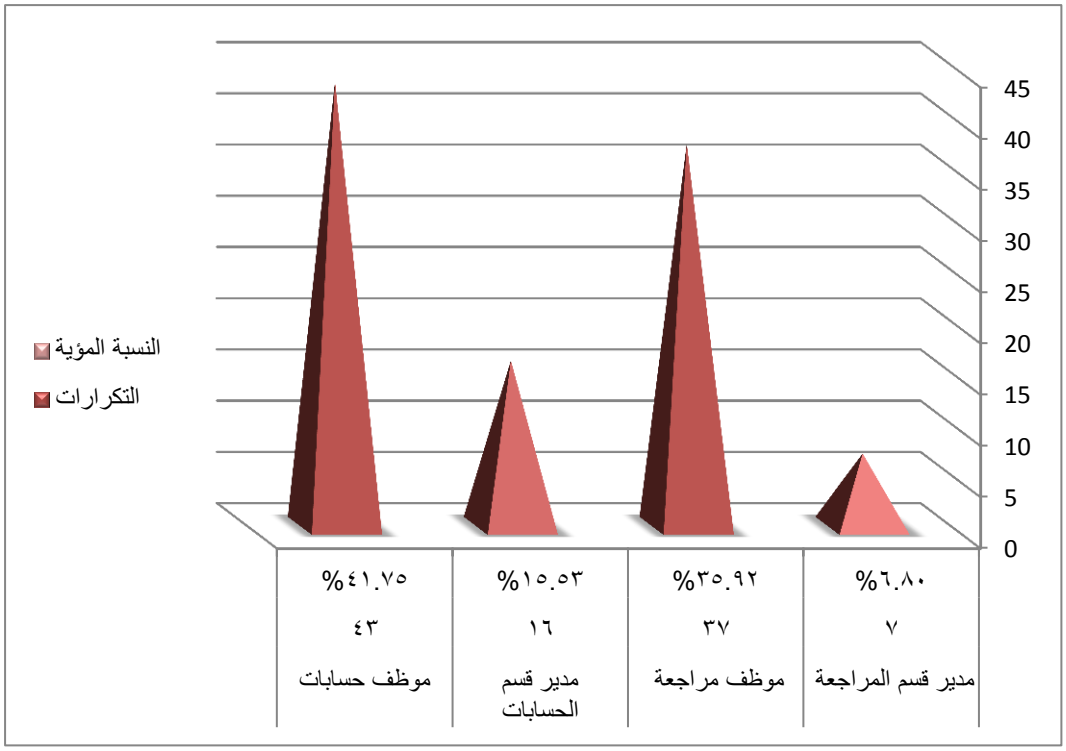

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

19.2.3 اختبار الفرضيات:

من اجل تحقيق أهداف ما تسمو اليه الدراسة والوصول إلى النتائج لابد من أجراء التحليل والتفسير اللازمين للبيانات الأولية، التي تم جمعها ميدانيا عن طريق استمارة الاستبيان، التي تم توزيعها على مفردات عينة الدراسة المختارة عشوائيا من المجتمع الأصلي للدراسة، والتي بدورها ستسهم في الوصول إلى النتائج العلمية التي ترمي الدراسة لتحقيقها وذلك باستخدام وتطبيق بعض أساليب التحليل الإحصائي الملائمة لطبيعة البيانات التي تم الحصول عليها ميدانيا، ومن اجل التوصل إلى نتائج علمية واستكمال متطلبات الدراسة تم الاعتماد في هذا المبحث على العرض والتحليل الإحصائي الوصفي، لبيانات الدراسة باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي وكذلك العرض والتحليل الإحصائي الاستنتاجي لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام عدد من اختبارات الدلالة الإحصائية في استنتاج العلاقة بين المتغيرات التي تكون فرضيات الدراسة.

لذا يتطرق هذا المبحث في سياقه العام إلى عرض بيانات الدراسة وتحليلها بشيء من التفصيل من خلال ما يلي:

والتي يتم تناولها على النحو الآتي:

1.19.2.3 وصف الإجابات للمتغيرات المبحوث في اطار نتائج الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المطلب في سياقه العام إلى عرض نتائج الدراسة من خلال تحديد استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداة الدراسة واعتماداً على بعض أساليب التحليل الوصفي (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الأهمية النسبية، الوزن النسبي) للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة افراد عينة الدراسة على جميع عبارات البعد، ويشتمل المطلب في سياقه العام عرض بيانات الدراسة وتحليلها بشيء من التفصيل من خلال الآتي:

1.1.19.2.3 عرض وتحليل نتائج فقرات المتغير المستقل (معايير المراجعة الداخلية).

2.1.19.2.3 عرض وتحليل نتائج فقرات المتغير الوسيط (ثقة المراجع الخارجي التقارير المالية).

3.1.19.2.3 عرض وتحليل نتائج فقرات المتغير التابع (نطاق عمل المراجع الخارجي). وسيتم شرحها بالتدريج وعلى النحو الآتي:

1.1.19.2.3 عرض وتحليل نتائج فقرات المتغير المستقل (معايير المراجعة الداخلية).

يعرض الجدول إجابات أفراد العينة المستهدفة حول معايير المراجعة الداخلية(المتغير المستقل) لغرض توضيح مستوى أهميتها من خلال استخراج ومناقشة الوسط الحسابي والانحراف ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للخروج بنتائج واقعية قيمة. وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (14.2.3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والوزن النسبي لأبعاد المتغير المستقل معايير المراجعة الداخلية (n=103)

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
معيار الاستقلالية	1	تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة انشطتها واداء الاعمال بموضوعية	ت	0	12	38	17	36	3.75	0.91	24.266	75%
			%	0.00 %	11.65%	36.89%	16.50%	34.95%				
	2	يتبع قسم المراجعة الداخلية لمجلس الادارة في الهيكل التنظيمي للمصرف	ت	1	7	31	39	25	3.78	0.94	24.677	76%
			%	0.97 %	6.80 %	30.10%	37.86%	24.27				

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
	3	تلتزم المراجعة الداخلية بمتطلبات تحقق الاستقلالية عند اداء مهامها بالمصرف	ت	0	7	12	10	74	4.47	0.56	12.527	89%
			%	0.00%	6.80%	11.65%	9.71%	71.84				
	4	تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة انشطتها واداء عملها بموضوعية	ت	1	5	18	22	57	4.25	0.79	18.588	85%
			%	0.97%	4.85%	17.48%	21.36%	55.34%				
	5	يتجنب المراجع الداخلي تعارض المصالح ويكون محايداً وغير متحيز	ت	0	7	13	53	30	4.03	0.82	20.347	81%
			%	0.00%	6.80%	12.62%	51.46%	29.13%				
	6	اذا تم الاختلال باستقلالية او موضوعية المراجع الداخلي يتم ابلاغ مجلس الادارة بذلك	ت	1	5	15	24	58	4.29	0.68	15.850	86%
			%	0.97%	4.85%	14.56%	23.30	56.31%				
الوسط الحسابي العام									3.85	0.95	24.675	76%
معيار الحرفية المهنية	7	يمتلك المراجعون الداخليون الكفائة الفنية والخلفية التعليمية المناسبة	ت	1	7	34	30	31	3.81	0.96	25.196	76%
			%	0.97%	6.80%	33.01%	29.13%	30.10%				
	8	يتوفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات التدريبية اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة به	ت	1	5	16	23	58	4.28	0.45	10.514	86%
			%	0.97%	4.85%	15.53%	22.33%	56.31%				
	9	يوجد اشراف مناسب على تنفيذ المهام في قسم المراجعة الداخلية	ت	1	11	20	33	38	3.93	0.91	23.155	79%
			%	0.97%	10.68%	19.42%	32.04%	36.89%				
	10	لدى المراجع الداخلي	ت	1	5	18	25	54	4.22	0.74	17.53	84%

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
		العلاقة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الانسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الموظفين	%	0.97 %	4.85 %	17.48%	24.27%	52.43%			5	
	11	يبذل المراجع الداخلي قدراً كافيا من العناية المهنية اثناء اداء عمليات المراجعة الداخلية	ت	1	12	33	17	40	3.81	0.95	24.934	76%
			%	0.97 %	11.65%	32.04%	16.50%	38.83%				
	12	يسعى المصرف الى تطوير الاداء المهني المستمر للمراجعة الداخلية.	ت	1	4	18	22	58	4.28	0.51	11.915	86%
			%	0.97 %	3.88 %	17.48	21.36	56.31				
الوسط الحسابي العام									4.05	0.89	21.197	81%
معيار نطاق العمل	13	يقوم المراجع الخارجي بدراسة وفحص وتقييم الكفاية والفاعلية وفق نطاق المراجعة الداخلية بالمصرف.	ت	1	12	28	21	41	3.86	0.83	21.502	77%
			%	0.97 %	11.65%	27.18%	20.39%	39.81%				
	14	يتم فحص مدى كفاءة اداء مهام ومسئوليات المراجع قبل تحديد نطاق العمل	ت	1	7	34	30	31	3.81	0,85	22.309	76%
			%	0.97 %	6.80 %	33.01%	29.13%	30.10%				
	15	يتم التحقق من مدى توفر ضمانات وضوابط كافية لتحقيق اهداف المصارف بكفاءة عالية	ت	1	5	16	23	58	4.29	0.69	16.121	86%
			%	0.97 %	4.85 %	15.53%	22.33%	56.31%				

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
	16	يتم تطبيق ضوابط للتحقيق من قدرة المصارف على حماية أصولها	ت	1	11	20	33	38	3.93	0.81	20.610	79%
			%	0.97%	10.68%	19.42%	32.04%	36.89%				
	17	يعمل المصرف على فصل الصلاحيات بين المراجعين الداخليين	ت	1	5	18	25	54	4.18	0.76	18.009	84%
			%	0.97%	4.85%	17.48%	24.27%	52.43%				
	18	تحقق المراجعة الداخلية على تأكيد صحة المعلومات المحاسبية	ت	1	4	18	22	58	4.25	0.65	15.186	86%
			%	0.97%	3.88%	17.48%	21.36%	56.31%				
الوسط الحسابي العام									4.31	0.78	18.097	83%
معيار الاداء وظيفية المراجعة الداخلية	19	يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة بالمصرف	ت	1	16	22	21	43	3.86	0.97	25.159	77%
			%	0.97%	15.53%	21.36%	20.39%	41.75%				
	20	يعمل المراجعين الداخليين جمع وتحليل وتفسير المعلومات والحصول على الادلة الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة	ت	1	7	34	30	31	3.81	1.14	29.125	76%
			%	0.97%	6.80%	33.01%	29.13%	30.10%				
	21	يقوم المراجعين الداخليين بالمصرف بأعداد التقرير عن نتائج اعمال المراجعة	ت	1	5	16	23	58	4.29	0.69	16.083	86%
			%	0.97%	4.85%	15.53%	22.33%	56.31%				
	22	يعمل المراجعيين الداخليين القيام بعملية المتابعة	ت	1	11	20	33	38	3.93	0.88	22.391	79%
			%	0.97%	10.68%	19.42%	32.04%	36.89%				
	23	يهتم المراجعيين الداخليين بالتأكد من	ت	1	5	18	25	54	4.22	0.95	22.511	84%
			%	0.97	4.85	17.4	24.2	52.2				

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
		اتخاذ الاجراءات الصحيحة المطلوبة في ضوء نتائج المراجعة		%	%	8%	7%	7%				
	24	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة البرامج والعمليات للتأكد من مدى مطابقتها للأهداف والغايات الموضوعية.	ت	0	11	15	37	40	4.03	0.96	23.821	81%
			%	0.00%	10.68%	14.56%	35.92%	38.83%				
الوسط الحسابي العام									3.96	0.93	23.484	79%
معيار ادارة المراجعة الداخلية	25	لدى مدير قسم المراجعة الداخلية قائمة بأهداف وسلطات وصلاحيات ومسئوليات قسم المراجعة الداخلية	ت	0	10	15	38	40	4.05	0.57	14.074	81%
			%	0.00%	9.71%	14.56%	36.89%	38.83%				
	26	يقوم مدير قسم المرجعة الداخلية بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المطلوبة من القسم	ت	1	8	31	38	25	3.76	0.78	20.744	75%
			%	0.97%	7.77%	30.10%	36.89%	24.27%				
	27	يقوم مدير قسم المراجعة الداخلية بوضع السياسات والاجراءات المكتوبة لتوجيه المراجعين التابعين له في تحديد مسئوليات واعمالهم	ت	2	17	32	12	40	3.96	0.69	17.424	74%
			%	1.94%	16.50%	31.07%	11.65%	38.83				
	28	يقوم مدير قسم المراجعة الداخلية بوضع برنامج لاختيار الموارد البشرية المطلوبة للقسم وتنمية مهاراتهم	ت	1	8	32	32	30	3.08	0.92	29.870	76%
			%	0.97%	7.77%	31.07%	31.07%	29.13%				

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
	29	يقوم مدير قسم المراجعة الداخلية بالتنسيق بين جهود المراجعة الداخلية وجهود المراجع الخارجي	ت	0	15	23	41	24	3.72	0.82	22,043	74%
			%	0.00 %	14.56%	22.33%	39.81%	23.30%				
	30	تحرص المراجع الداخلية على تقويم النظام المحاسبي للمصرف	ت	1	8	29	34	31	3.09	0.84	27.184	79%
			%	0.97 %	6.80 %	32.04%	30.10%	30.10%				
الوسط الحسابي العام									3.77	0.92	24.403	75%
الوسط الحسابي العام لمتغير بشكل كلي									4.01	0.61	15.211	86%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017.

(ت) تعني التكرار

(%) تعني الأهمية النسبية

الوسط الفرضي=(3) كل فقرة يكون وسطها الحسابي أعلى الوسط الفرضي دليل على موافقة أفراد العينة على الفقرة.

وفي ما يلي يوضح جدول رقم (14.2.3) تفسير لنتائج أبعاد (المتغير المستقل) معايير المراجعة الداخلية بعد أن تم تجزئتها كي لا يحدث نوع من الملل.

أ- معيار الاستقلالية

اشتمل البعد على الفقرات من (1-6) والبالغ عددها(6) فقرات، والتي جميعها اعتمدت لقياس أهمية معاير الاستقلالية كأحد ابعاد معايير المراجعة الداخلية وكانت النتائج الخاصة بهذا البعد جيدة، بعد أن بلغ الوسط الحسابي العام (3.85) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ(3) بأنحراف معياري(0.95) ووزن نسبي(76%) وهو اكبر من (60%) وهي نسبة تعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه مجمل فقرات معيار الاستقلالية ويدعم ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغ(24.675)، جميع النتائج تشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة متجهة نحو(موافق).

وعلى مستوى فقرات البعد حصلت الفقرة رقم (3) والمتعلقة بالتزام المراجعة الداخلية بمتطلبات تحقيق الاستقلالية عند اداء مهامها في المصرف أعلى وسط حسابي بلغ (4.47) يفوق الوسط الفرضي بأنحراف معياري (0.56) ووزن نسبي(89%) ومعامل اختلاف(12.527)، أما اقل وسط حسابي فقد حصلت علية الفقرة (1) والتي تنص على أن تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة انشطتها واداء الاعمال بموضوعية، إذ بلغ وسطها الحسابي(3.75) بأنحراف معياري (0.91) وبلغ الوزن النسبي (75%) أما معامل الاختلاف فقد بلغ (24.266).

تشير هذه النتائج على اهمية معيار الاستقلالية كأحد معايير المراجعة الداخلية اذا ان هناك اتفاق بين العينة المستجيبة على ضرورة الاهتمام بترسيخ هذا المعيار من اجل عدم الاختلال باستقلالية او مواضيع المراجع الداخلي.

ب-معيار الحرفية المهنية

تناول البعد (6) فقرات من (7-12) كما يظهر في الجدول أعلاه، إذ حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.05) يفوق الوسط الفرضي البالغ(3) بأنحراف معياري (0.89) وبلغ الوزن النسبي للفقرات (81%)، وكل ذلك يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة اتجاه فقرات معيار الحرفية المهنية وما يؤكد ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغة(21.179) من نتائج البعد العامة يتضح أن إجابات أفراد العينة متجهة نحو (موافق بشدة).

واتضح أن الفقرة (12) الخاصة حققت أعلى وسطاً حسابياً بلغ(4.28) بأنحراف معياري (0.51) ووزن نسبي بلغ (86%) ومعامل اختلاف(11.915) وحصلت أيضا الفقرة (8) والتي نصت على بتوفير في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات التدريبية اللازمة لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة على نفس الوسط الحسابي بأنحراف معياري(0.45) ووزن نسبي (86%) ومعامل اختلاف(10.514)، في حين حصلت الفقرة (7) والتي على امتلاك المراجعيين الداخلين الكفائة الفنية والخلفية التعليمية المناسبة على ادنى وسط حسابي بلغ(3.81) بأنحراف معياري(0.96) في حين بلغ الوزن النسبي(76%) أما معامل الاختلاف فقد وصل إلى (25.196) وتبين أيضا أن الفقرة (15) المتعلقة بتحقق الخطة الموضوعة التوافق بين جانبي العرض والطلب قد حققت نفس الوسط الحسابي للفقرة السابقة بأنحراف معياري(0.95) ووزن نسبي (76%) بمعامل اختلاف بلغ(24.934).

المعطيات أعلاه تؤكد ان لدى المراجع الداخلي المهارات والقدرات التي يستطيع توظيفها بشكل المناسب في تنفيذ العمل والعناية الكافية بالعمليات اثناء اداء عمليات المراجعة.

ت – معيار نطاق العمل

تضمن البعد (6) فقرات من (13–18)كما يظهر في الجدول أعلاه، حيث بلغ الوسط الحسابي العام لفقرات معيار نطاق العمل(4.31)، وهو اكبر من الوسط الفرضي البالغ(3) بأنحراف معياري(0.78)، ووزن نسبي (83%)، كما بلغ معامل الاختلاف(18.097)، أي يمكن القول من جميع تلك المؤشرات أن هناك نظرة إيجابية لأفراد العينة تجاه فقرات البعد، وفي نفس الوقت تم التأكد على أن جميع الفقرات إيجابية، ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، وبهذا تكون إجابات أفراد العينة متجهة نحو (موافق بشدة).

وقد عكست نتائج الفقرات حصول الفقرة (15) والتي نصت على انه يتم التحقق من مدى توفر ضمانات وضوابط كافية لتحقيق اهداف المصارف بكفاءة عالية أعلى وسط حسابي بلغ (4.29) بأنحراف معياري(0.69) وبلغ الوزن النسبي (86%) بمعامل اختلاف(16.083)، في حين حققت الفقرة (14) على اقل وسط حسابي بلغ(3.81) بأنحراف معياري (0.85) وبلغ الوزن النسبي (76%) ليصل معامل الاختلاف إلى(22.309).

من جميع المؤشرات الوارد حول الفقرات المتعلقة ببعد معيار نطاق العمل يتضح ان هناك فحص ومراجعة من قبل المراجع الداخلي كما يتضح في نفس الوقت هناك فحص مسبق لتحديد دقة المراجع قبل تحديد نطاق العمل، وهناك تأكيد على مدى دقة المعلومات الحسابية ايضاً.

ت–معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية

اشتمل هذا البعد على فقرات من (19–24) والبالغ عددها (6) وكما موضح في الجدول أعلاه، وكان مستوى البعد جيد بعد أن بلغ الوسط الحسابي العام لفقرات معيار اداء وظيفية المراجعة الداخلية(3.96)، وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) بأنحراف معياري(0.93) كما بلغ الوزن النسبي(79%) في حين بلغ معامل الاختلاف(23.484)، وكل ذلك يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة على فقرات البعد، وبهذا تكون إجابات أفراد العينة متجهة نحو (موافق).

أما على مستوى فقرات الدراسة فقد حققت الفقرة (21) والتي تنص على انه يقوم المراجعين الداخلين باعداد تقارير المراجعة بشكل دوري عن العمليات التي يتم مراجعتها أعلى وسط حسابي بلغ(4.29)، وبأنحراف معياري(0.69) وبلغ الوزن النسبي(86%) ومعامل الاختلاف(16.083)، في حين حصلت الفقرة (20) والمتعلقة بكون عمل المراجعيين الداخليين على جمع وتحليل وتفسير المعلومات للحصول على الادلة الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة ادنى وسط حسابي بلغ(3.81) بأنحراف معياري (1.14)

ووزن نسبي (76%) بمعامل اختلاف بلغ(29.125)، وهذا مؤشر على ضرورة تبني إدارة المصارف آليات حديثة لتأكدمن اتخاذ كافة الاجراءات التي يمكن من خلالها تحقيق اعلى مداقية في التقارير الخاصة بالمراجعة.

ث-معيار ادارة المراجعة الداخلية

اشتمل البعد على الفقرات من (25-30) أي بواقع (6) فقرات اعتمدت جميعها لقياس بُعد معيار ادارة المراجعة الداخلية وأظهرت النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي العام لجميع فقرات البعد بلغ (3.77) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ(3)، بأنحراف معياري (0.92) ليبلغ الوزن النسبي (72%) بمعامل اختلاف بلغ(24.403)، وكل ذلك يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا البعد وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن درجة (موافق).

وبالنظر إلى الفقرات يتبين أن الفقرة (25) والمتعلقة بمتلاك مدير قسم المراجعة الداخلية على قائمة بأهداف وسلطات وصلاحيات ومسئوليات قسم المراجعة الداخلية أعلى وسط حسابي بلغ (4.05)، بأنحراف معياري قدره (0.57)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (81%) ليصل معامل الاختلاف إلى(14.074)، وهذا مؤشر على أن الإدارة العليا تسعى بشكل دؤوب الى ترسيخ وتنمية هذا القسمة لأهمية، في حين اتضح أن الفقرة(30) الخاصة بحرص المراجع الداخلي على تقويم النظام المحاسبي للمصرف على ادنى وسط حسابي بلغ(3.09) بأنحراف معياري(0.84) ليصل الوزن النسبي إلى (79%) بمعامل اختلاف بلغ(27.184).

جميع المؤشرات أعلاه تؤكد تركز على اهمية ادارة المراجعة الداخلية حيث يتطلب من الادارة العليا السعي الجاد وراء توفير اقسام متكاملة ماديا وبشريا لتكون قادر على وضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المطلوبة منها بكل انسيابية ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير مدرا قادرين على وضع السياسات والاجراءات التي تمثل الموجه والرسالة المرشدة الى المراجع عند اجراء عمليات المراجعة.

ويرتب الباحث أبعاد الدراسة وفق أهميتها كما موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (15.2.3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأبعاد والوزن النسبي لأبعاد معيار المراجعة الداخلية

ابعاد معيار المراجعة الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب الأبعاد	الوزن النسبي
معيار الاستقلالية	3.85	0.95	24.675	5	76%
معيار الحرفية المهنية	4.05	0.89	21.197	2	81%
معيار نطاق العمل	4.31	0.78	18.097	1	83%
معيار الاداء وظيفية المراجعة الداخلية	3.96	0.95	23.484	3	79%
معيار ادارة المراجعة الداخلية	3,77	0,92	24,403	4	75%
الوسط الحسابي العام	**4.01**	**0.61**	**15.211**	-	**86%**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017.

كما يوضح جدول رقم (15.2.3) متغير معايير المراجعة الداخلية على(5) أبعاد تكونت من (30) فقرة اعتمدت لقياسه بالكامل كما يظهر في الجدول أعلاه، وقد أسفرت النتائج عن حصول معيار نطاق العمل على أدنى قيمة معامل اختلاف وهي (18.097)، مما يدل على أنها الأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من وجهة نظر العينة مقارنة بالمعايير الاخرى، وتلتها معيار الحرفية المهنية من حيث الأهمية حيث بلغ معامل الاختلاف (21.197)، وبهذا تكون في المرتبة الثانية، في حين حصلت معيار الاداء وظيفية المراجعة الداخلية على معامل اختلاف بلغ (23.484) لتتأهل إلى المرتبة الثالثة، من جميع النتائج الواردة يتضح اهمية معايير المراجعة الداخلية في الميدان المبحوث.

2.1.19.2.3 عرض وتحليل نتائج فقرات المتغير الوسيط (ثقة المراجع الخارجي التقارير المالية).

يتناول الجدول إجابات أفراد العينة المستهدفة حول أبعاد ثقة المراجع الخارجي (المتغير الوسيط) وقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للعينة الواحدة للتأكد من مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات المتغير للخروج بنتائج واقعية قيمة توضح مستوى أهميه الأبعاد وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (16.2.3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والوزن النسبي لأبعاد المتغير الوسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية(n=103)

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
حجم العينة الإحصائية	1	تتوفر قواعد ارشادية تبين منهجية تنفيذ تنفيذ الفحوص واجراءات تنفيذ المراجعة المالية	ت	1	11	24	21	46	3.97	0.63	15.989	79%
			%	0.97%	10.68 %	23.30 %	20.39 %	44.66 %				
	2	تتوفر ادلة ارشادية مفصلة تتضمن معايير واستراتيجيات التقييم لعمليات المراجعة اليدوية والالية	ت	1	6	35	30	31	3.82	0.71	18.586	77%
			%	0.97%	5.83 %	33.98 %	29.13 %	30.10 %				
	3	تتلاءم انظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة مع متطلبات المراجعة الملية الداخلية	ت	1	5	16	23	58	4.28	0.44	10.280	86%
			%	0.97%	4.85 %	15.53 %	22.33 %	56.31 %				
	4	تتوفر البرمجيات المتخصصة في مجال المراجعة المالية التي تضمن تنفيذ مهام المراجعة بدقة	ت	1	10	19	35	28	3.96	0.89	22.474	79%
			%	0.97%	9.71 %	18.98 %	33.98 %	36.89 %				
	5	هناك معايير خاصة باعداد التقرير تضمن رأي فني ومحايد	ت	1	5	18	25	54	4.22	0.56	13.270	84%
			%	0.97%	4.85 %	17.48 %	24.27 %	52.43 %				
	6	اختلاف ثقة المراجع الخارجي باختلاف اسلوب اختيار او حجم العينات	ت	1	4	19	22	57	4.26	0.45	10.563	85%
			%	0.97%	3.88 %	18.45	21.36 %	55.34 %				
الوسط الحسابي العام									4.05	0.69	17.037	81%
الاعتماد على بيانات داخل المصرف	7	يتم تحديد الوضع للمهام والانشطة التي تنفذها وحدة المراجعة الداخلية في مجال المراجعة المالية	ت	0	9	16	39	39	4.05	0.76	16.543	81%
			%	0.00%	8.74 %	15.53 %	37.86 %	37.86 %				
	8	يتوفر من التشريعات والتعليمات والتي تمكن وحدة المراجعة المالية	ت	1	4	18	22	58	4.22	0.78	18.483	83%
			%	0.97%	3.88	17.48	21.36	56.31				

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
		من تنفيذ مهامها وفق الاستحقاقات القانونية			%	%	%	%				
	9	تتصف تقارير المراجعة المنشورة بالجودة العالية والمنصوص عليها ضمن تقرير مراعاة المعايير والمواثيق الدولية	ت	0	6	13	12	72	4.46	0.49	10.986	89%
			%	0.00%	5.83 %	12.62 %	11.56 %	69.90 %				
	10	تلتزم تقارير المراجعة بتحديث البيانات المنشورة بشكل دوري	ت	1	5	19	21	57	4.24	0.62	14.655	85%
			%	0.97%	4.85 %	18.45 %	20.39 %	55.34 %				
	11	تعد تقارير المراجعة على الاعلان عن تحسين بياناتها الوصفية المنشورة	ت	1	5	15	25	57	4.28	0.65	12.186	86%
			%	0.97%	4.58 %	14.56 %	24.27 %	55.34 %				
	12	يعتبر المراجع الخارجي ان البيانات المكتوبة ذات ثقة اكبر من البيانات الشفهية	ت	4	11	14	22	42	3.84	0.86	22.395	77%
			%	3.88%	10.68 %	23.30 %	21.36 %	40.78 %				
الوسط الحسابي العام									4.17	0.56	13.429	83%
تنوع ادلة الاثبات	13	يقوم المراجع بالاسترشاد بأدلة المراجعة ومعايير المحاسبة الدولية بشكل عام	ت	1	6	34	31	31	3.83	0.86	17.754	77%
			%	0.97%	5.83 %	33.01 %	30.10 %	30.10 %				
	14	تتميز ادلة الاثبات التي يسعى المراجع للحصول عليها لتأييد البيانات الواردة في القوائم المالية بالموضوعية	ت	1	5	17	22	58	4.27	0.57	13.348	85%
			%	0.97%	4.85 %	16.50 %	21.36 %	56.31 %				
	15	ان أدلة الاثبات المتاحة قد تكون تامة ومقنعة اقناعاً نهائياً لا يرقى اليه اي نوع من الشك فالمراجع عند ابداء رايه في القوائم المالية	ت	1	10	20	34	38	3.95	0,74	18.734	79%
			%	0.97%	9.71 %	19.42 %	33.01 %	36.89 %				
	16	يتحصل المراجع على قدر كاف من أدلة وقرائن الاثبات الملائمة لتكون اساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية	ت	1	5	19	25	53	4.02	0,70	17.412	84%
			%	0.97%	4.58 %	18.45 %	24.27 %	51.46 %				
	17	يحصل المراجع على ادلة وقرائن محاسبية تساعده في تدعيم رأيه	ت	1	11	32	18	41	3.84	0.77	20.025	77%
			%	0.97%	10.68	31.07	17.48	39.81				

البعد	ت	الفقرات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
		الفني المحايد حول صحة القوائم المالية			%	%	%	%				
	18	اذا توافرت الادلة التي حصل عليها المراجع الخارجي من مصادر مختلفة فأن ذلك يعتبر دليلاً اضافياً	ت	1	4	18	23	57	4.26	0.49	11.502	85%
			%	0.97%	3.88 %	17.48 %	22.33 %	55.34 %				
الوسط الحسابي العام									4.09	0.73	17.848	82%
الوسط الحسابي العام لمتغير بشكل كلي									3.39	0.72	18.324	80%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017.

(ت) تعني التكرار

(%) تعني الأهمية النسبية

كما يوضح الجدول رقم (16.2.3) الوسط الفرضي=(3) كل فقرة يكون وسطها الحسابي أعلى الوسط الفرضي دليل على موافقة أفراد العينة على الفقرة.وفي ما يلي تفسير لنتائج أبعاد (المتغير الوسيط) ثقة المراجع الخارجي بعد أن تم تجزئتها كي لا يحدث نوع من الملل.

أ- **حجم العينة الاحصائية**

تضمن البعد (6) فقرات من (1-6)كما يظهر في الجدول أعلاه، حيث بلغ الوسط الحسابي العام لفقرات التكيف مع البيئية (4.05)، وهو اكبر من الوسط الفرضي البالغ (3) بأنحراف معياري (0.69)، ووزن نسبي (81%)، كما بلغ معامل الاختلاف(17.036)، وهذا يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة على جميع فقرات ثقة المراجع الخارجي، وهذا ما يدل على أن جميع الفقرات إيجابية بمعنى نظرة أفراد العينة اتجاه الفقرات إيجابية، وبهذا تكون إجابات أفراد العينة متجهة نحو (موافق بشدة).

أما على مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرة (3) والتي نصت على تلائم انظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة مع متطلبات المراجعة الداخلية أعلى وسط حسابي بلغ (4.28) بأنحراف معياري(0.44) وبلغ الوزن النسبي (86%) بمعامل اختلاف(10.280)،مما يدل على أن المصرف مواكب للتطورات التي تشهدها المصارف المناظرة، وتبين أن الفقرة (2) والمتعلقة بتوفر ادلة ارشادية مفصلة تتضمن

معايير واستراتيجيات التقييم لعمليات المراجعة اليدوية والالية قد حققت اقل وسط حسابي بلغ(3.80) بأنحراف معياري (0.71) وبلغ الوزن النسبي (77%) ليصل معامل الاختلاف إلى(18.586).

جميع المؤشرات تدل على أن جميع الفقرات إيجابية؛ بمعنى أن أفراد العينة موافقون على المحتوى الخاص بها، والتي تدل على على ان هناك تركيز على التكنولوجيا المتطورة من قبل المراجعين ونعكس بشكل ايجابي على توفير البرمجيات المتخصصة في مجال المراجعة المالية والتي ساعدت على تنفيذ عمليات المراجعة بشكل نسيابي دقيق..

ب- الاعتماد على بيانات داخل المصرف

اشتمل البعد على الفقرات من (6-12) والبالغ عددها(6) فقرات، والتي جميعها اعتمدت لقياس أهمية قيم الاعتماد على بيانات داخل المصرف، وكانت النتائج الخاصة بهذا البعد جيدة بعد أن بلغ الوسط الحسابي العام (4.17) وهو أعلى من الوسط الفرضي البلغ(3) بأنحراف معياري (0.56) ووزن نسبي(83%) وهو اكبر من (60%) وهي نسبة تعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه مجمل فقرات الاعتماد على بيانات داخل المصرف ويدعم ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغ(13.429)، جميع النتائج تشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة متجهة نحو(موافق بشدة).

وعلى مستوى فقرات البعد حصلت الفقرة رقم (9) والمتعلقة بتصاف تقارير المراجعة المنشورة بالجودة العالية والمنصوص عليها ضمن تقرير مراعاة المعايير والمواثيق الدولية أعلى وسط حسابي بلغ (4.46) يفوق الوسط الفرضي بأنحراف معياري (0.49) ووزن نسبي (89%) ومعامل اختلاف(10.986)، في حين حصلت الفقرة (12) والتي تنص على أنالمراجع الخارجي يعتبر البيانات المكتوبة ذات ثقة كبيرة مقارنه بالبيانات الشفهيه على ادنى وسط حسابي بلغ(3.84) بأنحراف معياري (0.86) وبلغ الوزن النسبي (77%) ومعامل الاختلاف بلغ (22.395).

تشير هذه النتائج على أن جميع الفقرات إيجابية بمعنى أن أفراد العينة موافقون على المحتوى الخاص بها. ويتضح من خلال النتائج أعلاه وجود اتفاق كلي عالي لإجابات العينة حول اتصاف التقارير المالية بالجودة العالية وهذا يدل على ان هناك ثقة لدى المراجع الخارجي بالتقارير الداخلية وهذه الثقه لان تأتي عن فراق انما مستنادة الى قواعد واصول معتمدة من قبل المراجع الداخلي وما زاد عن تلك الثقه معرفة المراجع الداخلي بمعايير المراجعة والتي بدورها سهلت كثيرا من عمل المراجع الخارجي.

جـ- تنوع ادلة الاثبات

يعكس مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة اهتماماً كبيراً لهذا البعد من خلال تركيز المصرف على النتائج حيث تضمن البعد (6) فقرات من (12-18) كما يظهر في الجدول أعلاه، حيث بلغ الوسط الحسابي العام لفقرات التوجه نحو النتائج (4.09)، وهو اكبر من الوسط الفرضي البالغ(3) بأنحراف معياري(0.73)، ووزن نسبي (82%)، كما بلغ معامل الاختلاف(17.847)، أي أن هناك نظرة إيجابية لأفراد العينة تجاه فقرات البعد، وفي نفس الوقت تم التأكد على أن جميع الفقرات إيجابية ما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، وبهذا تكون إجابات أفراد العينة متجهة نحو (موافق بشدة) ،وعلى مستوى الفقرات عكست النتائج حصول الفقرة (14) والتي نصت على ان ادالة الاثبات المعتمد عليها من قبل المراجع الخارجي تتسم بالوضوح أعلى وسط حسابي بلغ (4.27) بأنحراف معياري(0.57) وبلغ الوزن النسبي (85%) بمعامل اختلاف(13.348)، في حين حققت الفقرة (13)، والتي أكدت ugn استرشاد المراجع الخارجي بادلة المراجعة ومعايير المراجعة الدولية بشكل عام اقل وسط حسابي بلغ(3.83) بأنحراف معياري (0.86) وبلغ الوزن النسبي (77%) ليصل معامل الاختلاف إلى(17.754).

المعطيات أعلاه تجسد توكد على ان هناك عناصره ثقة بالتقارير المالية وهذا يبرهن طبيعة التفاهم والوضوح بين المراجع الداخلي والخارجي حيث ان اعتماد المراجع الداخلي على معايير متعارف عليها سهل من عمل المراجع الخارجي وزاد من ثقه المراجع الخارجي وهذا بتالي يقلل من التكاليف والوقت والجهد المبذول.

ويلخص الباحث تحليل أبعاد الدراسة لمتغير ثقة المراجع الخارجي وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (17.2.3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأبعاد والوزن النسبي لأبعاد ثقة المراجع الخارجي

ابعاد ثقة المراجع الخارجي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب الأبعاد	الوزن النسبي
حجم العينة الإحصائية	4.05	0.69	17.036	2	81%
الاعتماد على البيانات داخل المصارف	4.17	0.56	13.409	1	83%
تنوع ادلة الاثبات	4.09	0.73	17.848	3	82%
الوسط الحسابي العام	**3.89**	**0.72**	**18.508**	-	**80%**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017.

يوضح الجدول رقم (17.2.3) متغير ثقة المراجع الخارجي على(3) أبعاد تكونت من (18) فقرة اعتمدت لقياس متغير ثقة المراجع الخارجي بالكامل كما يظهر في الجدول أعلاه، وقد أسفرت النتائج على حصول الاعتماد على البيانات داخل المصارف على أدنى معامل اختلاف وهي (13.409)، مما يدل على أنها الأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من وجهة نظر العينة مقارنة بالأبعاد الأخرى لثقة المراجع الخارجي، في حين يليها بُعد حجم العينة الاحصائية من حيث الأهمية حيث بلغ معامل اختلاف (17.036)، لتأتي بُعد التوجه نحو النتائج بالمرتبة الثالثة بعد أن بلغ معامل اختلافها(17.848)، ليحصل بُعد تنوع ادلة الاثبات على المرتبة الثالث، من جميع ما تقدم يتضح ان هناك ثقة لدى المراجع الخارجي بالتقارير المالي وهذا يدل على ان توفر الادلة وتلائم انظمة التكنولوجيا المتطورة ادت الى تسهيل عمل المراجع الخارجي والتي بطبيعتها ساعدت على سرعة اجراء المراجعة بدقة.

3.1.19.2.3 عرض وتحليل نتائج فقرات المتغير التابع (نطاق عمل المراجع الخارجي).

يعرض الجدول إجابات أفراد العينة المستهدفة حول نطاق عمل المراجع الخارجي(المتغير التابع) لغرض توضيح مستوى أهميتها من خلال استخراج ومناقشة الوسط الحسابي والانحراف ومعامل الاختلاف والوزن النسبي للخروج بنتائج واقعية قيمة. وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (18.2.3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والوزن النسبي لأبعاد المتغير التابع نطاق عمل المراجع الخارجي(n=103)

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
اجراءات المراجعة الخارجية	1	يتم تقييم المعلومات المالية ودراسة العلاقة المحتملة بين البيانات المالية وغير المالية	ت	0	1	6	10	86	4.76	0.65	13.655	95%
			%	0.00 %	0.97 %	5.83 %	9.71 %	83.50 %				
	2	يتم الاستفسار عن التقلبات والعلاقات التي تم تحديدها والتي تتعارض مع المعلومات	ت	1	11	24	29	38	3.89	0.83	15.025	78%
			%	0.97 %	10.68 %	23.30 %	28.16 %	36.89 %				

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
		ذات الصلة وتنحرف انحرافا جوهريا عن المتوقع										
	3	يمكن ان تتأثر طبيعة وتوقيت للإجراءات المرجعية عندما تكون البيانات المحاسبية والمعلومات في صورة الكترونية او في بعض الفرات الزمنية فقط	ت	1	5	22	22	53	4.14	0.72	17.391	83%
			%	0.97 %	4.85 %	21.36 %	21.36 %	51.46 %				
	4	يتم الحصول على ادلة مراجعة لتأكيد الوجود المادي مع صحة التقييم	ت	3	7	22	28	43	3.98	0.82	20.060	80%
			%	2.91 %	6.80 %	21.36 %	27.18 %	41.75 %				
	5	ابداء رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية في التعبير بوضوح عن المركز المالي للشركة ونتائج اعماله	ت	1	9	29	28	37	3.86	0.87	22.538	77%
			%	0.97 %	8.74 %	28.16 %	27.18 %	34.95 %				
	6	يتم التحقق من الوجود الفعلي للأصل الثابت عن طريق وجود المراجع اقتناء عملية الجرد في مكان الجرد او الاصلاح او الاطلاع على كشوف جرد الاصول الثابتة	ت	0	5	18	23	57	4.28	0.69	16.121	86%
			%	0.000 %	4.85 %	17.48 %	22.23 %	55.34 %				
الوسط الحسابي العام									4.16	0.77	18.509	83%
حجم الاختبارات المطلوبة	7	يقوم المراجع بإجراء المراجعة التحليلية للكشوفات والحسابات الرئيسه المقدمة من قبل ادارة المصارف محل المراجعة	ت	1	11	21	25	45	3.99	0.71	17.794	80%
			%	0.97 %	10.68 %	20.39 %	24.27 %	43.69 %				
	8	تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية مستعملة بشكل	ت	0	6	19	20	58	4.26	0.67	15.427	85%
			%	0.00	5.83	18.45	19.42	56.31				

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
		جيد للحصول على ادلة اثبات كافية للتأكد من صحة الارصدة المالي		%	%	%	%	%				
	9	يقوم المراجع بإجراء المقارنات بين البنود في الفترات المختلفة واستخدام النسب للربط بين المعلومات	ت	0	10	28	32	33	3.85%	0.73	18.961	77%
			%	0.00 %	9.71 %	27.18 %	31.07 %	32.04 %				
	10	يقوم المراجع بعملية المقارنة بين المعلومات المالية وغير المالية في المصارف محل المراجعة وذلك للتأكد من مدى معقولية الارصدة الواردة في القوائم المالية	ت	0	4	18	22	59	4.32	0.56	12.962	86%
			%	0.00 %	3.88 %	17.48 %	21.36 %	57.28 %				
	11	تعتبر المراجعة التحليلية عن طريق النسب المالية كافية للتأكد من مدى معقولية الارصدة الواردة في البيانات المالية	ت	1	6	19	34	43	3.09	0.81	26.213	82%
			%	0.97 %	5.83 %	18.45 %	33.01 %	41.75 %				
	12	يقوم المراجع بعملية المقارنة بين المعلومات المالية مع المعلومات المشابهة في المصارف	ت	1	4	7	21	70	4.05	0.56	13.827	90%
			%	0.97 %	3.88 %	6.80 %	20.39 %	67.96 %				
الوسط الحسابي العام									4.17	0.84	20.143	83%
تكاليف عملية المراجعة الخارجية	13	تصاعد الضغط على المراجعين لمواجهة تأثيرات اعتماد الاتعاب على نتائج المراجعة	ت	0	3	10	17	73	4.55	0.61	13.406	91%
			%	0.00 %	2.91 %	9.71 %	16.50 %	70.87 %				
	14	عدم الزامية الافصاح عن اتعاب المراجعة	ت	0	4	27	27	45	4.01	0.73	18.204	82%
			%	0.00 %	3.88 %	26.21 %	26.21 %	34.69 %				
	15	السماح لبعض المكاتب	ت	1	3	17	19	63	4.36	0.67	15.366	87%

البعد	ت	الفقرات		درجة الاستبانة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الوزن النسبي
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
		ذات الامكانات المحدودة بتقديم خدمات مراجعة تتطلب مهارات وخبرات عالية تفوق قدرات هذه المكاتب	%	0.97 %	2.91 %	16.50 %	18.45 %	16.17 %				
	16	زيادة تكاليف عملية المراجعة عن العوائد الناتجة عنها	ت	0	4	6	15	78	4.64	0.48	10.344	87%
			%	0.00 %	3.88 %	5.83 %	14.56 %	75.73 %				
	17	الاتجاه نحو تقديم الخدمات الاستشارية والتي اصبحت تشكل جزءاً هاما من دخل مكاتب المراجعة مقارنه بدخل اتعاب المراجعة	ت	1	3	7	25	67	4.62	0.51	11.038	92%
			%	0,97 %	2.91 %	6.80 %	24.27 %	65.05 %				
	18	دخول العديد من المكاتب في المجال المهني والسعي للمضاربة في الأسعار	ت	3	4	10	19	67	4.39	0.82	18.225	88%
			%	2.91 %	3.88 %	9.71 %	18.45 %	65.05 %				
		الوسط الحسابي العام							4.42	0.65	14.705	88%
الوسيط		الحسابي العام لمتغير بشكل كلي							4.26	0.80	18.779	85%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017.

(ت) تعني التكرار

(%) تعني الأهمية النسبية

كما أوضح الجدول رقم (18.2.3) الوسط الفرضي=(3) كل فقرة يكون وسطها الحسابي أعلى الوسط الفرضي دليل على موافقة أفراد العينة على الفقرة.

وفي ما يلي تفسير لنتائج أبعاد (المتغير المعتمد) نطاق عمل المراجع الخارجي بعد أن تم تجزئتها كي لا يحدث نوع من الملل.

أ- اجراءات المراجعة الخارجية

تناول البعد (6) فقرات من (1-6) كما يظهر في الجدول أعلاه، إذ حقق وسطاً حسابياً عاماً بلغ (4.16) يفوق الوسط الافتراضي البالغ(3) بأنحراف معياري (0.77) وبلغ الوزن النسبي للفقرات (86%)، وكل ذلك يعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة اتجاه فقرات بُعد اجراءات المراجعة الخارجية، وما يؤكد ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغة(16.509)من نتائج البعد العامة لجميع الفقرات يتضح أن إجابات أفراد العينة متجهة نحو (موافق).

وعلى مستوى فقرات البعد حصلت الفقرة (1) والتي نصت على انه يتم نقييم المعلومات المالية ودراسة العلاقة المحتملة بين البيانات المالية وغير المالية، أعلى وسط حسابي بلغ(4.47) بأنحراف معياري(0.65) ووزن نسبي بلغ(95%) ومعامل اختلاف(13.655)، في حين حصلت الفقرة (4) والتي نصت على أنه يتم الحصول على ادلة مراجعة لتاكد الوجود المادي مع صحة التقييم على ادنى وسط حسابي بلغ(3.98) بأنحراف معياري(0.82) في حين بلغ الوزن النسبي(80%) أما معامل الاختلاف فقد وصل إلى (20.060).

من خلال النتائج أعلاه يتضح ان اجراءات المراجعة الخارجية تعتمد على تقنيات متطورة تعتمد في تقييم المعلومات المالية وتوخ عن دراسة العلاقة المحتملة بين البيانات المالية وغير المالية وفي نفس الوقت يتم التحقق من الوجود الفعلي للاصل من خلالاجراء عملية الجرد يتبين لنا قناعة العينة المتهدفة باجراءات المراجع الخارجي.

ب- حجم الاختبارات المطلوبة

اشتمل البعد على (6) الفقرات من (7-12) وكما في الجدول أعلاه جميعها اعتمدت للتعرف على حجم الاختبارات المطلوبة، بلغ أجمالي الوسط الحسابي لفقرات البعد (4.17) وهو أعلى من الوسط الفرضي البالغ (3)، بأنحراف معياري (0.84) ليبلغ الوزن النسبي(83%) بمعامل اختلاف (20.143) وكل ذلك يعكس النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة اتجاه مجمل فقرات البعد، وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن درجة (موافق بشدة).

وقد سجلت الفقرة (10) والتي دلت على ان يقوم المراجع بعملية المقارنة بين المعلومات المالية في المصارف محل المراجعة وذلك للتاكد من مدى معقولية الارصدة الواردة في التقارير المالية أعلى وسطاً حسابياً بلغ (4.32) بأنحراف معياري(0.56) ليبلغ الوزن النسبي(86%) بمعامل اختلاف(12.962) ، في حين حققت الفقرة(9) والتي أشارت إلى أنه يقوم المراجع باجراء المقارنات

بين البنود في الفترات المختلفة واستخدام النسب للربط بين المعلوماتعلى ادنى وسط حسابي بين الفقرات الخاصة بالبعد بلغ(3.85) بأنحراف معياري (0.73) ليبلغ الوزن النسبي(77%) بمعامل اختلاف(18.961).

وبهذا فان النتائج تشير إلى أن حجم الاختبارات المطلوبة مقبول خاصة بعد ان تبين ان هناك مراجعة تحليلية للكشوفات الحسابية المقدمة من قبل المصرف وان استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مستعملة بشكل جيد والذي بدورة ساعد على رصد صحة الأرصدة المالية المبينة بالتقارير.

جـ- تكاليف عملية المراجعة

تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول المعرفة بمتطلبات العمل من خلال (6) فقرات من (13- 18)، كما موضح في الجدول وتعكس جميعها مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على هذا البعد حيث بلغ الوسط الحسابي العام (4.42) وهو اكبر من الوسط الفرضي البالغ(3) بأنحراف معياري (0.65) ليصل الوزن النسبي إلى(88%) بمعامل اختلاف بلغ (14.705) وهذه القيم تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا البعد، وهذا ما يعكس النظرة الحيادية لعينة الدراسة، وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن درجة (موافق بشدة).

أما على مستوى الفقرات، فقد حظيت الفقرة (16) والتي بينت زيادة تكاليف المراجعة عن العوائد الناتجة عنها أعلى وسط حسابي بلغ (4.64) وبأنحراف معياري (0.48) وبلغ الوزن النسبي (87%) بمعامل اختلاف (10.344) مما يدل على أن نظرة أفراد العينة حول هذه الفقرة إيجابية، في حين حصلت الفقرة (14) والتي توكد عن عدم الالزم في الافصاح عن اتعاب المراجعة على أدنى وسط حسابي بلغ (4.01) وبأنحراف معياري (0.73) ليبلغ الوزن النسبي (82%) بمعامل اختلاف(18.204).

من جميع فقرات البعد يتضح ان هناك ارتفاع في تكاليف المراجعة الخارجيو وفي نفس الوقت هناك مضاربه ناتجه عن زيادة عدد المكاتب الخارجية وميل اكثر المصارف الى مكاتب متعارف عليها وهنا يدخل عنصر العلاقات والمحسوبية على عنصر كفاءه المراجعة والذي بدوره ادى الى السماح لبعض المكاتب ذات الامكانيات المحدوه في الدخول في بيئه العمل بتالي انعكس على جودة التقارير المالية.

ويلخص الباحث تحليل أبعاد الدراسة وفق الجدول التالي لمحور نطاق عمل لمراجع الخارجي:

جدول رقم (19.2.3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وترتيب الأبعاد والوزن النسبي لأبعاد نطاق عمل المراجع الخارجي

ابعاد نطاق عمل المراجعة الخارجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب الأبعاد	الوزن النسبي
اجراءات المراجعة الخارجية	4.16	0.77	18.509	2	83%
حجم الاختبارات المطلوبة	4.17	0.84	20.143	3	83%
تكاليف عمل المراجعة الخارجية	4.42	0.65	14.705	1	88%
الوسط الحسابي العام	**4.26**	**0.80**	**18.779**	-	**85%**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017.

كما اوضح الجدول رقم (19.2.3) اشتمل متغير نطاق عمل المراجع الخارجي على(3) أبعاد تكونت من (18) فقرة اعتمدت لقياس نطاق عمل المراجعة الخارجية بالكامل، كما يظهر في الجدول أعلاه، وقد أسفرت نتائج عن حصول تكاليف عمل المراجعة الخارجية على أدنى قيمة معامل اختلاف وهي (14.744)، مما يدل على أنها الأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من وجهة نظر العينة مقارنة بالأبعاد نطاق عمل المراجعة الخارجية الأخرى، يليها بُعد اجراءات المراجعة الخارجية بالمرتبة الثانية بعد أن بلغ معامل اختلاف(18.509)، في حين حصل بُعد الإنتاجية على المرتبة الثالثة بعد أن بلغ معامل الاختلاف(18.509)، ليحصل بُعد حجم الاختبارات المطلوبة على المرتبة الثالثة من خلال معامل اختلاف البالغ (20.143) مما يدل على أنها الأقل تجانساً وملائمة وأهمية من وجهة نظر أفراد العينة.

وبشكل عام تشير النتائج التي تم ذكرها إلى أن متغير نطاق عمل المراجعة الخارجية حقق وسطاً حسابياً بلغ (4.26) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ(3)، بأنحراف معياري بلغ (0.80)، وهذا يدل أن إجابات العينة قريبة من المعدل، ووزن نسبي بلغ (85%) لأهمية فقرات المتغير، وكما ظهر معامل الاختلاف بمقدار (18.779) وهذا يدل عدم حدوث إي تشتت في إجابات العينة، وفي نفس الوقت يدل على أن متغير نطاق عمل المراجعة الخارجية يأتي بالمرتبة الثالثة، على مستوى الدراسة

بالنسبة لمتغيرات الدراسة وجميع الأرقام الواردة تعكس أهمية الأبعاد والتي كان مستوى تأثيرها متقارباً في ضوء معامل الاختلاف.

بعد تحليل كامل أبعاد نطاق عمل المراجعة الخارجية ، نجد أنّ النظرة الإيجابية العالية هي الصفة العامة تجاه ما تضمنه هذا المتغير من فقرات، كما لا يمكن نفي النظرة الإيجابية الاعتيادية الواضحة على معظم الفقرات، حيث أنّ إجابات المبحوثين كانت تتراوح بين موافق بشدة وموافق حول نطاق عمل المراجعة الخارجية بشكل عام، واستنادا إلى المؤشرات السابقة يتضح أن متغير نطاق عمل المراجعة الخارجية حقق وسطاً حسابياً جيد، ويعد مؤشراً إيجابياً لتدرج الأهمية لأبعاد نطاق عمل المراجعة الخارجية ، والتي كانت متدرجة في أهميتها وبمستويات متقاربة.

1.19.2.3 اختبار علاقات الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة:

يعتبر هذا المطلب قاعدة أساسية تستند عليها الدراسات العملية بشكل عام، والدراسة الحالية بشكل خاص، فهو يقدم النتيجة النهائية التي بنيت عليها الدراسة حيث يتم من خلاله إثبات أو نفي الفرضيات التي بنيت على أساسها الدراسة بجوانبها النظرية والعلمية، كما يقدم جملة من النتائج والتي تنير الطريق أمام المراجعيين وتزيد من ثقتهم في التقارير المالية المعدة في المصارف العراقية لمعرفة وذلك للوقوف على نقاط القوة لديها للعمل على تدعيمها ومعرفة جوانب الضعف والعمل على تذليلها وذلك من خلال جملة من التوصيات المقدمة إلى لجان المراجعة في المصارف الخاصة العراقية، قدم الباحث في هذا المبحث شرحاً مفصلاً عن إثبات فرضيات الدراسة أو نفيها من خلال الآتي:

لإثبات فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات التالية:

أعتمد الباحث في اختبار الفرضيات الخاصة بعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على معامل الارتباط البسيط (Pearson). إذ تظهر الجداول الآتية، مصفوفة معاملات الارتباط البسيط (Pearson) بين متغيرات الدراسة وأبعادها، وقبل الدخول في اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية، فانه من الأهمية الإشارة إلى بعض الأمور وفق الآتي:

1. حجم العينة (103).
2. نوع الاختبار (2-tailed).
3. معنوية معامل الارتباط عن طريق المختصر (.Sig)، والذي تمت الإشارة اليها، من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع الجدولية، من غير أن يظهر قيمها عن طريق وضع نجمتين (**) على معامل الارتباط، مما يعني أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من الجدولية.

ومما يجدر الإشارة له، يتم الحكم على مقدار قوة معامل الارتباط في ضوء القاعدة الآتية:

- علاقة الارتباط منخفضة: اذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من0.10
- علاقة الارتباط معتدلة: اذا كانت قيمة معامل الارتباط بين 0.10-0.30
- علاقة الارتباط قوية: اذا كانت قيمة معامل الارتباط أعلى من 0.30

4. Correlation:(R)،يستخدم معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين.
5. R Squre:(R)، وهي تعبر عن مسؤولية المتغير المستقل في التغير الذي يطرأ على المتغير التابع.
6. T، Sig، ترفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية)، وتقبل الفرضية البديلة اذا كانت (Sig <0.05)، وتقبل فرضية العدم اذا كانت (Sig >0.05)، وكانت قيمة (T)، أكبر من (2).
7. تحليل المسار والذي يعتمد على وجود علاقة خطية بين المتغير التوضيحي والمتغير المستجيب، لذا فهو يعتمد على العلاقة السببية بين مجموعة من المتغيرات والمتغير المستجيب بتجزئة معامل الارتباط إلى مكوناته الرئيسية: التأثير المباشر والجزئي.

من هنا يهدف الباحث من المطلب الآتي إلى إتمام العملية الإحصائية من خلال اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بعلاقات الارتباط والأثر بين متغيرات الدراسة المبحوثة، إذ شخصت نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية على النحو الآتي:

1.1.19.2.3 الفرضية الرئيسية الاولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير المراجعة الداخلية بابعادها وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية.

لأثبات هذه الفرضية تم اثبات علاقة معايير المراجعة الداخلية بثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية على المستوى الكلي وعلى مستوى الابعاد وكما مبين:

جدول رقم (20.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معايير المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية (n=103)

متغيرات الدراسة	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل βبيتا	ANOVA		قيمة (T)	مستوى الدلالة (Sig)	القبول أو الرفض
					F	(Sig)			
معايير المراجعة الداخلية	0.861**	0.74	1.428	0.709	290	0.000	8.05	0.000	مقبوله
ثقة المراجع الخارجي									

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

كما أوضح الجدول رقم (20.2.3) يتبين من النتائج أعلاه وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين المتغير التفسيري معايير المراجعة الداخلية، والمتغير الوسيط ثقة المراجع الخارجي، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.861**)، وتدل على وجود علاقة ارتباط قوية، أما قيمة معامل التحديد (R^2)، فقد بلغت(0.74)، وتعد نسبة جيدة تشير إلى أن ما مقدار(74%) من التباين الحاصل في ثقة المراجع الخارجي مفسر بفعل معايير المراجعة الداخلية، ، وإن النسبة المتبقية البالغة (26%) تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفه، وظهرت قيمة بيتا (β) البالغ مقداره (0.709)، ويشير إلى أن تغير وحدة واحدة في معايير المراجعة الداخلية، يصاحبه تغير مقداره (0.709) في ثقة المراجع الخارجي؛ وهذه القيمة تعكس أهمية معايير المراجعة الداخلية، في تحقيق ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، ومن اختبار جدول (ANOVA) البالغة قيمته (23) وبدلالة إحصائية تبين وجود تجانس وتباين مقبول بين كلا المتغيرين، ويؤكد معامل (T) البالغ (8.05) وهي أكبر من (2)، وبمستوى دلالة اقل من (0.05)، قوة العلاقة بين المتغيرات لتجانس متوسطاتها، وما يدعم ذلك قيمة

الحد الثابت لمنحى الانحدار(a=1.428) والذي تبين انه يختلف عن الصفر، وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن هناك سعي دؤوب من قبل المراجعين الداخلين في المصارف لتحقيق الثقة في تقاريرها المالية بالنسبة للمراجع الخارجي بمقدار (1.428) حتى في حالة عدم ادراك المراجعين بمعايير المراجعة الداخلية.

بهذه النتائج الإيجابية يمكن تأكيد صحة الفرضية الرئيسية الاولى والتي تشير إلى (وجود علاقة وأثر ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية).

اما على مستوى الابعاد فيتم توضيحها ادناه

1.1.1.19.2.3 العلاقة بين معيار الاستقلالية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها (حجم الهينة الاحصائية ، الاعتماد على البيانات داخل المصرف، تنوع ادالة الاثبات):

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار الاستقلالية وثقة المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه:

جدول رقم (21.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار الاستقلالية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها(n=103)

ثقة المراجع الخارجي	معيار الاستقلالية							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل بيتاβ	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
حجم العينة الإحصائية	0.435	0.19	2.502	0.499	23	0.000	9	0.000
الاعتماد على البيانات داخل المصرف	0.677	0.46	1.552	0.717	85	0.000	6	0.000
تنوع ادالة الاثبات	0.826	0.68	0.078	1.065	217	0.000	8.9	0.000
ثقة المراجع الخارجي بشكل عام	**0.795**	**0.63**	**1.077**	**0.892**	**173**	**0.000**	**12.7**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

كما أوضح جدول رقم (21.2.3) أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين معيار الاستقلالية وحجم العينة الاحصائية بعد أن بلغ معامل الارتباط (**0.435)، وهي قيمة

تعكس العلاقة بين البعدين. أما قيمة معامل التحديد (R^2)، البالغة (0.19)، والتي تشير إلى أن ما مقدار (19%) من التباين الحاصل في حجم العينة الاحصائية مفسر بفعل معيار الاستقلالية، وإن النسبة المتبقية البالغة (81%) نتيجة عوامل أخرى لم تدخل في النموذج، ومن معامل بيتا (β) البالغ (0.499)، ويتبين أن تغير وحدة واحدة في بُعد معيار الاستثلالية يؤدي إلى تغير مقداره (0.499) في حجم العينة الاحصائية ، ومن اختبار جدول (ANOVA) البالغة قيمته (23) وبدلالة إحصائية اتضح وجود تجانس وتباين مقبول بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (9)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، في حين بلغت قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار(a=2.502) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين، ويتضح أن هناك اهتمام في حجم العينة الاحصائية بمقدار (2.502) حتى في حالة عدم تركيز لجنة المراجعة والمراجعة في المصارف عينة الدراسة على معيار الاستقلالية. وهذه القيم تعكس قوة العلاقة والأثر بين البعدين.

تبين من خلال النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين معيار الاستقلالية و الاعتماد على البيانات داخل المصرف بعد أن بلغ معامل الارتباط (**0.677)، وهي قيمة تعكس قوة العلاقة بين البعدين. أما قيمة معامل التحديد (R^2)، البالغة (0.46)، والتي تشير إلى أن ما مقدار (46%) من التباين الحاصل في الاعتماد على البيانات داخل المصرف مفسر بفعل معيار الاستقلالية، وإن النسبة المتبقية البالغة (54%) نتيجة عوامل أخرى، وتبين أن قيمة معامل بيتا (β) البالغ (0.717)، ويشير إلى أن تغير وحدة واحدة في معيار الاستقلالية يصاحبه تغير بمقدار(0.499) في بُعد الاعتماد على البيانات داخل المصرف ، وقد تم اختبار جدول (ANOVA) حيث بلغت قيمتها (85) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هناك تجانساً وتبايناً مقبولاً بين كلا البعدين، أما قيمة (T)، البالغة (6)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، في حين بلغت قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار(a=1.552) وبهذا يختلف عن الصفر وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين، ويتضح أن لجنة المراجعة مهتمة في الاعتماد على البيانات داخل المصرف بمقدار (1.552) حتى في حاله عدم اعتماد معيار الاستقلالية، وهذه القيم تعكس قوة العلاقة والأثر بين البعدين.

أسفرت النتائج عن وجود علاقة بين معيار الاستقلالية وتنوع ادالة الاثبات ، بعد أن بلغ معامل الارتباط (**0.826)، ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين معيار

الاستقلالية و تنوع ادالة الاثبات أما قيمة معامل التحديد(R^2)، والبالغة (0.68)، والتي تبين أن ما مقدار (68%) من التباين الحاصل في تنوع ادالة الاثبات مفسر بفعل معيار الاستقلالية، وان (32%)، نتيجة عوامل أخرى، ومن معامل بيتا (β) البالغ (1.065)، ويشير إلى أن تغير وحدة واحدة في بُعد معيار الاستقلالية يؤدي إلى تغير مقداره (1.065) في بُعد تنوع ادالة الاثبات ، واتضح من اختبار (ANOVA) البالغة قيمته بمراتب عليا وبدرجة (217) وبدلالة إحصائية وجود تجانس وتباين بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (8.9)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، أقل من (0.05)، لتصل قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار(a=0.078) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة، ويبين أن هناك اهتمام في تنوع ادالة الاثبات بمقدار (0.078) حتى في حالة عدم الاخذ ف معيار الاستقلالية. بهذه النتائج تتأكد طبيعة العلاقة والأثر بين البعدين، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج بأن هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معير الاستقلالية وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية. حيث بلغ معامل الارتباط (0.795**) ويدل على وجود علاقة طردية قوية، وتبين من خلال معامل التحديد(R^2) البالغ (0.63)، أن ما مقدار (63%) من التباين الحاصل في ثقة المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار الاستقلالية وإن النسبة المتبقية البالغة (38%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.892)، والتي تشير إلى تغير وحدة واحدة في بُعد معيار الاستقلالية يؤدي إلى تغير مقداره (0.892) في ثقة المراجع الخارجي ، ومن اختبار(ANOVA)، تبين أن هناك تجانس وتباين بين المتغيرات بعد أن بلغت القيمة(173) وبدلالة إحصائية. أما قيمة (T)، البالغة (12.7)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.00)، وهي أقل من (0.05). لتصل قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار(a=1.077) وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتبن اهتمام المصارف في ثقة المراجع الخارجي بمقدار (1.077) حتى في حالة عدم التاكيد على معيار الاستقلالية، هذه النتائج توكد على علاقة الارتباط بين معيار الاستقلالية وثقة المراجع الخارجي باعاده.

2.1.1.19.2.3 العلاقة بين معيار الحرفية المهنية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها (حجم الهينة الاحصائية ، الاعتماد على البيانات داخل المصرف، تنوع ادالة الاثبات):

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار الحرفية المهنية وثقة المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول :

جدول رقم (22.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار الحرفية المهنية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها(n=103)

وثقة المراجع الخارجي	معيار الحرفية المهنية							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل بيتاβ	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
حجم العينة الإحصائية	0.462	0.21	2.690	0.433	27	0.000	6.7	0.000
الاعتماد على البيانات داخل المصرف	0.744	0.55	1.729	0.644	124	0.000	7.3	0.000
تنوع ادالة الاثبات	0.917	0.84	0.303	0.968	524	0.000	6.5	0.000
وثقة المراجع الخارجي بشكل عام	**0.877**	**0.77**	**1.268**	**0.749**	**336**	**0.000**	**8.9**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (22.2.3) تم استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أنّ هناك ارتباط بين معيار الحرفية المهنية و حجم العينة الاحصائية بعد أن بلغت قيمة معامل الارتباط (**0.462)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية مقبولة بين البعدين، ومن معامل التحديد (R^2) ،البالغ(0.21)، تبين أن ما مقدار (21%) من التباين الحاصل في حجم العينة الاحصائية مفسر بفعل معيار الحرفية المهنية وإن النسبة المتبقية البالغة (79%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا(β) فكانت (0.433) إذ تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار الحرفية المهنية يصاحبه تغير بمقدار (0.433) في بُعد حجم العينة الاحصائية. ومن

اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (27) وبدلالة إحصائية يتضح أن هنالك تجانس وتباين مقبول بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (6.7)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، وما يؤكد العلاقة بين البعدين قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.690)، وبهذا يختلف عن الصفر وبذلك يتبين هناك اهتمام في المصارف المبحوثة في بُعد حجم العينة الاحصائية حتى في حالة عدم التأكيد على معيار الحرفية المهنية. وبهذه النتائج العلاقة بين معيار الحرفية المهنية وحجم العينة الاحصائية.

2. تبين من خلال النتائج الواردة وجود علاقة ارتباط بين معيار الحرافية المهنية والاعتماد على البيانات داخل المصرف ، بعد أن بلغت قيمة معامل الارتباط (**0.744)، وتعكس قوة العلاقة بين البعدين، ومن معامل التحديد(R^2) البالغ (0.55)، ويشير إلى أن ما مقدار (55%) من التباين الحاصل في الاعتماد على البيانات داخل المصرف مفسر بفعل معيار الحرفية المهنية وإن النسبة المتبقية البالغة (45%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) فكانت (0.644) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار الحرفية المهنية يؤدي إلى تغيير مقداره (0.644) في بُعد الاعتماد على البيانات داخل المصرف. وتبين من اختبار(ANOVA) البالغة قيمته (124) وبدلالة إحصائية وجود تجانس وتباين بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (7.3)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، ويتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.729) ويختلف عن الصفر، وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين، ويتضح وجود اهتمام في بُعد الاعتماد على البيانات داخل المصرف بمقدار(1.729) حتى في حاله عدم التاكيد على معيار الحرفية المهنية.وبهذه النتائج تتضح العلاقة بين معيار الحرفية المهنية والاعتماد علة البيانات.

3. أسفرت النتائج عن وجود علاقة ارتباط إيجابية بين معيار الحرفية المهنية وتنوع ادلة الاثبات بعد أن بلغ معامل الارتباط (**0.917)، ويشير إلى قوة العلاقة، أما معامل التحديد (R^2)، فقد بلغ (0.84)، الا أن (84%) من التباين الحاصل في تنوع ادالة الاثبات مفسر بفعل معيار الحرفية المهنية وإن النسبة المتبقية البالغة (16%) نتيجة عوامل أخرى لم تدخل في النموذج. ومن معامل بيتا(β) البالغ (0.968) والذي يشير إلى تغيير وحدة واحدة في معيار الحرفية المهنية يصاحبه تغير بمقدار (0.968) في بُعد تنوع ادالة الاثبات ،وتبين من اختبار (ANOVA) البالغة قيمته بمراتب عليا وبدرجة (524) وبدلالة إحصائية وجود تجانس وتباين بين البعدين، أما قيمة (T)،

البالغة (6.5)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، ويتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=0.303) ويختلف عن الصفر، وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن اهتمام المصارف المبحوثة في بُعد تنوع ادالة الاثبات يبلغ(0.303) حتى في حالة عدم تركيز على معيار الحرفية المهنية. وبهذه النتائج تتأكد صحة العلاقة والأثر بين معيار الحرفية المهنية وتنوع ادالة الاثبات، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج؛ بأن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين معيار الحرفية المهنية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (**0.877) وتعد علاقة طردية وقوية، أما قيمة معامل التحديد (R^2)، فقد بلغت (0.77)، إلى ما مقدار (77%) من التباين الحاصل في ثقة المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار الحرفية المهنية ، وإن النسبة المتبقية البالغة (23%) نتيجة عوامل أخرى لم تدخل في النموذج. أما قيمة معامل بيتا(β) فكانت (0.749) إذ تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار الحرفية المهنية يؤدي إلى تغير في ثقة المراجع الخارجي بمقدار (0.749)، ومن اختبار(ANOVA) البالغة قيمته بمراتب عليا وبدرجة (336) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000)، يتضح بأن هنالك تجانس وتباين بين كلا المتغيرين. أما قيمة (T)، البالغة (8.9)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.00)، وهي أقل من (0.05). كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.268) أي يختلف عن الصفر وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين، ويتضح أن مقدار اهتمام المصارف عينة الدراسة في المتغير الوسيط ثقة المراجع الخارجي يبلغ (1.268) حتى في حالة عدم اعتماد معيار الحرفية المهنية ؛ كون قيمة الحد الثابت لا تساوي الصفر. وهذه النتائج توكد على العلاقة بين معيار الحرفية المهنية وثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية.

3.1.1.19.2.3 العلاقة بين معيار نطاق العمل وثقة المراجع الخارجي بأبعادها (حجم الهينة الاحصائية ، الاعتماد على البيانات داخل المصرف، تنوع ادالة الاثبات):

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار نطاق العمل وثقة المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول:

جدول رقم (23.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار نطاق العمل وثقة المراجع الخارجي بأبعادها(n=103)

ثقة المراجع الخارجي	معيار نطاق العمل							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل بيتاβ	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
حجم العينة الإحصائية	0.448	0.20	2.907	0.337	25	0.000	5.4	0.000
الاعتماد على البيانات داخل المصرف	0.731	0.53	2.028	0.561	115	0.000	5.2	0.000
تنوع ادالة الاثبات	0.987	0.80	0.769	0.893	416	0.000	3.7	0.000
ثقة المراجع الخارجي بشكل عام	**0.855**	**0.73**	**1.642**	**0.647**	**274**	**0.000**	**5.6**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (23.2.3) أعلاه تم استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية بين معيار نطاق العمل حجم العينة الاحصائية ، إذ بلغ معامل الارتباط (**0.448)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية مقبولة بين البعدين وتبين من معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.20)، إلى أن ما مقدار (20%) من التباين الحاصل في حجم العينة الاحصائية مفسر بفعل معيار نطاق العمل وإن النسبة المتبقية البالغة (80%) نتيجة عوامل أخرى لم تدخل في النموذج. أما قيمة معامل بيتا(β) البالغة (0.337) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار نطاق العمل يؤدي إلى تغيير في حجم العينة الاحصائية بمقدار

(0.337)، ومن اختبار(ANOVA) البالغة قيمته (25) وبدلالة إحصائية؛ وهذا يعني وجود تجانس وتباين مقبول بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة(5.4)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05). كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.907) ويختلف عن الصفر، وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن اهتمام المصارف بُعد حجم العينة الاحصائية يصل مقداره إلى (2.907) حتى في حالة عدم تركيز معيار نطاق العمل وبهذه النتائج تظهر معالم العلاقة والأثر بين البعدين.

2. أكدت النتائج على وجود علاقة ارتباط بين معيار نطاق العمل والاعتماد على البيانات داخل المصرف بعد إن بلغ معامل الارتباط (**0.731)، ويشير إلى علاقة ارتباط طردية جيدة، ومن معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.53)، يتضح أن ما مقدار (53%) من التباين الحاصل في الاعتماد على البيانات داخل المصرف مفسر بفعل معيار نطاق العمل وإن النسبة المتبقية البالغة (47%) نتيجة عوامل أخرى، ويبين معامل بيتا (β) البالغ (0.561) أن تغيير وحدة واحدة في نطاق العمل يؤدي إلى تغيير مقداره (0.561) في الاعتماد على البيانات داخل المصرف ، ويتضح من اختبار(ANOVA) البالغ (115) بدلالة إحصائية وجود تجانس وتباين. أما قيمة (T)، فقد بلغت (5.2)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، في حين بلغ الحد الثابت لمنحى (a=2.028) ويؤكد العلاقة ويدل على وجود اهتمام الاعتماد على البيانات داخل المصرف بمقدار(2.028) حتى في حالة عدم التركيز على معيار نطاق العمل.وهذه النتائج تؤكد العلاقة والأثر بين البعدين.

3. تبين أن معامل الارتباط بين معيار نطاق العمل و تنوع ادالة الاثبات بلغ مقداره (**0.987)، ما يعني وجود علاقة ارتباط طردية قوية جيدة بين البعدين، أما معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.80)، ويشير إلى أن ما مقدار (80%) من التباين الحاصل في تنوع ادالة الاثبات مفسر بفعل تنوع ادالة الاثبات وإن النسبة المتبقية البالغة (20%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) فكانت (0.893) وتدل على إن تغيير وحدة واحدة في مرحلة معيار نطاق العمل يؤدي إلى تغيير مقداره (0.893) في بُعد تنوع ادالة الاثبات ، ومن اختبار (ANOVA) البالغ (416) بدلالة إحصائية تبين وجود تجانس وتباين بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (3.7)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، لتبلغ قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار (a=0. 826) أي يختلف عن الصفر وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح إن هناك

اهتمام في تنوع ادالة الاثبات بمقدار (0.826) حتى في حالة عدم التركيز على معيار نطاق العمل. وبهذه النتائج تتأكد علاقة الارتباط والأثر بين البعدين، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج بأن هناك علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين معيار نطاق العمل وثقة المراجع الخارجي في التقارير المالية بدالالة ابعادة. حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين(**0.855) ويدل على العلاقة الطردية القوية، أما معامل التحديد (R^2)، فقد بلغ (0.73)، إلى أن ما مقدار (73%) من التباين الحاصل في ثقة المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار نطاق العمل وإن النسبة المتبقية البالغة (28%) نتيجة عوامل أخرى، وتبين إن قيمة معامل بيتا(β) بلغ (0.647) أي أن تغيير وحدة واحدة في بعد نطاق العامل يؤدي إلى تغيير مقدار (0.647) في ثقة المراجع الخارجي، ويدل اختبار(ANOVA) البالغ قيمته (274) بدرجات عالية وبدلالة إحصائية اقل من (0.000) على وجود تجانس وتباين بين كلا المتغيرين، أما قيمة (T)، البالغة (5.6)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.00)، وهي أقل من (0.05)، ويتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.642) ويختلف عن الصفر وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن هناك اهتماماً كبيراً في المصارف المبحوثة في ثقة المراجع الخارجي بمقدار(1.642) حتى في حالة عدم توفر معيار نطاق العمل، وهذه النتائج توكد على العلاقة بين معيار نطاق العمل كأحد ابعاد المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي

4.1.1.19.2.3 العلاقة بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها (حجم الهيئة الاحصائية ، الاعتماد على البيانات داخل المصرف، تنوع ادالة الاثبات):

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار نطاق العمل وثقة المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه:

جدول رقم (24.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها(n=103)

ثقة المراجع الخارجي	معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل بيتاβ	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
حجم العينة الإحصائية	0.461	0.21	2.875	0.381	27	0.000	9.5	0.000

الاعتماد على البيانات داخل المصرف	0.731	0.53	2.046	0.557	115	0.000	16.1	0.000
تنوع ادالة الاثبات	0.905	0.81	0.766	0.840	454	0.000	4.7	0.000
ثقة المراجع الخارجي بشكل عام	**0.861**	**0.74**	**1.624**	**0.647**	**290**	**0.000**	**10.5**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (24.2.3) تم استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج وجود علاقة بين اداء وظيفة المراجعة الداخلية وحجم العينة الاحصائية بعد أن بلغت قيمة معامل الارتباط (**0.461)، وتشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية مقبولة بين البعدين، وتبين من معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.21)، إلى أن ما مقدار (21%) من التباين الحاصل في حجم العينة الاحصائية مفسر بفعل اداء وظيفة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (80%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا(β) فقد بلغت (0.381) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في مرحلة اداء وظيفة المراجعة الداخلية تؤدي إلى تغيير بمقدار (0.381) في حجم العينة الاحصائية ، ومن اختبار(ANOVA) البالغ قيمته (27) وبدلالة إحصائية تبين وجود تجانس وتباين مقبول بين البعدين، أما قيمة (T)، البالغة (5.4)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.875) ويختلف عن الصفر وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن هناك اهتمام كبير في بُعد حجم العينة الاحصائية مقداره (2.875) حتى في حالة عدم اعتماد اداء وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف المبحوثة. وبهذه النتائج تتأكد العلاقة بين اداء وظيفة المراجعة الداخلية و حجم العينة الاحصائية.
2. تبين من خلال النتائج أن معامل الارتباط بين اداؤ وظيفة المراجعة الداخلية والاعتماد على البيانات داخل المصرف بلغت قيمته (**0.731)، ويشير إلى وجودة علاقة ارتباط طردية جيدة بين البعدين، ويتضح من معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.53)، إلى أن ما مقدار (53%) من التباين الحاصل في الاعتماد على البيانات داخل المصرف مفسر بفعل اداء وظيفة المراجعة الخارجية وإن النسبة المتبقية البالغة (47%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل (β) فكانت (0.557) إذ تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في مرحلة اداء وظيفة المراجعة تؤدي إلى تغيير

مقداره (0.557) في الاعتماد على البيانات داخل المصرف، ومن اختبار (ANOVA) البالغ قيمته (115) وبدلالة إحصائية يتضح وجود تجانس وتباين بين البعدين، أما قيمة (T)، البالغة (16.1)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.046) أي يختلف عن الصفر وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن هناك اهتمام في المصارف المبحوثة في بُعد ا الاعتماد على البيانات داخل المصرف يصل مقداره إلى (2.046) حتى في حالة عدم التأكيد على معيار اداء وظيفة المراجعة في المصارف المبحوثة. وبهذه النتائج يتضح وجود علاقة وأثربين البعدين.

3. أكد قياس معامل الارتباط بين اداء وظيفة المراجعة الداخلية تبين تنوع ادالة الثبات البالغ (0.905**)، إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين البعدين، وتبين من معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.81)، إلى أن ما مقدار (81%) من التباين الحاصل في تنوع ادالة الثبات مفسر بفعل اداء وظيفة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (19%) نتيجة عوامل أخرى لا تدخل في نموذج الدراسة، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.840) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في اداء وظيفة المراجعة الداخلية تصاحبها تغير في تنوع ادالة الثبات بمقدار(0.840)، ومن اختبار(ANOVA) البالغ قيمته بمراتب عليا وبدرجة (454) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هنالك تجانس وتباين بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (4.7)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما بلغت قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار (a=0.766) ويختلف عن الصفر ويؤكد وجود علاقة بين البعدين وفي نفس الوقت، تبين أن هناك اهتمام من قبل لجان المراجعة المصارف في تنوع ادالة الثبات (0.766) حتى في حالة انعدام مرحلة اداء وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف المبحوثة. وجميع هذه النتائج تبرهن وجود علاقة وأثر بين البعدين، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج بأن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وبين ثقة المراجع الخارجي بأبعادها، حيث بلغ معامل الارتباط (0.861**) ويدل على علاقة طردية وقوية، وتبين من معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.74)، إلى أن ما مقدار (74%) من التباين الحاصل في ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية مفسر بفعل معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (26%) نتيجة عوامل أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.647) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في مرحلة معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير مقداره(0.647) في ثقة المراجع الخارجي، ومن اختبار(ANOVA) البالغة قيمته بمراتب عليا وبدرجة (290) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000)، عند العينة المختارة وهذا يعني بأن هناك تجانس وتبايناً بين كلا المتغيرين، أما قيمة

(T)، البالغة (10.5)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.00)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.624) وبهذا يختلف عن الصفر، ليؤكد العلاقة بين المتغيرين، ويتضح أن المصارف المبحوثة تهتم في ثقة المراجع الخارجي لتصل قيمة ذلك الاهتمام إلى (1.624) حتى في حالة عدم التاكيد على معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية ، جميع ماتقدم يبين العلاقة والاثر بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وقة المراجع بابعادها.

5.1.1.19.2.3 العلاقة بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها (حجم الهينة الاحصائية ، الاعتماد على البيانات داخل المصرف، تنوع ادالة الاثبات):

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه:

جدول رقم (25.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها(n=103)

ثقة المراجع الخارجي	معيار ادارة المراجعة الداخلية							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل بيتا β	ANOVA F	ANOVA Sig	T-TEST T	T-TEST Sig
حجم العينة الإحصائية	0.230	0.5	3.611	0.215	5	0.000	1.9	0.127
الاعتماد على البيانات داخل المصرف	0.685	0.56	3.056	0.333	49	0.000	8.5	0.000
تنوع ادالة الاثبات	0.509	0.26	2.160	0.536	75	0.000	6.6	0.000
ثقة المراجع الخارجي بشكل عام	**0.687**	**0.54**	**2.708**	**0.415**	**60**	**0.000**	**8.7**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (25.2.3) تم استخلاص النتائج التالية:

1. ظهر معامل الارتباط بين التوجه معيار ادارة المراجعة الداخلية وحجم العينة الاحصائية البالغ (0.230)، إلى أنّ هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين البعدين، وتبين من معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.5)، إلى أن ما مقدار (5%) من التباين الحاصل في حجم العينة الاحصائية مفسر بفعل معيار ادارة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (95%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.215) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في ا معيار ادارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.215) في حجم العينة الاحصائية، ومن اختبار (ANOVA)، البالغة قيمته (5) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين ضعيف بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (1.9)، وهي اقل من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.127) حسب إجابات العينة المستهدفة وهي اكبر من (0.05)، وهذه النتائج تشير الى وجود علاقة ارتباط وأثر ضعيفة بين البعدين، وبهذا يتوجب على المصارف المبحوثة التركيز على معيار ادارة المراجعة الداخلية لينعكس ذلك على حجم العينة الاحصائية بمقدار قيمة منحنى الانحدار البالغة (a=3.611) خاصة بعد أن تبين قيمة معامل بيتا (β) موجبة.
2. تبين من خلال النتائج أن معامل الارتباط بين معيار ادارة المراجعة الداخلية والاعتماد على البيانات داخل المصرف بلغ (0.685)، مما يشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية بين البعدين ، ومن معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.56)، وتدل على أن ما مقدار (56%) من التباين الحاصل في الاعتماد على البيانات داخل المصرف مفسر بفعل معيار ادارة المراجعة الداخلية ، وإن النسبة المتبقية البالغة (44%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.333) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار ادارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.333) في الاعتماد على البيانات داخل المصرف، ومن اختبار(ANOVA) البالغة قيمته (49%) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (8.5)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=3.056) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين البعدين، ويتضح أن المصارف المبحوثة تعتمد على البيانات الداخلية بمقدار (3.056) حتى في حالة عدم التركيز معيار ادارة المراجعة الداخلية ، وبهذه النتائج تتأكد علاقة الارتباط بين لبعدين.

3. بلغ معامل الارتباط بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وتنوع ادالة الاثبات(*0.509)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية بين البعدين، ومن معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.26)، ويدل على أن ما مقدار (26%) من التباين الحاصل في تنوع ادالة الاثبات بفعل معيار ادارة المراجعة الداخلية ، وإن النسبة المتبقية البالغة (74%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.536) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار ادارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.536) تنوع ادالة الاثبات، ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (75) وبدلالة إحصائية ويعني بأن هناك تجانس وتباين بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (6.6)، وهي اكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.160) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين، ويبين أن المصارف المبحوثة تهتم في ادالة الاثبات وتنوعها بمقدار (2.160) حتى في حالة عدم التركيز معيار ادارة المراجعة الداخلية ، وبهذه النتائج تتأكد علاقة الارتباط والأثر بين البعدين، ومن خلال النتائج يتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي بأبعادها. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.687) ويدل على العلاقة الطردية الجيدة ، كما تبين من معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.54)، أي أن ما مقدار (54%) من التباين الحاصل في ثقة المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار ادارة المراجعة الداخلية ، وإن النسبة المتبقية البالغة (46%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.415) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار ادارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.415) في ثقة المراجع الخارجي، ومن اختبار (ANOVA) البالغ (60) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000) عند العينة المختارة وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين المتغيرين. أما قيمة (T)، البالغة (8.7)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.708) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين، ويبين أن المصارف المبحوثة تهتم في ثقة المراجع الخارجي ليصل مقدار الاهتمام إلى (2.708) حتى في حالة عدم التركيز على معيار ادارة المراجعة الداخلية ، وبهذه النتائج تتأكد صحة الفرضية العلاقة والاثر بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وثقة المراجع الخارجي، جميع البيانات الواردة توكد صحة الفرضية الاولى وتدعكها احصائياً.

4. 2.1.19.2.3 الفرضية الرئيسية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير المراجعة الداخلية بابعادها ونطاق عمل المراجع الخارجي.

يركز هنا على اختبار فرضيات الارتباط والأثر التي صيغت استرشاداً بما أفرزه التراكم الفكري حول العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (26.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معايير المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها(n=103)

متغيرات الدراسة	معامل الارتباط(R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة aالثابت	معامل بيتا β	ANOVA		T- قيمة	مستوى الدلالة (Sig)	القبول أو الرفض
					F	(Sig)			
معايير المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي	0.859**	0.73	1.337	0.733	283	0.000	8.48	0.000	مقبول

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

أظهرت ان الجدول رقم (26.2.3) النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي؛ حيث بلغ معامل الارتباط(0.859**) وتعد علاقة طردية قوية بدلالة إحصائية اقل (0.05)، وتبين من خلال معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.73)، إلى أن ما مقدار (73%) من التباين الحاصل في نطاق عمل المراجع الخارجي مفسر بفعل معايير المراجعة الداخلية ، وإن النسبة المتبقية البالغة (27%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.733) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معايير المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.733) في نطاق عمل المراجع الخارجي، ومن اختبار(ANOVA) البالغة قيمته بمراتب عليا وبدرجة (283) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000)، تبين وجود تجانس وتباين بين كلا المتغيرين، أما قيمة اختبار (T) البالغة(8.48) وهي اكبر من (2) وبمستوى دلالة اقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.337) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويوضح أن المصارف المبحوثة تهتم في نطاق عمل المراجع الخارجي ليصل مقدار ذلك الاهتمام إلى (1.337) حتى في حالة عدم التاكيد على معايير المراجعة الداخلية ، مما يدل على تجانس

المتوسطات للمتغيرين، وهذا ما دلت عليه أرقام الترابطات والتي تفاوتت بين قوي جداً وقوي، وبهذه النسبة يتضح أن ترسيخ معايير المراجعة الداخلية المعتمدة في الدراسة تزيد من نطاق العمل والاجراءات.

بهذه النتائج الإيجابية يمكن تأكيد صحة الفرضية الرئيسية الثانية والتي تشير إلى (وجود علاقة وأثر ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي).

اما على مستوى الابعاد فيتم توضيحها ادناه

1.2.2.19.2.3 العلاقة بين معيار الاستقلالية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها (اجراءات المراجعة الخارجية، حجم الاختبارات المطلوبة، تكاليف عملية المراجعة الخارجية):

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار الاستقلالية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه:

جدول رقم (27.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار الاستقلالية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها(n=103)

نطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها	معيار الاستقلالية							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة الثابت a	معامل بيتا β	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
اجراءات المراجعة الخارجية	0.457	0.20	2.962	0.363	26	0.000	5.8	0.000
حجم الاختبارات المطلوبة	0.731	0.53	1.038	0.781	115	0.000	5.8	0.000
تكاليف عملية المراجعة الخارجية	0.875	0.76	0.929	0.806	331	0.000	4.5	0.000
نطاق عمل المراجع الخارجي بشكل عام	**0.861**	**0.74**	**1.771**	**0.621**	**290**	**0.000**	**6.5**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (27.2.3) تم استخلاص النتائج التالية:

1. حقق معامل الارتباط بين البعدين ما قيمته(*0.457)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية بين البعدين، ومن معامل التحديد (R2)، البالغ (0.20)، أي أن ما مقدار (20%) من التباين الحاصل في اجراءات المراجعة الخارجية مفسر بفعل معيار الاستقلالية وإن النسبة المتبقية البالغة (80%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.363) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار الاستقلالية يؤدي إلى تغيير (0.363) في اجراءات المراجعة الخارجية ومن اختبار (ANOVA)البالغة قيمته (26) وبدلالة إحصائية تبين بأن هناك تجانساً وتبايناً مقبولاً بين كلا البعدين، أما قيمة (T)، البالغة (5.8)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، ومن قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.962) يتبين اختلافه عن الصفر، ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن المصارف المبحوثة تهتم في اجراءات المراجعة الخارجية ليصل مقدار ذلك الاهتمام إلى (2.962) حتى في حالة التاكيد على معيار الاستقلالية، وبهذه النتائج تتأكد العلاقة والأثر بين البعدين.
2. أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين معيار الاستقلالية وحجم الاختبارات المطلوبة بلغ (**0.731)، مما يشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية جيدة البعدين، وتبين من معامل التحديد (R2)، البالغ(0.53)، إلى أن ما مقدار (53%) من التباين الحاصل في حجم الاختبارات المطلوبة مفسر بفعل معيار الاستقلالية، وإن النسبة المتبقية البالغة (47%) نتيجة عوامل أخرى، ومن معامل بيتا (β) البالغة (0.871) يتضح أن تغيير وحدة واحدة فيمعيار الاستقلالية يؤدي إلى تغيير (0.871) في حجم الاختبارات المطلوبة ، ومن اختبار(ANOVA) حيث بلغت قيمته (115) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هنالك تجانس وتباين بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (5.8)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتبين قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.038) وبهذا اختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن المصارف المبحوثة تهتم في حجم الاختبارات المطلوبة ليصل مقدار الاهتمام إلى (1.038) حتى في حالة عدم التاكيد على معيار الاستقلالية، وهذه النتائج تبرهن العلاقة والأثر بين البعدين.
3. اظهر معامل الارتباط بين معيار الاستقلالية وتكاليف عملية المراجعة الخارجية البالغ (**0.875)، ما يشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية جيدة بين البعدين، وتبين من معامل

التحديد(R2)، البالغ (0.76)، ويشير إلى أن (76%) من التباين الحاصل تكاليف عملية المراجعة الخارجية مفسر بفعل معيار الاستقلالية وإن النسبة المتبقية البالغة (24%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.806) وتدل على أن تغير وحدة واحدة في معيار الاستقلالية يؤدي إلى تغير مقداره (0.806) في تكاليف عملية المراجعة الخارجية ، ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (331) بدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هنالك تجانس وتباين بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (4.5)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=0.929) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويبين وجود اهتمام تكاليف عملية المراجعة الخارجية بمقدار (0.929) حتى في حالة عدم التأكيد على معيار الاستقلالية. وهذه النتائج توضح طبيعة العلاقة و بين معيار الاستقلالية و تكاليف عملية المراجعة الخارجية، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج بأن هناك علاقة طردية وقوية ذات دلالة إحصائية بين معيار الاستقلالية مع نطاق عمل المراجع الخارجي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (**0.861) وتدل على العلاقة الطردية القوية، ومن معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.74)، ويشير إلى أن ما مقدار (74%) من التباين الحاصل في نطاق عمل المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار الاستقلالية والنسبة المتبقية البالغة (26%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.621) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار الاستقلالية يصاحبه تغيير (0.621) في نطاق عمل المراجع الخارجي، وتبين من اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (290) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000) ويبرهن وجود تجانس وتباين بين كلا المتغيرين. أما قيمة (T)، البالغة (6.5)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.00)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغ (a=1.771)، وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح وجود اهتمام في نطاق عمل المراجع الخارجي ليصل مقدار الاهتمام إلى (1.771) حتى في حالة عدم وجود تاكيد على معيار الاستقلالية، وبهذه النتائج تتأكد صحة العلاقة بين معيار الاستقلالية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادة.

2.2.2.19.2.3 العلاقة بين معيار الحرفية المهنية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها (اجراءات المراجعة الخارجية، حجم الاختبارات المطلوبة، تكاليف عملية المراجعة الخارجية).

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار الحرفية المهنية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه:

جدول رقم (28.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار الحرفية المهنية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها(n=103)

نطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها	معيار الحرفية المهنية							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل بيتا β	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
اجراءات المراجعة الخارجية	0.497	0.25	2.662	0.321	33	0.000	3.8	0.000
حجم الاختبارات المطلوبة	0.713	0.51	1.978	0.558	104	0.000	2.7	0.007
تكاليف عملية المراجعة الخارجية	0.292	0.21	0.629	0.030	35	0.601	0.06	0.947
نطاق عمل المراجع الخارجي بشكل عام	**0.866**	**0.75**	**1.484**	**0.666**	**301**	**0.000**	**2.6**	**0.011**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (28.2.3) تم استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أنّ معامل الارتباط بين معيار الحرفية المهنية واجراءات لمراجعة الخارجية بلغ (*0.497)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية مقبولة بين البعدين، وتبين من معامل التحديد (R^2)، البالغ(0.25)، إلى أن ما مقدار (25%) من التباين الحاصل في اجراءات المراجعة الخارجية مفسر بفعل معيار الحرفية المهنية ، وإن النسبة المتبقية البالغة (75%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.421) وتشير إلى أن تغيير وحدة

واحدة في معيار الحرفية المهنية يؤدي إلى تغيير (0.421) في اجراءات المراجعة الخارجية، ومن اختبار (ANOVA) البالغ قيمته (33) وبدلالة إحصائية، وهذا يعني بأن هنالك تجانس وتباين مقبول بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة(3.8)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة(Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، ويتبين من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.662) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن المصارف المبحوثة تهتم فياجراءات المراجعة الخارجية العمل بمقدار (2.662) حتى في حالة عدم التاكيد معيار الحرفية المهنية. وبهذه النتائج تتأكد علاقة الارتباط والأثر بين البعدين.

2. حققت العلاقة بين معيار الحرفية المهنية وحجم الاختبارات المطلوب ارتباط بلغ (**0.713)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية جيدة بين البعدين، وتبين من معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.51)، إلى أن ما مقدار (51%) من التباين الحاصل في حجم الاختبارات المطلوب مفسر بفعل معيار الحرفية المهنية، وإن النسبة المتبقية البالغة (49%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغ (0.558) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار الحرفية المهنية يؤدي إلى تغيير مقداره (0.558) في حجم الاختبارات المطلوب، ومن اختبار(ANOVA) البالغة قيمته (104) وبدلالة إحصائية، وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (2.7)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.007)، وهي أقل من (0.05)، ويتبين من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.978) ويختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين، ويتضح وجود اهتمام في حجم الاختبارات المطلوب ليصل مقدار الاهتمام إلى (1.978) حتى في حالة عدم التاكيد على معيار الحرفية المهنية، وبهذه النتائج تتأكد صحة علاقة الارتباط والأثر بين البعدين.

3. أشارت نتيجة الارتباط بين تكاليف معيار الحرفية المهنية وعملية المراجعة الخارجية إلى (0.292)، ما يشير إلى أنّ هناك علاقة ضعيفة بين البعدين، وتبين من معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.21)، إلى أن ما مقدار (21%) من التباين الحاصل في تكاليف عملية المراجعة الخارجية مفسر بفعل معيار الحرفية المهنية وإن النسبة المتبقية البالغة (79%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.030) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار الحرفية المهنية يصاحبه تغير بمقدار (0.030) في تكاليف عملية المراجعة الخارجية ، ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (35) مع عدم وجود دلالة

إحصائية ما يعني عدم وجود تجانس وتباين بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (0.06)، وهي اصغر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.947)، وهي أكبر من (0.05)، وتعكس هذه النتائج ضعف علاقة الارتباط والأثر بين البعدين، ويعود السبب حسب أراء العينة إلى اللجان المشكلة، لا تعتم في تكاليف عملية المراجعة الخارجية . ولكن في حالة تركيز إدارة المصارف المبحوثة على معيار الحرفية المهنية والنظر اليه نظرة إيجابية؛ فأن ذلك سيؤدي إلى موازنه تكاليف عملية المراجعة الخارجية بمقدار قيمة الحد الثابت البالغة (a=0.601)كما ويتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=0.629)، معامل بيتا (β) البالغ (0.030)، يحمل الإشارة الموجبة، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج بأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معيار الحرفية المهنية ونطاق عمل المراجع الخارجي كون النتائج حققت علاقتين إيجابيتين من مجموع اربع علاقات وفي نفس الوقت تبين من أجمالي قيمة معامل الارتباط (*0.866) وهو علاقة طردية قوية، وأن قيمة معامل التحديد(R^2)، بلغت (0.75)، إلى أن ما مقدار (75%) من التباين الحاصل في ونطاق عمل المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار الحرفية المهنية وإن النسبة المتبقية البالغة (25%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغ (0.666) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار الحرفية المهنية يؤدي إلى تغيير (0.666) في ونطاق عمل المراجع الخارجي ، ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمته بمراتب عليا وبدرجة (301) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000) عند العينة المختارة وهذا يعني بأن هنالك تجانس وتباين بين كلا المتغيرين. أما قيمة (T)، البالغة (2.6)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.011)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.484) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويبين أن المصارف المبحوثة تهتم بشكل كبير في نطاق عمل المراجع الخارجي ليصل مقدار الاهتمام إلى (1.484) حتى في حالة عدم التاكيد على معيار الحرفية المهنية، بهذا النتائج تتكاد العلاقة بين البعدين.

3.2.2.19.2.3 العلاقة بين معيار نطاق العمل ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها (اجراءات المراجعة الخارجية، حجم الاختبارات المطلوبة، تكاليف عملية المراجعة الخارجية):

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار نطاق العمل ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول:

جدول رقم (29.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار نطاق العمل ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده (n=103)

معيار نطاق العمل بأبعادها	نطاق العمل							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة الثابت a	معامل بيتا β	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
اجراءات المراجعة الخارجية	0.444	0.20	2.890	0.377	24	0.000	5.3	0.000
حجم الاختبارات المطلوبة	0.762	0.58	1.881	0.597	139	0.000	5.5	0.000
تكاليف عملية المراجعة الخارجية	0.934	0.87	0.555	0.890	685	0.000	4.4	0.000
نطاق العمل بشكل عام	**0.886**	**78%**	**1.487**	**0.684**	**370**	**0.000**	**6.2**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (29.2.3) تم استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أنّ معامل الارتباط بين معيار نطاق العمل و**اجراءات المراجعة الخارجية** كان (**0.444)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية مقبولة بين البعدين، وتبين من معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.20)، إلى أن ما مقدار (20%) من التباين الحاصل في ا اجراءات

المراجعة الخارجية مفسر بفعل نطاق العمل ، وإن النسبة المتبقية البالغة (80%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.377) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في نطاق العمل يؤدي إلى تغيير (0.377) في اجراءات المراجعة الخارجية ، ومن اختبار(ANOVA) البالغة قيمتها (24) وبدلالة إحصائية اتضح وجود تجانس وتباين مقبول بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (5.3)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.890) وبهذا يختلف عن الصفر؛ ليؤكد العلاقة بين البعدين ويبين أن المصارف المبحوثة تهتم في اجراءات المراجعة الخارجية بمقدار(2.890) حتى في حالة عدم التركيز على معيار نطاق العمل، وبهذه النتائج تتأكد علاقة الارتباط والأثر بين البعدين.

2. أشارت نتيجة معامل الارتباط بين نطاق العمل وحجم الاختبارات المطلوبة البالغ (0.762**)، إلى وجود علاقة طردية جيدة بين البعدين، ومن معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.58)، ويشير إلى أن ما مقدار (58%) من التباين الحاصل في حجم الاختبارات المطلوبة مفسر بفعل معيار نطاق العمل وإن النسبة المتبقية البالغة (42%) نتيجة عوامل أخرى، وتبين من معامل بيتا (β) البالغ (0.597)، ويشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار نطاق العمل يؤدي إلى تغيير (0.597) في حجم الاختبارات المطلوبة ، ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (139) وبدلالة إحصائية؛ وهذا يعني وجود تجانس وتباين بين البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (5.5)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، وتؤكد قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.881) وبهذا يختلف عن الصفر، ويدل على العلاقة بين البعدين، ويتضح أن المصارف المبحوثة تهتم في حجم الاختبارات المطلوبة بمقدار(1.881) حتى في حالة عدم وجود معيار نطاق العمل ، وبهذه النتائج تتأكد علاقة الارتباط والأثر بين نطاق العمل و حجم الاختبارات المطلوبة.

3. حققت العلاقة بين معيار نطاق العمل و تكاليف عملية المراجعة الخارجية معامل ارتباط بلغ (0.934**)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية جيدة بين البعدين، وتبين من معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.87)، إلى أن ما مقدار (87%) من التباين الحاصل في تكاليف عملية المراجعة الخارجية مفسر بفعل نطاق العمل وإن النسبة المتبقية البالغة (13%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.890) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة

واحدة في نطاق العمل تؤدي إلى تغيير (0.890) في تكاليف عملية المراجعة الخارجية ، ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (685) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هنالك تجانس وتباين بين كلاهما. أما قيمة (T)، البالغة (4.4)، وهي اكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=0.555) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين البعدين، ويتضح أن المصارف المبحوثة تهتم في تكاليف عملية المراجعة الخارجية بمقدار (0.555) حتى في حالة عدم التركيز على معيار نطاق العمل، وبهذه النتائج تتأكد العلاقة والاثر بين البعدين، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج بأن هناك علاقة طردية وقوية ذات دلالة إحصائية بين نطاق العمل ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط(**0.886) وهو علاقة طردية قوية، وتبين من معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.78)، إلى أن ما مقدار (78%) من التباين الحاصل في نطاق عمل المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار نطاق العمل، وإن النسبة المتبقية البالغة (22%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.684) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في التوجه نطاق عمل المراجع الخارجي تؤدي إلى تغيير (0.684) في نطاق عمل المراجع الخارجي، ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمتة بمراتب عليا وبدرجة (370) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000)، وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين المتغيرين، أما قيمة (T)، البالغة (6.2)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.487) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين، ويتضح ان اللجان في المصارف المبحوثة تهتم في نطاق عمل المراجع الخارجي بمقدار (1.487) حتى في حالة عدم التركيز على معيار نطاق العمل، وبهذه النتائج تتأكد صحة العلاقة بين معيار نطاق العمل ونطاق عمل المراجع الخارجي بابعاده.

4.2.2.19.2.3 العلاقة بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها (اجراءات المراجعة الخارجية، حجم الاختبارات المطلوبة، تكاليف عملية المراجعة الخارجية).

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول :

جدول رقم (30.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار اداء وظيفة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي بابعاده(n=103)

نطاق عمل المراجع الخارجي	معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل بيتاβ	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
اجراءات المراجعة الخارجية	0.454	0.20	0.897	0.377	26	0.000	5.3	0.000
حجم الاختبارات المطلوبة	0.741	0.55	2.12	0.568	123	0.000	5.6	0.000
تكاليف عملية المراجعة الخارجية	0.904	0.82	0.766	0.843	452	0.000	4.3	0.000
نطاق العمل بشكل عام	**0.875**	**0.76**	**0.1600**	**0.659**	**328**	**0.000**	**6.4**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (30.2.3) تم استخلاص النتائج التالية:

1. حققت العلاقة بين معيار اداء وظيفة المراجعه الداخلية اجراءات المراجعة الخارجية معامل ارتباط بلغ (*0.454)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية بين البعدين، وتبين من معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.20)، إلى أن ما مقدار (20%) من التباين الحاصل في اجراءات المراجعة الخارجية مفسر بفعل معيار اداء وظيفة المراجعه الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (80%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغ (0.377) وتشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار اداء وظيفة المراجعه الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.377) في اجراءات المراجعة الخارجية ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمتها (26) وبدلالة

إحصائية وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين مقبول بين كلا البعدين، أما قيمة (T)، البالغة (5.3)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغ (a=2.897) ويختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين البعدين ويؤكد أن الاهتمام اجراءات المراجعة الخارجية تصل إلى (1.337) حتى في حالة عدم التركيز على معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية. وبهذه النتائج تتأكد علاقة الارتباط والأثر بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية واجراءات المراجعة الخارجية.

2. أظهرت نتائج العلاقة بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وحجم الاختبارات المطلوب معامل ارتباط بلغ (**0.741)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية جيدة بين البعدين، ومن معامل التحديد (R^2) البالغ (0.55)، ويبين أن ما مقدار (55%) من التباين الحاصل في حجم الاختبارات المطلوب مفسر بفعل معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (45%) نتيجة عوامل أخرى، ويتبين من معامل بيتا (β) البالغة (0.568) والذي يشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.568) في حجم الاختبارات المطلوب ومن اختبار(ANOVA) البالغة قيمتها (123) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هنالك تجانس وتباين بينهما. أما قيمة (T)، البالغة (5.6)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.012) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين البعدين ويتضح أن المصارف المبحوثة تهتم في حجم الاختبارات المطلوب بمقدار (2.012) حتى في حالة عدم التركيز معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية. وبهذه النتائج العلاقة بين البعدين.

3. تبين أن معامل الارتباط بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وتكاليف عملية المراجعة الخارجية بلغ (**0.904)، ويشير إلى علاقة ارتباط طردية جيدة بين البعدين، ومن معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.82)، ويبين أن ما مقداره (82%) من التباين الحاصل في تكاليف عملية المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (18%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.843) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية يصاحبه تغيير مقداره (0.843) في تكاليف عملية المراجع الخارجي، ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمته

(452) بدلالة إحصائية، وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين البعدين، أما قيمة (T)، البالغة (4.3)، وهي اكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، ويتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=0.766) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين البعدين، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية ونط عمل المراجع الخارجي بابعاده. حيث بلغ معامل الارتباط بين البعدين (**0.875) ويدل على علاقة طردية قوية، وتبين من معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.76)، ويشير إلى أن ما مقدار (76%) من التباين نطاق عمل المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (24%) نتيجة عوامل أخرى أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.659) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.659) في نطاق عمل المراجع الخارجي، ومن اختبار (ANOVA) تبين أن القيمة بمراتب عليا وبدرجة (328) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000) عند العينة المختارة وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (6.4)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغ (a=0.1600) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويؤكد بأن المصارف المبحوثة تهتم في معيار نطاق عمل المراجع الخارجي بمقدار (1.600) حتى في حالة عدم التركيز على معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية ، وبهذه النتائج تتأكد العلاقة بين معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده.

5.2.2.19.2.3 العلاقة بين معيار ادارة المراجعه الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعادها (اجراءات المراجعة الخارجية، حجم الاختبارات المطلوبة، تكاليف عملية المراجعة الخارجية).

يمكن توضيح العلاقة والأثر بين معيار ادارة المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بأبعاده من خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه:

جدول رقم (31.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين معيار ادارة المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بابعاده(n=103)

نطاق عمل المراجع الخارجي	معيار ادارة المراجعة الداخلية							
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة الثابت a	معامل بيتاβ	ANOVA		T-TEST	
					F	Sig	T	Sig
اجراءات المراجعة الخارجية	0.319	0.10	3.240	0.300	111	0.000	6.9	0.000
حجم الاختبارات المطلوبة	0.618	0.38	2.199	0.535	62	0.000	7.2	0.000
تكاليف عملية المراجعة الخارجية	0.783	0.61	0.922	0.826	159	0.000	5.6	0.000
نطاق العمل بشكل عام	**0.715**	**0.51**	**1.863**	**0.610**	**105**	**0.000**	**7.5**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

بالنظر إلى الجدول رقم (31.2.3) تم استخلاص النتائج التالية:

1. أظهرت النتائج أنّ معامل الارتباط بين معيار ادارة المراجعة الداخلية واجراءات المراجعة الخارجية بلغ (0.319)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين البعدين، وتبين من معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.10)، إلى أن ما مقدار (10%) من التباين الحاصل في اجراءات المراجعة الخارجية مفسر بفعل معيار ادارة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (90%) نتيجة عوامل أخرى، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.300) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار ادارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.300) في اجراءات المراجعة الخارجية أي أن نسبة التأثير قليلة. ومن اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (111) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين مقبول بين كلا البعدين. أما قيمة

(T)، البالغة (6.9)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=3.240) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين البعدين ويتضح أن المصارف المبحوثة تهتم في اجراءات المراجعة الخارجية ليصل مقدار الاهتمام إلى (3.240) حتى في حالة عدم معيار ادارة المراجعة الداخلية وبهذه النتائج تتأكد العلاقة والأثر البعدين على الرغم من ضعف الارتباط والأثر كون معامل (T) كان مرتفع ما يدل على وجود تجانس.

2. تبين أن معامل الارتباط بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وحجم الاختبارات المطلوب بلغ (**0.618)، ويشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية جيدة بين البعدين، ومن معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.38)، ويدل على أن ما مقدار (38%) من التباين الحاصل في حجم الاختبارات المطلوب مفسر بفعل معيار ادارة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (62%) نتيجة عوامل أخرى، ومن معامل بيتا (β) البالغ (0.535) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار ادارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.535) في حجم الاختبارات المطلوب، ومن اختبار (ANOVA) البالغ قيمته (139) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هنالك تجانس وتباين بين كلاهما. أما قيمة (T)، البالغة (7.2)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، ويتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=2.199) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين البعدين أي أن هناك اهتمام في حجم الاختبارات المطلوب بمقدار (2.199) حتى في حالة عدم التركيز معيار ادارة المراجعة الداخلية ، وبهذه النتائج تتأكد علاقة الارتباط والأثر بين البعدين.

3. حقق معامل الارتباط بين معيار ادارة المراجعة الداخلية وتكاليف عملية المراجعة قيمه مقدارها(**0.783)، ما يشير إلى أنّ هناك علاقة ارتباط طردية جيدة بين البعدين، ومن معامل التحديد(R^2)، البالغ (0.61)، اي أن ما مقدار (61%) من التباين الحاصل في تكاليف عملية المراجعة الخارجية مفسر بفعل معيار ادارة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (39%) نتيجة عوامل أخرى. ومن معامل بيتا (β) البالغة (0.826) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار ادارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.826) في تكاليف اجراءات عملية المراجعة الخارجية، وتبين من اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (159) وبدلالة إحصائية وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (5.6)، وهي اكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، كما

يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=0.922) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين البعدين ويبرهن اهتمام المصارف في تكاليف عملية المراجعة الخارجية بمقدار (0.922) حتى في حالة عدم التركيز على معيار نطاق عمل المراجع الخارجي، وبهذه النتائج تتأكد علاقة بين البعدين، وعليه يمكن القول بعد استخلاص النتائج بأن هناك علاقة طردية وقوية ذات دلالة إحصائية بين معيار ادارة المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي بابعاده. حيث بلغ معامل الارتباط بين البعدين (**0.715)، ويمثل علاقة طردية وقوية، ومن معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.51)، ويشير إلى أن ما مقدار (51%) من التباين الحاصل في نطاق عمل المراجع الخارجي مفسر بفعل معيار ادارة المراجعة الداخلية وإن النسبة المتبقية البالغة (49%) نتيجة عوامل أخرى. أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.610) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار ادارة المراجعة الداخلية يؤدي إلى تغيير (0.610) في نطاق عمل المراجع الخارجي، ومن خلال اختبار (ANOVA) البالغة قيمته (105) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000) عند العينة المختارة وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين كلا البعدين. أما قيمة (T)، البالغة (7.5)، وهي أكبر من (2)، كما كانت قيمة (Sig=0.000)، وهي أقل من (0.05)، ويتبين من قيمة الحد الثابت لمنحى الانحدار البالغة (a=1.836) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويبرهن اعتماد المصارف المبحوثة في نطاق عمل المراجع الخارجي بمقدار (1.836) حتى في حالة عدم معيار ادارة المراجعة الداخلية ، وبهذه النتائج تتأكد صحة الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير المراجعة الداخلية بابعادها ونطاق عمل المراجع الخارجي.

2.1.19.2.3 الفرضية الرئيسية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي.

يمكن توضيح العلاقة بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي ف الأرقام الواردة خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه.

جدول رقم (32.2.3)

علاقة الارتباط والأثر بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي (n=103)

متغيرات الدراسة	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة aالثابت	معامل بيتا β	ANOVA		T- قيمة	مستوى الدلالة (Sig)	القبول أو الرفض
					F	(Sig)			
ثقة المراجع الخارجي	0.878**	0.77	1.332	0.782	339	0.000	8.48	0.000	مقبول
نطاق عمل المراجع الخارجي									

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)2017.

اوضح الجدول رقم (32.2.3) أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الداخلي بعد أن بلغ معامل الارتباط (**0.878) وبدلالة إحصائية اقل (0.05)، حيث أن ثقة المراجع الخارجي وترسيخ وتسهل على المراجع الخارجي عملة وبتالي ينعكس ذلك على الاجراءات وحجم العينة المختارة والذي بدورة يؤدي الى تخفيض تكليف عملية المراجعة لتوافر معيار الثقة في التقارير المعدة،، وتبين من خلال معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.77)، ويشير إلى أن ما مقدار (77%) من التباين الحاصل في نطاق عمل المراجع الخارجي مفسر بفعلثقة المراجع الخارجي بالتقارير وإن النسبة المتبقية البالغة (23%) نتيجة عوامل أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، أما قيمة معامل بيتا (β) البالغة (0.782) والتي تشير إلى أن تغيير وحدة واحدة في معيار ثقة المراجع الخارجي يؤدي إلى تغيير (0.782) في نطاق عمل المراجع، ومن اختبار (ANOVA) البالغ (339) وبدلالة إحصائية اقل من (0.000) عند العينة المختارة وهذا يعني بأن هناك تجانس وتباين بين المتغيرات، ويتضح من اختبار (T) أن هناك تجانس بين متوسطات المتغيرات بمقدار (7.7) وهي اكبر من (2) وبمستوى دلالة اقل من (0.05)، كما يتضح من قيمة الحد الثابت لمنحى

الانحدار البالغة (a=1.332) وبهذا يختلف عن الصفر ليؤكد العلاقة بين المتغيرين ويبرهن اهتمام المصارف المبحوثة في نطاق عمل المراجع الخارجي ليصل مقدار ذلك الاهتمام إلى (1.332) وتزداد هذه النسبة في حالة التركيز على معيار ثقة المراجع الخارجي، وهذا ما دلت عليه أرقام الترابطات والتي تفاوتت بين قوي جداً وقوي، وبهذه النتائج تتأكد صحة الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي .

الفرضية الربعة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية

ولإثبات الفرضية الرابعة وبراهن ان ثقة المراجع الخارجي تمثل متغير وسيط تم الاعتماد على تحليل المسار وبيان التأثير المباشر والغير مباشر وكما مبين في الجدول.

جدول رقم(33.2.3) نتائج اختبار الفرضية (n=103)

المتغيرات	نطاق عمل المراجع الخارجي		
	معامل بيتا(B)	اختبار (T)	Sig
معايير المراجعة الداخلية	0.34	5.17	0.00
ثقة المراجع الخارجي	0.36	1.27	0.01
معامل الارتباط (R)	0.721		
معامل التحديد(R2)	0.854		
معامل الثبات (a)	1.131		
F	93.21	Sig	0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017.

أوضح الجدول رقم(33.2.3) يتبين من نتائج تحليل المسار أن ادخال ثقة المراجع الخارجي في النموذج المقرح مع بقاء معايير المراجعة الداخلية متغير مستقل ادى الى ظهور نتائج ايجابية تمثلت في ارتفاع معامل التحديد ليبلغ (R^2) (0.85)، اي ان ما مقدر(0.85) من التغير الحاصل في نطاق العمل الخارجي مفسر بمعايير المراجعة الداخلية وهذه الارتفاع ناجم عن ادخال ثقة المراجع الخارجي كمتغير وسيط، وجميع النتائج الوارد في الجدول تبين معنوية نموذج البحث بشكل كلي، ولتأكد من توسيط ثقة المراجع الخارجي بين المتغير المستقل والتابع تم ايجاد التأثير المباشر والغير مباشر لبيان

طبيعة التأثير المباشر للمستقل في التابع والتأثير غير المباشر للمستقل في التابع بواسطة الوسيط وكما موضح في الجدول:

جدول رقم (34.2.3) نتائج التأثير المباشر والغير مباشر بين متغيرات البحث (n=103)

متغير مستقبل	معيار الاستقلالية		معيار الحرفية المهنية		معيار نطاق العمل		معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية		معيار ادارة وظيفة المراجعة الداخلية	
متغير وسيط	ثقة المراجع الخارجي									
متغير تابع	نطاق عمل المراجع الخارجي									
	التأثير	Sig	التأثير	Sig	التأثير	Sig	التأثير	Sig	التأثير	Sig
التأثير المباشر	0.224	0.000	0.146	0.008	0.197	0.000	0.156	0.007	0.121	0.01
التأثير غير المباشر	0.173	0.000	0.296	0.000	0.179	0.000	0.246	0.000	0.144	0.00
اجمالي التأثير	0.397	0.000	0.442	0.000	0.376	0.000	0.402	0.000	0.265	0.00
نسبة التأثير الغير مباشر	0.435		0.669		0.476		0.611		0.543	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017.

اوضح الجدول رقم (34.2.3) التأثير المباشر والغير مباشر لمعايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي من خلال توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية ، حيث اتضح من النتائج الواردة ان ثقة المراجع الخارجي تتوسط العلاقة بين معيار الاستقلالية ونطاق عمل المراجع الخارجي العمل بشكل جزئي، وينطبق ذلك على معيار نطاق العمل، في حين تتوسط العلاقة بين معيار الحرفية المهنية وثقة ونطاق عمل المراجع الخارجي بشكل كلي وهذا ينطبق على بعد معيار اداء وظيفة المراجعة الداخلية ومعيار ادارة وظيفة المراجعة الداخلية ايضاً، ومما سبق ولمعنوية التأثير المباشر والغير مباشر يتبين للباحث ان ثقة المراجع الخارجي تمثل متغير وسيط يمكن استثمارها في زيادة ثقة تسهيل اجراءات المراجع الخارجي لينعكس ذلك على السرعة والمرونه وقلة تكاليف المصرفة

على المراجع الخارجي ويوضح الشكل ادناه التأثير المباشر والغير مباشر ونسبة التأثير الغير مباشر لمتغيرات البحث:

مخطط (14.2.3) التأثير المباشر والجزئي لمعاير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي بتوسيط ثقة المراجع الخارجي

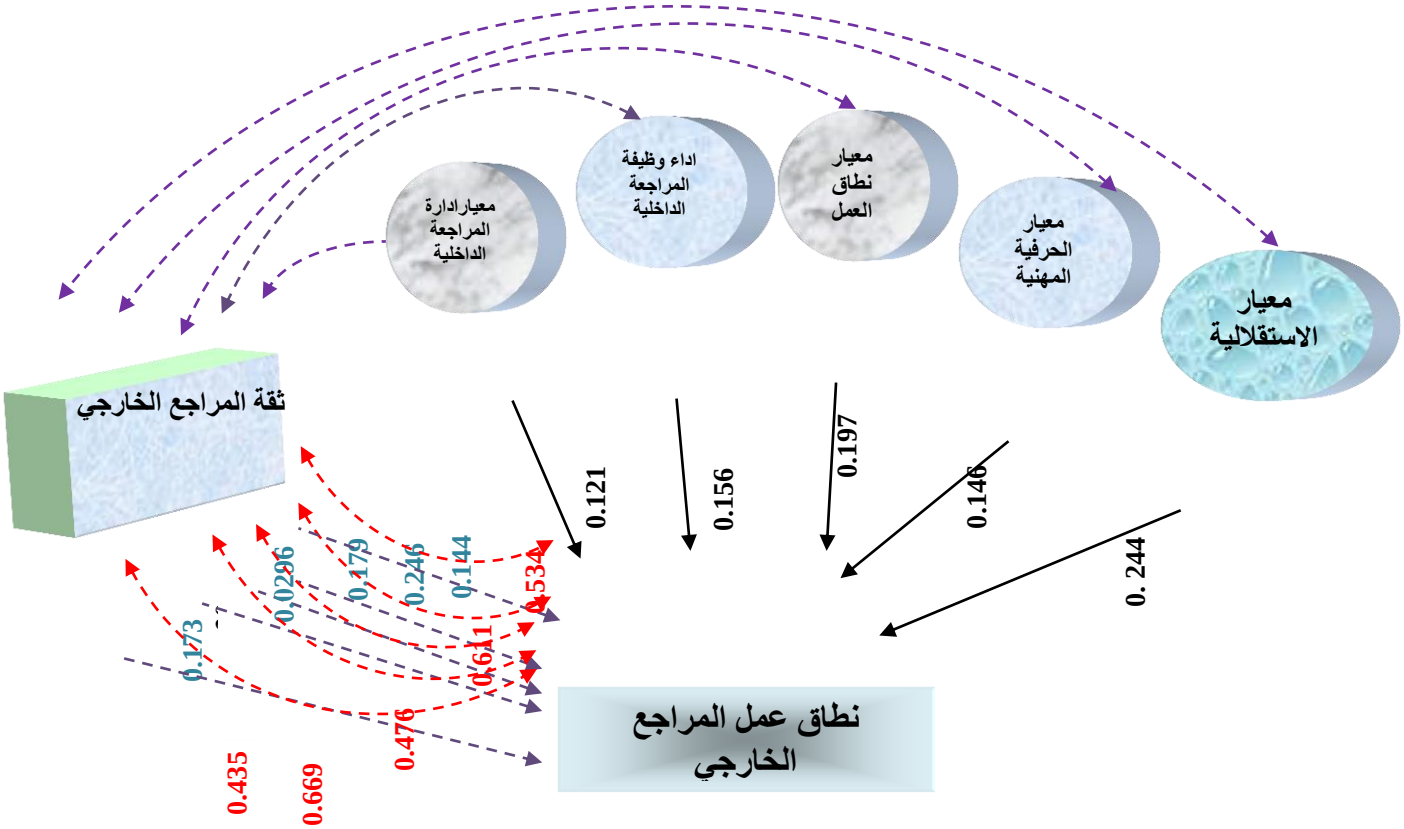

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي(spss)2017 .

الخاتمة

وتحتوي على الاتي :

أولا : النتائج

ثانيا : التوصيات

خاتمة البحث

وتحتوي على النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

من خلال البحث والدراسة في الجانبين النظري والعملي أمكن التوصل إلى أهم النتائج الآتية:

1:- النتائج النظرية.

أ- تعد وحدة المراجعة الداخلية أحد العناصر التي تعمل على ضبط العمل داخل المصارف، خاصة في ظل توسع قاعدة المساهمين والانفصال التام بين الملكية والإدارة، وإلزام المصارف بتطبيق معايير المراجعة ، التي تحكم المصارف باختلاف أنواعها ومجالات نشاطها (المصارف التجارية، والصناعية والخدمية، والمصارف والمؤسسات المالية).

ب- تحظى وظائف وحدة المراجعة الداخلية في المصارف ، باعتبارها أحد وحدات المراجعة المصرفية الداخلية، باهتمام متزايد من قبل الادارات المسوؤلة عن المصارف، ويرجع ذلك إلى كونها تمثل خط الدفاع الاول في منع وصد وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها اليومية.

ت- يتضمن المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية كونه نشاطا تقييما ومستقلا داخل المنشأة وكونها وظيفة استشارية، بالإضافة إلى امتداد نشاطه إلى جميع أنواع الرقابات الإدارية، المحاسبية، والضبط الداخلي.

ث- تعاني معظم المصارف من قلة اهتمام المراجع الداخلي بأهمية تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند إعداد التقارير مما ينعكس سلباً على وضوح ومصداقية التقارير المالية، والذي يؤدي إلى عدم تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، وهو ما يؤدي الى تقليص دور نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي، والذي ينعكس سلباً على محدودية الاجراءات نتيجة لضعف تلك الثقة.

ج- ينعكس مستوى ونطاق ثقه المراجع الخارجي بالتقارير المالية والعوامل المؤثرة في هذه الثقة، على شكل وإجراءات وعمل المراجع الخارجي في المصارف، حيث ان معايير المراجعة الداخلية تعد من أهم العوامل المؤثرة بالتقارير المالية ومن ثم في إجراءات وعمل المراجعة في المصارف عينة المراجعة.

ح- تعد وحدة المراجعة الداخلية في أي مؤسسة اقتصادية، بمثابة عين الإدارة العامة على باقي وظائف المؤسسة.

خ- يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية، في السعي نحو تعظيم القيمة للأطراف المرتبطة بالنشاط من خلال المساهمة في تحسين الأداء وخفض التكاليف، حيث يتمحور دور المراجع الداخلي في التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة، حماية أصول المصارف، والتأكد من الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد، إضافة إلى التأكد من إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.

د- يجب أن تلتقي أهداف المراجع الداخلي مع أهداف المراجع الخارجي، وبذلك فإن التعاون الوثيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يؤدي إلى ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمؤسسة في الدفاتر والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة.

ذ- المراجعة المقدمة من طرف المراجع الخارجي ذات مصداقية أكثر من المراجعة المقدمة من طرف المراجع الداخلي، ويرجع ذلك إلى توفر الاستقلال والحياد لدى المراجع الخارجي وعدم تدخله في شؤون الإدارة.

ر- أن إتباع المعايير المراجعة يساهم في زيادة جودة تقارير كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

ز- أن التزام وحدات المراجعة الداخلية بتطبيق معايير المراجعة المهنية، يؤدي إلى تلبية احتياجات جميع مستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن كسب ثقة المراجع الخارجي في المعلومات المالية المتضمنة في التقارير المالية.

س- أن إهمال وحدات المراجعة الداخلية للمعايير المهنية للمراجعة، يؤدي إلى عدم إمكانية اعتماد المراجع الخارجي على التقارير المالية التي تصدرها تلك الوحدات.

ش- يعتبر تقرير المراجع الخارجي والرأي المحايد الذي يصده بشأن التقارير المالية المعدة بواسطة وحدات المراجعة الداخلية للمصارف، بمثابة أداة من أدوات تقدير وتغطية مخاطر الائتمان المصرفي.

ص- يعد تطبيق معايير المراجعة الداخلية في المصارف ركنا أساسيا في عمل المراجع الداخلي، وعليه يتوقف مدى ونطاق الفحص، الذي يقوم به المراجع الداخلي، خاصة في ظل اتساع

نطاق الأعمال التي تمارسها المصارف وتعقدها، الأمر الذي يستدعي من المراجع أن يكون على يقين وعلى علم تام بحيثيات هذه الأعمال وسبل معالجتها.

ض- يعد المراجعين الخارجيين، خاصة في المصارف، هم الذين يمتلكون رؤية بعيدة وتصوراً واسعا وقدرة تساهم بشكل مباشر في الوصول إلى تقارير مالية سليمة يمن الاعتماد عليها.

ط- برزت الحاجة إلى دراسة دور المراجع الداخلي والخارجي في المصارف العراقية، خاصة في ظل التحولات الكبيرة لدور المصارف في الحياة الاقتصادية، وازدياد حجم التعاملات المصرفية، وظهور الأزمات والمشاكل الائتمانية، إضافة إلى سعي العراق على جعل المصارف الخاصة شريكاً استراتيجياً مع الحكومة للقدرة على التغلب على العقبات المالية التي تحول دون النهوض بواقع الاقتصاد.

ظ- اعتماد القائمين على معايير المراجعة الداخلية للمصارف على الدقة، يعد عامل نجاح للمصارف، باعتبارها معايير يمكن من خلالها تحقيق الدقة في التقارير المالية والمعتمدة، وهو بدوره ما يزيد من ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المعدة من قبل القائمين على الحسابات . وذلك أن ازدياد المنافسة بين المصارف في بيئة الاعمال، فرض على القائمين السعي وراء ايجاد كل ما يمكن من خلاله كسب المتعاملين، وبهذا تعد الثقة عامل مهم لتعامل بين طرفين تحقيقها يزيد.

ع- أن تعزيز دور المراجع الخارجي بثقة التقارير المالية، يعتمد على ادوات كثيرة من بينها معايير المراجعة الداخلية.

2:- النتائج العملية.

أ- تسعى المصارف العراقية دائماً إلى زج الكوادر الجديدة في العمل، من أجل تبادل الأفكار والآراء، وللإفادة من أصحاب الخبرات في إعداد تقارير مالية تحقق الثقة لدى المراجع الخارجي.

ب- تصل نسبه المراجعين الخارجيين المنوط بهم تقييم أداء المصارف العراقية، ممن يحملون شهادات مهنية إلى نحو 63.2%، وهي نسبة مرتفعة، وتعد إشارة على أهمية الجانب المهني لدى مراجعي الحسابات في المصارف العراقية .

ت- عند قياس أهمية معايير الاستقلالية كأحد أبعاد معايير المراجعة الداخلية وكانت النتائج الخاصة بهذا البعد جيدة، بعد أن بلغ الوسط الحسابي العام (3.85) وهو أعلى من الوسط

الفرضي البالغ (3) بانحراف معياري (0.95) ووزن نسبي (76%) وهو اكبر من (60%) وهي نسبة تعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه مجمل فقرات معيار الاستقلالية .

ث- وعلى مستوى فقرات بعد معايير الاستقلالية، حصلت الفقرة رقم (3) والمتعلقة بالتزام المراجعة الداخلية بمتطلبات تحقيق الاستقلالية عند اداء مهامها في المصرف أعلى وسط حسابي بلغ (4.47) يفوق الوسط الفرضي بانحراف معياري (0.56) ووزن نسبي (89%)، أما اقل وسط حسابي فقد حصلت علية الفقرة (1) والتي تنص على أن تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة انشطتها واداء الاعمال بموضوعية، إذ بلغ وسطها الحسابي (3.75) بانحراف معياري (0.91) وبلغ الوزن النسبي (75%)، ويشير ذلك إلى أهمية معيار الاستقلالية، كأحد معايير المراجعة الداخلية، إذا أن هناك اتفاق بين العينة المستجيبة على ضرورة الاهتمام بترسيخ هذا المعيار من أجل عدم الاختلال باستقلالية المراجع الداخلي.

ج- هناك نظرة إيجابية لأفراد العينة اتجاه فقرات معيار الحرفية المهنية، حيث حصلت الفقرة (8) والتي نصت على ضرورة توفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات التدريبية اللازمة لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة على أعلى وسطاً حسابياً بلغ (4.28) بانحراف معياري (0.51) ووزن نسبي بلغ (86%)، في حين حصلت الفقرة (7) والتي نصت على امتلاك المراجعين الداخلين الكفاءة الفنية والخلفية التعليمية المناسبة على أدنى وسط حسابي بلغ(3.81) بانحراف معياري (0.96) في حين بلغ الوزن النسبي (76%)، مما يؤكد على ان المراجع الداخلي في المصارف العراقية، لديه المهارات والقدرات التي يستطيع توظيفها، بشكل المناسب في تنفيذ العمل والعناية الكافية بالعمليات أثناء أداء عمليات المراجعة.

ح- هناك نظرة إيجابية لأفراد العينة تجاه فقرات بعد نطاق عمل المراجع الداخلي، وقد عكست نتائج الفقرات حصول الفقرة (15) والتي نصت على انه يتم التحقق من مدى توفر ضمانات وضوابط كافية لتحقيق اهداف المصارف بكفاءة عالية، على أعلى وسط حسابي بلغ (4.29) بانحراف معياري (0.69) وبلغ الوزن النسبي (86%)، في حين حققت الفقرة (14) على أقل وسط حسابي بلغ (3.81) بانحراف معياري (0.85) وبلغ الوزن النسبي (76%) ليصل معامل الاختلاف إلى (22.309)، ومن جميع المؤشرات الواردة حول الفقرات المتعلقة ببعد معيار نطاق العمل، يتضح أن هناك فحص وتدقيق من قبل المراجع الداخلي كما يتضح في

نفس الوقت، أن هناك فحص مسبق لتحديد دقة المراجع قبل تحديد نطاق العمل، وهناك تأكيد على مدى دقة المعلومات الحسابية ايضاً.

خ- على مستوى فقرات بعد معيار أداء وظيفة المراجعة الداخلية، حققت الفقرة (21) والتي تنص على أنه يقوم المراجعين الداخليين بإعداد تقارير المراجعة بشكل دوري عن العمليات التي يتم مراجعتها أعلى وسط حسابي بلغ (4.29)، وبانحراف معياري (0.69)، وبلغ الوزن النسبي (86%)، في حين حصلت الفقرة (20) والمتعلقة بكون عمل المراجعين الداخليين يقوم على جمع وتحليل وتفسير المعلومات للحصول على الادلة الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة على أدنى وسط حسابي بلغ (3.81) بانحراف معياري (1.14) ووزن نسبي (76%)، وهو مؤشر على ضرورة تبني إدارة المصارف آليات حديثة، لتحقيق أعلى مصداقية في التقارير الخاصة بالمراجعة.

د- على مستوى بعد معيار ادارة المراجعة الداخلية، حققت الفقرة (25) والمتعلقة باستحواذ مدير قسم المراجعة الداخلية على قائمة بأهداف وسلطات وصلاحيات ومسئوليات قسم المراجعة الداخلية أعلى وسط حسابي بلغ (4.05)، بانحراف معياري قدره (0.57)، كما بلغ الوزن النسبي لهذه الفقرة (81%)، وهذا مؤشر على أن الإدارة العليا تسعى بشكل دؤوب إلى ترسيخ وتنمية هذا القسم لأهميته.

ذ- جميع المؤشرات تؤكد وتركز على أهمية إدارة المراجعة الداخلية، حيث يتطلب من الإدارة العليا السعي الجاد وراء توفير أقسام متكاملة ماديا وبشريا، لتكون قادرة على وضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المطلوبة منها بكل انسيابية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير مدرا قادرين على وضع السياسات والإجراءات التي تمثل الموجه والرسالة المرشدة إلى المراجع عند إجراء عمليات المراجعة.

ر- اشتمل متغير معايير المراجعة الداخلية على (5) أبعاد، هي: (الاستقلالية – الحرفية المهنية – نطاق العمل – الأداء وظيفية المراجعة الداخلية – إدارة المراجعة الداخلية)، وقد تكونت من (30) فقرة، اعتمدت لقياسه، وقد أسفرت النتائج عن حصول معيار نطاق العمل على أدنى قيمة معامل اختلاف وهي (18.097)، مما يدل على أنها الأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من وجهة نظر العينة مقارنة بالمعايير الأخرى، وتلتها معيار الحرفية المهنية من حيث الأهمية حيث بلغ معامل الاختلاف (21.197)، وبهذا تكون في المرتبة الثانية .

ز- تتجلى النظرة الإيجابية لأفراد عينة الدراسة على جميع فقرات ثقة المراجع الخارجي، وهذا ما يدل على أن جميع الفقرات إيجابية بمعنى نظرة أفراد العينة اتجاه الفقرات إيجابية، وبهذا تكون إجابات أفراد العينة متجهة نحو (موافق بشدة). وعلى مستوى الفقرات فقد حصلت الفقرة (3) والتي نصت على تلائم انظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة مع متطلبات المراجعة الداخلية أعلى وسط حسابي بلغ (4.28) بانحراف معياري (0.44) وبلغ الوزن النسبي (86%) بمعامل اختلاف(10.280)، مما يدل على أن المصارف العراقية مواكبة للتطورات التي تشهدها المصارف المناظرة، وتبين أن الفقرة (2) والمتعلقة بتوفر ادلة ارشادية مفصلة تتضمن معايير واستراتيجيات التقييم لعمليات المراجعة اليدوية والالية قد حققت اقل وسط حسابي بلغ (3.80) بانحراف معياري (0.71) وبلغ الوزن النسبي (77%) ليصل معامل الاختلاف إلى(18.586) . ويشير ذلك إلى أن هناك تركيز على التكنولوجيا المتطورة من قبل المراجعين، وينعكس ذلك بشكل ايجابي على توفير البرمجيات المتخصصة في مجال المراجعة المالية، والتي ساعدت على تنفيذ عمليات المراجعة بشكل انسيابي دقيق.

س- اشتمل البعد (الاعتماد على بيانات داخل المصرف) على (6) فقرات، والتي جميعها اعتمدت لقياس أهمية قيم الاعتماد على بيانات داخل المصرف، وكانت النتائج الخاصة بهذا البعد جيدة بعد أن بلغ الوسط الحسابي العام (4.17) وهو أعلى من الوسط الفرضي البلغ(3) بانحراف معياري (0.56) ووزن نسبي(83%) وهو اكبر من (60%) وهي نسبة تعكس النظرة الإيجابية لأفراد العينة تجاه مجمل فقرات الاعتماد على بيانات داخل المصرف ويدعم ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغ (13.429)، وبذلك تشير النتائج إلى موافقة أفراد عينة الدراسة متجهة نحو(موافق بشدة).

ش- وعلى مستوى فقرات البعد (الاعتماد على بيانات داخل المصرف)، حصلت الفقرة رقم (9) والمتعلقة باتصاف تقارير المراجعة المنشورة بالجودة العالية، والمنصوص عليها ضمن تقرير مراعاة المعايير والمواثيق الدولية أعلى وسط حسابي بلغ (4.46) يفوق الوسط الفرضي بانحراف معياري (0.49) ووزن نسبي (89%) ومعامل اختلاف (10.986)، في حين حصلت الفقرة (12) والتي تنص على أن المراجع الخارجي يعتبر البيانات المكتوبة ذات ثقة كبيرة مقارنه بالبيانات الشفهية على ادنى وسط حسابي بلغ (3.84) بانحراف معياري (0.86) وبلغ الوزن النسبي (77%) ومعامل الاختلاف بلغ (22.395)، ويشير هذا الى وجود اتفاق

كلي عالي لإجابات العينة حول اتصاف التقارير المالية بالجودة العالية، وهذا يدل على ان هناك ثقة لدى المراجع الخارجي بالتقارير الداخلية، وهذه الثقة لأن تأتي عن فراغ، انما مستندة الى قواعد واصول معتمدة من قبل المراجع الداخلي، وما زاد عن تلك الثقة معرفة المراجع الداخلي بمعايير المراجعة، والتي بدورها سهلت كثيرا من عمل المراجع الخارجي.

ص- وعلى مستوى البعد (تنوع ادلة الاثبات)، يعكس مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة اهتماماً كبيراً لهذا البعد من خلال تركيز المصرف على النتائج، أي أن هناك نظرة إيجابية لأفراد العينة تجاه فقرات هذا البعد، وعلى مستوى الفقرات عكست النتائج حصول الفقرة (14) والتي نصت على ان ادالة الاثبات المعتمد عليها من قبل المراجع الخارجي تتسم بالوضوح أعلى وسط حسابي بلغ (4.27) بانحراف معياري (0.57) وبلغ الوزن النسبي (85%) بمعامل اختلاف(13.348)، في حين حققت الفقرة (13)، والتي أكدت على استرشاد المراجع الخارجي بأدلة المراجعة ومعايير المحاسبة الدولية بشكل عام اقل وسط حسابي بلغ (3.83) بانحراف معياري (0.86) وبلغ الوزن النسبي (77%) ليصل معامل الاختلاف إلى(17.754)، وهو ما يشير و يوكد على ان هناك عناصر ثقة بالتقارير المالية، وهذا يبرهن طبيعة التفاهم والوضوح بين المراجع الداخلي والخارجي، حيث ان اعتماد المراجع الداخلي على معايير متعارف عليها، يسهل من عمل المراجع الخارجي ويزيد من ثقه المراجع الخارجي، وهذا بتالي يقلل من التكاليف والوقت والجهد المبذول.

ض- لقد اشتمل متغير ثقة المراجع الخارجي على (3) أبعاد تكونت من (18) فقرة اعتمدت لقياس متغير ثقة المراجع الخارجي، وقد أسفرت النتائج على حصول الاعتماد على البيانات داخل المصارف على أدنى معامل اختلاف وهي (13.409)، مما يدل على أنها الأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من وجهة نظر العينة مقارنة بالأبعاد الأخرى لثقة المراجع الخارجي، في حين يليها بُعد حجم العينة الإحصائية من حيث الأهمية حيث بلغ معامل اختلاف (17.036)، ليحصل بُعد تنوع ادلة الاثبات على المرتبة الثالثة بمعامل اختلاف (17.848)، ويشير ذلك إلى أن هناك ثقة لدى المراجع الخارجي بالتقارير المالي، وهذا يدل على أن توفر الادلة وتلائم أنظمة التكنولوجيا المتطورة، أدت إلى تسهيل عمل المراجع الخارجي، والتي بطبيعتها ساعدت على سرعة إجراء المراجعة بدقة.

ط- فيما يخص أبعاد المتغير التابع (نطاق عمل المراجع الخارجي)، على مستوى البعد (إجراءات المراجعة الخارجية)، حققت الفقرة (1) والتي نصت على أنه يتم تقييم المعلومات المالية ودراسة العلاقة المحتملة بين البيانات المالية وغير المالية، على أعلى وسط حسابي بلغ (4.47) بانحراف معياري (0.65) ووزن نسبي بلغ (95%) ومعامل اختلاف(13.655)، في حين حصلت الفقرة (4) والتي نصت على أنه يتم الحصول على أدلة مراجعة لتأكد الوجود المادي مع صحة التقييم على ادنى وسط حسابي بلغ (3.98) بانحراف معياري(0.82) في حين بلغ الوزن النسبي (80%) أما معامل الاختلاف فقد وصل إلى (20.060)، وهو ما يشير إلى أن إجراءات المراجعة الخارجية تعتمد على تقنيات متطورة تعتمد في تقييم المعلومات المالية وتوخ عن دراسة العلاقة المحتملة بين البيانات المالية وغير المالية وفي نفس الوقت يتم التحقق من الوجود الفعلي للأصل من خلال إجراء عملية الجرد يتبين لنا قناعة العينة المستهدفة بإجراءات المراجع الخارجي.

ظ- وعلى مستوى البعد (حجم الاختبارات المطلوبة)، والذي اشتمل على (6)، سجلت الفقرة (10) والتي دلت على ان يقوم المراجع بعملية المقارنة بين المعلومات المالية في المصارف محل المراجعة وذلك للتأكد من مدى معقولية الارصدة الواردة في التقارير المالية أعلى وسطاً حسابياً بلغ (4.32) بانحراف معياري (0.56) ليبلغ الوزن النسبي (86%) بمعامل اختلاف (12.962)، في حين حققت الفقرة (9) والتي أشارت إلى أنه يقوم المراجع بإجراء المقارنات بين البنود في الفترات المختلفة واستخدام النسب للربط بين المعلومات، على ادنى وسط حسابي بين الفقرات الخاصة بالبعد بلغ (3.85) بانحراف معياري (0.73) ليبلغ الوزن النسبي (77%) بمعامل اختلاف(18.961)، ويشير ذلك إلى أن حجم الاختبارات المطلوبة مقبول خاصة بعد أن تبين أن هناك مراجعة تحليلية للكشوفات الحسابية المقدمة من قبل المصرف وإن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مستعملة بشكل جيد والذي بدورة ساعد على رصد صحة الأرصدة المالية المبينة في التقارير.

ع- وعلى مستوى البعد (تكاليف عملية المراجعة)، حظيت الفقرة (16) والتي بينت زيادة تكاليف المراجعة عن العوائد الناتجة عنها أعلى وسط حسابي بلغ (4.64) وبانحراف معياري (0.48) وبلغ الوزن النسبي (87%) بمعامل اختلاف (10.344)، في حين حصلت الفقرة (14) والتي توكد عن عدم الإلزام في الافصاح عن اتعاب المراجعة على أدنى وسط حسابي

بلغ (4.01) وبانحراف معياري (0.73) ليبلغ الوزن النسبي (82%) بمعامل اختلاف (18.204). ويتضح من ذلك أن هناك ارتفاع في تكاليف المراجعة الخارجية وفي نفس الوقت هناك مضاربة ناتجة عن زيادة عدد المكاتب الخارجية وميل أكثر المصارف إلى مكاتب متعارف عليها وهنا يدخل عنصر العلاقات والمحسوبية على عنصر كفاءة المراجعة والذي بدوره أدى إلى السماح لبعض المكاتب ذات الإمكانيات المحدودة في الدخول في بيئة العمل بالتالي انعكس على جودة التقارير المالية.

غ- اشتمل متغير نطاق عمل المراجع الخارجي على (3) أبعاد تكونت من (18) فقرة اعتمدت لقياس نطاق عمل المراجعة الخارجية بالكامل، وقد أسفرت نتائج عن حصول تكاليف عمل المراجعة الخارجية على أدنى قيمة معامل اختلاف وهي (14.744)، مما يدل على أنها الأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من وجهة نظر العينة مقارنة بالأبعاد الأخرى لنطاق عمل المراجع الخارجي، يليها بُعد إجراءات المراجعة الخارجية بالمرتبة الثانية بعد أن بلغ معامل اختلاف(18.509).

ف- إن ثقة المراجع الخارجي تتوسط العلاقة بين معيار الاستقلالية ونطاق عمل المراجع الخارجي العمل بشكل جزئي، وينطبق ذلك على معيار نطاق العمل، في حين تتوسط العلاقة بين معيار الحرفية المهنية وثقة ونطاق عمل المراجع الخارجي بشكل كلي، وهذا ينطبق على بعد معيار أداء وظيفة المراجعة الداخلية ومعيار ادارة وظيفة المراجعة الداخلية أيضاً.

ق- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، حيث أن ادخال ثقة المراجع الخارجي في النموذج المقترح، مع بقاء معايير المراجعة الداخلية متغير مستقل، أدى إلى ظهور نتائج إيجابية تمثلت في ارتفاع معامل التحديد ليبلغ (R^2) (0.85)، أي أن ما مقدر(0.85) من التغير الحاصل في نطاق العمل الخارجي مفسر بمعايير المراجعة الداخلية وهذه الارتفاع ناجم عن إدخال ثقة المراجع الخارجي كمتغير وسيط، (إثبات الفرضية الرئيسية الرابعة، القائلة: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ابعاد معايير المراجعة الداخلية في نطاق عمل المراجع الخارجي عنده توسيط ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية)

ك- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع الخارجي. حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين ثقة المراجع الخارجي ونطاق عمل المراجع

الداخلي بعد أن بلغ معامل الارتباط (**0.878) وبدلالة إحصائية أقل (0.05)، وذلك أن ثقة المراجع الخارجي وترسيخ وتسهل على المراجع الخارجي عملة، وبالتالي ينعكس ذلك على الاجراءات وحجم العينة المختارة والذي بدورة يؤدي إلى تخفيض تكليف عملية المراجعة لتوافر معيار الثقة في التقارير المعدة . (اثبات الفرضية الرئيسية الثالثة)

ل- ثبتت صحة الفرضية الثانية، القائلة بأن: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة الداخلية بأبعادها ونطاق عمل المراجع الخارجي، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية بين معايير المراجعة الداخلية ونطاق عمل المراجع الخارجي؛ حيث بلغ معامل الارتباط(**0.859) وتعد علاقة طردية قوية بدلالة إحصائية أقل (0.05)،وتبين من خلال معامل التحديد (R^2)، البالغ (0.73)، إلى أن ما مقدار (73%) من التباين الحاصل في نطاق عمل المراجع الخارجي مفسر بفعل معايير المراجعة الداخلية، وإن النسبة المتبقية البالغة (27%) نتيجة عوامل أخرى . وبذلك يتضح أن ترسيخ معايير المراجعة الداخلية المعتمدة في الدراسة تزيد من نطاق العمل والاجراءات .

م- أثبتت النتائج الإحصائية صحة الفرضية الأولى، القائلة بأن: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة الداخلية بأبعادها وثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية، حيث تبين وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين المتغير التفسيري معايير المراجعة الداخلية، والمتغير الوسيط ثقة المراجع الخارجي، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (**0.861)، وتدل على وجود علاقة ارتباط قوية، أما قيمة معامل التحديد (R^2)، فقد بلغت (0.74)، وتعد نسبة جيدة تشير إلى أن ما مقدار (74%) من التباين الحاصل في ثقة المراجع الخارجي مفسر بفعل معايير المراجعة الداخلية، وإن النسبة المتبقية البالغة (26%) تمثل نسبة تأثير متغيرات أخرى غير معروفه. وبذلك تتأكد العلاقة بين المتغيرين ويتضح أن هناك سعي دؤوب من قبل المراجعين الداخلين في المصارف، لتحقيق الثقة في تقاريرها المالية بالنسبة للمراجع الخارجي بمقدار (1.428) حتى في حالة عدم ادراك المراجعين بمعايير المراجعة الداخلية.

ثانياً : توصيات الدراسة:

من خلال البحث والدراسة في الجانبين النظري والعملي أمكن التوصل إلى أهم التوصيات الآتية:

1- إنشاء جهة مراجعة مستقله لمتابعة تطبيق معايير المراجعة المهنية وقياسها في المصارف العراقية، بحيث تصبح هذه المعايير مقبولة قبولا عاماً في البيئة المصرفية.

2- أن تعتمد كل من إدارة الائتمان وإدارة الاستثمار في المصارف العراقية على تقرير المراجع الخارجي، بما يسمح بتقدير وتغطية المخاطر الائتمان وتوفير الضمانات اللازمة لنجاح الاستثمارات.

3- سن القوانين التي تلزم المراجعين الخارجيين بإتباع نظام خاص لنظام المراجعة جودة أعمال المراجعة الداخلية.

4- المحافظة على استقلالية المراجع الخارجي، ودعمها بقدر الإمكان من خلال وضع الضوابط والمحددات التي يتم من خلالها عدم التأثير على هذه الاستقلالية.

5- ينبغي على المراجع الخارجي عند أعداده للتقارير المالية، محاولة المواءمة بين معايير المراجعة الداخلية وإجراءات المراجعة عليها في المصارف العراقية، وبيان مدى موثوقية المراجع الخارجي فيها لتكون ملائمة مع طبيعة عمل متطلبات الإدارة العليا في المصارف العراقية.

6- على المراجع الخارجي البحث عن كل ما هو جديد وذو فائدة، لزيادة الثقة بين العاملين والمتعاملين بالتقارير المالية للمصارف، وذلك لأنه يمتلك من الصلاحيات ما يمكنه من معرفة مدى صحة البيانات والمعلومات التي يمكن الوصول اليها من خلال تلك البيانات .

7- ان القائمين على الحسابات اعتماد الدقة في إعداد التقارير المالية، لتحقيق جانبين، هما : الدقة في العمل، و زيادة ثقه المراجع الخارجي بالتقارير المعتمدة .

8- ضرورة تبني إدارة المصارف العراقية آليات حديثة، للتأكد من اتخاذ كافة الإجراءات، التي يمكن من خلالها تحقيق أعلى مصداقية في التقارير الخاصة بالمراجعة .

9- يمكن استثمار ثقة المراجع الخارجي، باعتبارها تمثل متغير وسيط، في زيادة ثقة تسهيل إجراءات المراجع الخارجي، لينعكس ذلك على السرعة والمرونة وقلة تكاليف المصرف على المراجع الخارجي .

10- ضرورة توعية وإرشاد مجالس إدارات منشآت الاعمال والمصارف والأجهزة التشريعية والرقابية، بدور ومسئولية المراجع الخارجي والتنويه على أهمية تقريره.

11- السلطات التشريعية وإدارات المنشآت، سن القوانين ووضع اللوائح والإجراءات والضوابط التي تكفل تطبيق معايير المراجعة الدولي، والعمل على تطويرها وتفعيلها، والاستفادة من تقارير المراجعة لحماية المال من الفساد التلاعب، وكذلك ينبغي على السلطات الرقابية التأكد من التزام منشآت الأعمال بالقوانين والمعايير المحاسبية بالاطلاع على تقرير المراجع الخارجي، وإلا يتم التعامل معه كورقة مكملة للبيانات المالية.

ثالثا : التوصية للبحوث المستقبلية:

يرى الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساسا لبحوث مستقبلية ومن أهمها ما يلي:

1. إجراء المزيد من البحوث عن معايير المراجعة الداخلية وأثرها على عملية المراجع الخارجي بمصداقية التقارير المالية.
2. دراسة العلاقة واثرها في معايير المراجعة الداخلية للمصارف والجوانب الأخرى مثل أتعاب المراجعة (في ضوء تأثيرها على جهد المراجع، وجودة التقارير المالية).

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر العربية

1. إبراهيم طه عبد الوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، الطبعة الأولى، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة المنصورة مصر، .2004.
2. إبراهيم عثمان شاهين،" المراجعة–دراسات معاصرة وحالات عملية"، بدون ناشر، الطبعة السابعة، ٢٠٠٤
3. أحمد صلاح عطية: أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية: الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
4. أحمد صلاح عطية: أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية: الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
5. أحمد صلاح عطية: أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية: الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
6. الاخرس، عاطف وشقير، فائق وسالم، عبد الرحمن، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002.
7. ادريس عبد السلام اشتوري، مراجعة– معايير اجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
8. ارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2004.
9. أمين السيد أحمد لطفي: فلسفة المراجعة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2009.
10. أمين السيد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2006.
11. أيوب، توفيق، طبيعة التدقيق الداخلي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد97، الأردن /لسنة1998.
12. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي. (2014،2009،2010،1011،2012،2013).

13. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2011.

14. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية،2014.

15. البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته ألاستراتيجييه ، وليد عيدي عبد النبي ، البنك المركزي العراقي ، س خ .

16. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، 2013.

17. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم بحوث السوق المالية ، 2013.

18. ثناء على القباني،" المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني"، الدار الجامعية، ٢٠٠٦ .

19. جلال الشافعي: نظرية المراجعة المالية فى ظل التطورات الحديثة، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، المجلد الثامن والعشرون، 2006.

20. جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية،" مراجعة القوائم المالية"، الفصل التاسع :العلاقة بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية، الطبعة الثانية، أغسطس ٢٠٠٣.

21. جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية (طبع نشر توزيع)، الإسكندرية مصر،2003.

22. حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر ، 2007.

23. حسام مختار شاكر، العلاقة بين المدقق الداخلي والخارجي، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد(109)، الربع الثاني 1999.

24. حسن الطيب عبدالله خالد، دور معايير المراجعة في تعزيز ثقة تقرير المراجع الخارجي لأغراض الائتمان المصرفي : دراسة تطبيقية على البنوك السودانية ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية – جامعة إفريقيا العالمية – السودان ، العدد 1 ، يوليو 2011.

25. حمد شقير، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مجلة المدقق، العدد (41) 2000.

26. حميدات، جمعه، التدقيق الداخلي، مجلة المدقق، عدد 69 – 70، الأردن/2007.

27. خلف الوردات، "معايير التدقيق الداخلي الدولية"، مدونة صالح محمد القرة، المتاح على الموقع https://www.sqarra.wordpesscom./ii/ 21/4/20

28. خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2006 .

29. زهير على اكبر ، نائب محافظ البنك المركزي ،

الموقعhttp/ WWW.baghdad chamber . com/index.PhP

30. سمير كامل محمد عيسى، 2008 ، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية فى تحسين جودة حوكمة الشركات – مع دراسة تطبيقية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية ، م 45 ، ع 1.

31. السيد أحمد السقا،" قراءات وحالات تدريبية فى المراجعة الداخلية"، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ .

32. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر،2004

33. عبد السلام إشتوي/ المراجعة معايير وإجراءات طبعة 1990دار الجماهرية.

34. عبد الفتاح محمد الصحن وحميد نوري، الرقابة ومراجعة الحسابات، الاسكندرية، 1999.

35. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الأسكندريه مصر، 2004.

36. عبد المجيد، محمد وعبد الله، خالد امين، التدقيق والامان والرقابة في ظل استخدام الحاسبات الالكترونية، ط2، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1999.

37. علاء حسن كريم الشرع ، مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة بالعراق دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة الدراسات العليا– جامعة النيلين ، المجلد 7 ، العدد 28 ، مارس 2017.

38. على محمد على الصياد ، دور المراجع الخارجي في التأكيد على خدمات الثقة باستخدام مدخل المراجعة المستمرة ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد 4 ، مصر ، 2012.

39. علي ناظم عبد الامير الشيخ & علي كريم محمد ، كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي واثرة في تطبيق حوكمة الشركات : دراسة في عينه من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، قسم المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المثنى ، المجلد 2، العدد 4 ، 2017.

40. فيصل الشواورة، فلسفة ومكانيكه عمل التدقيق الداخلي.مجلة الأسمدة العربية عدد19، الأردن/1998.

41. القاضي، حسين ودحدوح، حسين، أساسيات التدقيق، مؤسسة الوراق / الأردن 1999.

42. كمال الدين مصطفة و محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

43. لطفي ،أمين السيد احمد، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية/مصر،2005.

44. لطفي،أمين السيد احمد ،التطورات الحديثة في المراجعة ،الدار الجامعية/مصر 2007

45. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، .2007.

46. محمد الشواربي،" آليات المراجعة الداخلية في ضوء الحوكمة الشركاتية وتأثيرها على ترشيد القرارات الاستثمارية"، المؤتمر الضريبي ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ١٥، سبتمبر ٢٠٠٥.

47. محمد خضير ياسين ، دور المصارف الخاصة في تنمية الاقتصاد العراقي ، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، مركز التدريب والبحوث الإحصائية، س.خ .

48. محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

49. محمد عبد الفتاح إبراهيم، " نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية "، المؤتمر الأول، حول التدقيق الداخلي في إطار الحوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

50. مصطفى راشد العبادي،" تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة العملية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوحدات – .(الاقتصادية"، ا□لة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ١٩٩٩.

51. منصور ياسين الأديمي، دراسة تحليلية لدور مراقب الحسابات في مباشرة خدمات التأكيد لأنشطة لمراجعة الداخلية، ادلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2000.

52. مولود، داود سليمان(2011)" تاثير حوكمة الشركات على فاعلية الرقابة الداخلية بحث تطبيقي في عينة من الوحدات الاقتصادية / محافظة اربيل" شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، الاتحاد العام للمحاسبين و المراجعين العرب.

53. نصار محمد البطوش، المسئولية التأديبية لمدققي الحسابات في قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (32) لسنة 1985 ، مجلة المدقق، العدد (51)، آب 2002.

54. نضال عزيز مهدي & نبيل عبد الحر تومان الجبوري ، تطوير أداء وحدات الرقابة الداخلية العاملة في القطاع الحكومي في ضوء مدخل إدارة المخاطر– دراسة ميدانية في الوحدات الحكومية العراقية لاقتراح نموذج عمل إدارات الرقابة الداخلية في ضوء مدخل إدارة المخاطر ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة 39 ، العدد 109، الجامعة المستنصرية ، 2016.

55. نهاد عبد الكريم أحمد العبيدي ، الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقييد الى التحرير) ومجالات تفعيلها ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الغري للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، س.خ ، العدد الثامن.

56. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2004.

57. الوردات، خلف عبدالله، التدقيق الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع/ الأردن 2006.

58. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر. والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

ثالثا : الرسائل العلمية

1. أحمد محمد بادي المزروعي،" تحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية لفحص عقود التشغيل في القطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦ .
2. الإمارة، ضمياء محمد جواد الشذر، مسؤولية المدقق الداخلي في تقييم ادارة المخاطر المصرفية، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير علوم في المحاسبة، 2007.
3. أميرة يسرى عبد الفتاح محمد،" مدي تأثير استخدام التعاقد الخارجي في القيام بمهام المراجعة الداخلية – دراسة تحليلية رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٤.
4. بغدود راضية & صبايحي نوال ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ، الملتقى الدولي حول : إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، الجزائر ، 26 نوفمبر 2013.
5. بلعمري نور الهدى ، دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة ، رسالة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر –بسكرة – ، 2017.
6. تافرونت عادل ، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2014.
7. جيهان عبد المعز علي، تحليل آثار الأهمية النسبية والمخاطر الحتمية وذاتية التأكيدات على نطاق اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند أداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة القاهرة مصر، 2001.

8. حمزة يحيات & فوزية لعرابة ، دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة : المركب الصناعي التجاري الحضنة –مسيلة– ، رسالة ماجستير ، قسم علوم المالية والمحاسبة ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، الجزائر ، 2017.
9. الزهيري، ندى طاهر سلمان، تدقيق وتقويم العمليات المصرفية اليدوية والالكترونية، دراسة تطبيقية مقارنة في مصرف الرشيد، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني، بغداد 2006.
10. سمرة، ياسر محمد السيد، اقتراح مقترح لرفع مستوى اداء المراجعة الداخلية لمراجعة ادارة مخاطر الاعمال في الشركات المصرية" مجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة (2011).
11. علي عبد الله أحمد الجبري،" إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لمراجعة الأداء البيئي –دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة .والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧ .
12. عمر علي عبد الصمد، " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الوحدات – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009.
13. عمرو عبد الجواد محمد أحمد الشريف،" استخدام أساليب البرمجة اللغوية العصبية لغرض تحسين الأداء المهني للمراجع الداخلي – دراسة .(تجريبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٨ .
14. فرهاد أمين باراني ، محددات تكامل النظام المحاسبي بغرض تقييم الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقي ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، مصر ، 2016.
15. كمال خليفة أبو زيد، منصور أحمد البديوي، شريفة علي حسن، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر،2006.

16. محمود عبد السلام محسن، 2011، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية– غزة.
17. يعقوب، فيحاء عبدالله(2006)" التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي" دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة" رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

رابعا : المصادر الأجنبية

1. Aasmund Eilifsen & et.al: Auditing and Assurance Services, The McGraw-Hill Education, UK, 2006.
2. Ahlawat, Sunita. and Lowe, D. Jordan. (2004). "An Examination of Versus Outsourcing", Auditing: A Journal of Practice Internal Auditor : In-House & Theory, Vol. .
3. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 1991, The auditors' consideration of the internal audit function in an audit of financial statements, Statement on Auditing Standards No. 65, New York, NY : AICPA.
4. Ban Tawfiq Nejem , Integrative role for Internal Audit in the Effectiveness of Institutional Control , Basra and Arab gulf Studies Center , Basra University 2013.
5. Boris Tušek , The influence of the audit committee on the internal audit operations in the system of corporate governance , evidence from Croatia , evidence from Croatia , Economic Research , Ekonomska Istraživanja Journal , Volume 28, Issue 1 , 8 Apr 2015.
6. Chamber, et,al,Internal Auditing, Pitmaan Publishing, LONDON, 1990.
7. Coram, P., C. Ferguson and R. Moroney, 2008, **Internal audit, alternative internal audit structures and the level of misappropriation of assets fraud**, Accounting and Finance 48
8. David A. Wood , Increase the value through internal and Coordination of External Auditor , IIA Research Foundation , The Esther R. Award Sawyer Scholarship , Brigham Young University , USA , March 2004.
9. Ebaid, I. E., 2011, **Internal audit function : an exploratory study from Egyptian Listed firms**, International Journal of Law and Management 53(2) .
10. Etienne Barbier : l'Audit Interne, Organisation , 1996.
11. Etienne Barbier : l'Audit Interne, Organisation, 1996.

12. External Auditors , Faculty of Economics and Trade in Tarhuna,Research Journal of Finance and Accounting , Vol.5, Azzaytuna University Libya, Tarhuna, Libya , 2014.
13. Felix, L.L., Jr., A. A. Gramling, and M. J. Maletta, 2005, The Influence Of Non-Audit Service Revenues And Client Pressure On External Auditors' Decisions To Rely On Internal Audit, Contemporary Accounting Research.
14. Florin Boţa-Avram , The relationship between the interior And external audit , University of Cluj-Napoca , Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, vol. 1, issue 10, 2008.
15. Gramling, A.A., and S.D. Vandervelde, 2006, Assessing internal audit quality, Internal Auditing 21, pp.26-33
16. IFAC, IAASB, 2012, Handbook of international Quality Control, Auditing Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, Volume 1, International Federation of Accountants, IFAC, www.ifac.org, New York, USA.
17. Ilse Ferreira , The role of internal auditors in the profession : Development of members of the Audit Committee , master Master Thesis , Audit Department , University of South Africa , South Africa , 2007.
18. Khaled Ali Endaya , Coordination and Cooperation between Internal and
19. Laura F. Spira, "The Reinvention of Internal Contral and the Changing Role of Internal Audit",Auditing and Accountability Journal, Vol.
20. Mohammad Abdolmohammadi , Factors Associated With the Use of and Compliance with the IIA Standards: A study of Anglo-Culture CAEs , International Journal of Auditing, Vol. 13, Issue 1 , 2009.
21. Olga Savcuk , Internal audit efficiency evaluation principles , Journal of Business Economics and Management , Volume 8, Issue 4 , 2007.
22. Ramamoorti S., "Internal Auditing : History, Evoluation and Prospects", Research Opportunities in Internal Auditing, Althamonte Spring, Fl; The Institute of Internal Auditors Research Foundation, 2003, Available at: ***www.theiia.com***
23. Roth J., "How do Internal Auditors Add Value?", Internal Auditor, Vol. 2003.
24. Ruud, F., and J. Bodenmann(2001)" **Corporate Governance und Interne Revision"**. In: Der Schweizer Treuhänder, 6/7

25. Schneider, A., 2010, Analysis of professional standards and research findings to develop decision aids for reliance on internal auditing, Research in Accounting Regulation .
26. Sofia Oikonomidi & Nicklas Paulsson , External Auditor's Trust in Internal Auditors The Cultural Effect - A Study Between Greece and Sweden , Business Administration , Master's Thesis , 15 ECTS , kharlsted university , Sweden 2016.
27. Subramanyan, T.S **"Internet Security – the eyber Crime Primer"** the Chartered Accountant, march, 2001.
28. The Institute Of Internal Auditors, **«International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing**», 2010.
29. The Institute Of Internal Auditors, Op.Cit; 2010.
30. The Institute of Internal Auditors, The International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, 2006, Available at: ***www.sciencedirect.com***.
31. The Institute of Internal Auditors,Op.Cit, 2004.

الملاحق

ملحق رقم (1)

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الموضوع / استبانة

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " **معايير المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية للحد من نطاق المراجعة في المصارف العراقية**" دراسة ميدانية لعينة على المراجعين الخارجين المختصة بمراجعة المصارف العراقية ومراجعين المصارف، وذلك للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، تهدف هذه الاستبانة الى التعرف على آرائكم وتقيمكم لموضوع الدراسة علما بأنها تعد مكمل لبيانات الدراسة الميدانية، وعليه فأن دقة اجاباتكم لها دور وأثراء هذه الدراسة ، لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة بوضع علامة (√) أمام الخيار الذي يتفق مع وجهه نظركم مع العبارات الواردة فيه . ارجو شاكرا تعاونكم في ملء كامل هذه الاستبانة حتى تتم الفائدة المرجوة منها ، لما تتمتعون به من خبرة ودراية في هذا المجال، وكما نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها سوف يتم التعامل معها بسرية تامة وتستخدم لغاية البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم تعاونكم .

وتفضلوا قبول فائق الاحترام والقدير ...

الباحث : مهند نزهان محمد **المشرف : الدكتور نصرالدين عبدالكريم**

الهاتف / 9647701717447 +

الأميل / mohalbmrmr@ymail.com

الاستبانة

القسم الاول: البيانات الشخصية :

يرجى الاجابة على البيانات الاتية بوضع اشارة (√) في المكان المناسب :

1- العمر :

أ – اقل من 25 ☐ **ب** – من 25 سنة الى اقل من 35 سنة ☐

ج– من 35 سنة الى اقل من 45 سنة ☐ **د –** من 45 سنة واكثر ☐

2- المؤهل العلمي :

أ – ابتدائية ☐ **ب** – دبلوم ☐

ج– بكالوريوس ☐ **د** – ماجستير ☐

هـ - دكتوراه ☐

3- عدد سنوات الخبرة في مجال المراجعة :

أ – اقل من 3 سنة ☐ **ب** – من 3 سنة الى اقل من 6 سنة ☐

ج– من 6 سنة الى اقل من 10 سنة ☐ **د** – من 10 سنة الى اقل من 15سنة ☐

هـ - اكثر من 15 سنة ☐

4- التخصص العلمي :

أ – محاسبة ☐ **ب** – ادارة اعمال ☐

ج– اقتصاد ☐ **د** – علوم مالية ومصرفيه ☐

هـ - اخرى ..... ☐

6- المستوى الوظيفي :

أ – مدير قسم المراجعة ☐ **ب** – موظف مراجعة ☐

ج– مدير قسم الحسابات ☐ **د** – موظف حسابات ☐

القسم الثاني

مقياس متغيرات الدراسة

اولا :- المتغير المستقل : معايير المراجعة الداخلية:

1: معيار الاستقلال:

ت	العبارات	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة انشطتها وأداء الأعمال بموضوعية.					
2	يتبع قسم المراجعة الداخلية لمجلس الادارة في الهيكل التنظيمي للمصرف.					
3	تلتزم المراجعة الداخلية بمتطلبات تحقيق الاستقلالية عند اداء مهامها بالمصرف.					
4	تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة انشطتها واداء عملها بموضوعية.					
5	يتجنب المراجع الداخلي تعارض المصالح ويكون محايداً وغير متحيز.					
6	إذا تم الاخلال باستقلالية او موضوعية المراجع الداخلي يتم ابلاغ مجلس الادارة بذالك.					

2: معيار الحرفية المهنية:

ت	العبارات	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يمتلك المراجعون الداخليون الكفاءة الفنية والخلفية التعليمية المناسبة.					
2	يتوافر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة به.					
3	يوجد اشراف مناسب على تنفيذ المهام في قسم المراجعة الداخلية.					
4	لدى المراجع الداخلي المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الانسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الافراد.					

5	يبذل المراجع الداخلي قدراً كافيا من العناية المهنية أثناء أداء عمليات المراجعة الداخلية.					
6	يسعى المصرف الى تطوير الاداء المهني المستمر للمراجعة الداخلية.					

3: معيار نطاق العمل:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يقوم المراجع بدراسة وفحص وتقييم الكفاية والفاعلية وفق نطاق المراجعة الداخلية بالمصرف.					
2	يتم فحص مدى كفاءة اداء مهام ومسئوليات المراجع قبل تحديد نطاق العمل.					
3	يتم التحقق من مدى توفر ضمانات وضوابط كافية لتحقيق أهداف المصارف بكفاءة وفعالية.					
4	يتم تطبيق ضوابط للتحقق من قدرة المصارف على حماية اصولها.					
5	يعمل المصرف على فصل الصلاحيات بين المراجعين الداخليين.					
6	تأكيد المراجعة الداخلية على تأكيد صحة المعلومات المحاسبية.					

4: معيار الأداء وظيفة المراجعة الداخلية:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يجب ان يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة.					
2	يجب على المراجعين الداخليين جمع وتحليل وتفسير المعلومات والحصول على الادلة الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة.					
3	يجب على المراجعين الداخليين التقرير عن نتائج اعمال المراجعة.					

4	يجب على المراجعين الداخليين القيام بعملية المتابعة.					
5	يجب على المراجعين الداخليين التأكد من اتخاذ الاجراءات الصحيحة المطلوبة في ضوء نتائج المراجعة.					
6	يقوم المراجع الداخلي بمراجعة البرامج والعمليات للتأكيد من مدى مطابقة للأهداف والغايات الموضوعة.					

5: معيار ادارة المراجعة الداخلية:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	لدى مدير قسم المراجعة الداخلية قائمة بأهداف وسلطات وصلاحيات ومسئوليات قسم المراجعة الداخلية.					
2	يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المطلوبة من القسم.					
3	يقوم مدير قسم المراجعة الداخلية بوضع السياسات والاجراءات المكتوبة لتوجيه المراجعين التابعين له في تحديد مسئولياتهم واعمالهم.					
4	يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع برنامج لاختيار الموارد البشرية المطلوبة للقسم وتنمية مهاراتهم.					
5	يقوم مدير قسم المراجعة الداخلية بالتنسيق بين جهود المراجعة الداخلية وجهود المراجعة الخارجية.					
6	تحرص المراجعة الداخلية على تقويم النظام المحاسبي للمصرف.					

ثانيا:- المتغير الوسيط : ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية:

1: حجم العينة الاحصائية:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تتوفر قواعد ارشادية تبين منهجية تنفيذ الفحوص واجراءات تنفيذ المراجعة المالية.					
2	تتوفر أدلة إرشادية مفصلة تتضمن معايير و استراتيجيات التقييم لعمليات المراجعة اليدوية والألية.					
3	تتلاءم انظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في مع متطلبات المراجعة المالية الداخلية.					
4	تتوفر البرمجيات المتخصصة في مجال المراجعة المالية التي تضمن تنفيذ المهام المراجعة بدقة.					
5	هناك معايير خاصة بإعداد التقرير تضمن إعطاء رأي فني ومحايد.					
6	اختلاف ثقة المراجع الخارجي باختلاف اسلوب اختيار او حجم العينات.					

2: الاعتماد على بيانات داخل المصرف:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يتم تحديد الواضح للمهام والانشطة التي تنفذها وحدة المراجعة الداخلية في مجال المراجعة المالية.					
2	يتوفر غطاء من التشريعات والتعليمات والتي تمكن وحدة المراجعة المالية من تنفيذ مهامها وفق الاستحقاقات القانونية.					
3	تتصف تقارير المراجعة المنشورة بالجودة العالية والمنصوص عليها ضمن تقرير مراعاة المعايير والمواثيق الدولية.					

4	تلتزم تقارير المراجعة بتحديث البيانات المنشورة بشكل دوري.					
5	تعد تقارير المراجعة على الاعلان عن تحسين بياناتها الوصفية المنشورة.					
6	يعتبر المراجع الخارجي ان البيانات المكتوبة ذات ثقه اكبر من البيانات الشفهية.					

3: تنوع ادلة الاثبات:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يقوم المراجع بالاسترشاد بأدلة المراجعة ومعايير المحاسبة الدولية بشكل عام.					
2	تتميز أدلة الإثبات التي يسعى المراجع للحصول عليها لتأييد البيانات الواردة في القوائم المالية بالموضوعية.					
3	ان أدلة الإثبات المتاحة قد تكون تامة ومقنعة إقناعاً نهائياً لا يرقى إليه أي نوع من الشك فالمراجع عند إبداء رأيه في القوائم المالية.					
4	يتحصل المراجع على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساساً سليماً يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية.					
5	يحصل المراجع على أدلة و قرائن محاسبية تساعده في تدعيم رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية.					
6	اذا توافرت الادلة التي حصل عليها المراجع الخارجي من مصادر مختلفة فان ذلك يعتبر دليلاً اضافياً.					

ثانيا :- المتغير التابع : قياس نطاق عمل المراجع الخارجي:

1: اجراءات المراجعة الخارجية:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يتم تقييم المعلومات المالية ودراسة العلاقة المحتملة بين البيانات المالية وغير المالية.					
2	يتم الاستفسار عن التقلبات والعلاقات التي تم تحديدها والتي تتعارض مع المعلومات ذات الصلة وتنحرف انحرافا جوهرياً عن المتوقع.					
3	يمكن ان تتأثر طبيعة وتوقيت للإجراءات المرجعية عندما تكون البيانات المحاسبية والمعلومات في صورة الكترونية او في بعض الفرات الزمنية فقط					
4	يتم الحصول على أدلة مراجعة لتأكيد الوجود المادي مع صحه التقييم.					
5	إبداء رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية في التعبير بوضوح عن المركز المالي للشركة ونتائج أعماله.					
6	يتم التحقّق من الوجود الفعليّ للأصل الثابت عن طريق وجود المراجع أثناء عملية الجرد في مكان الجرد أو الاطلاع على كشوف جرد الأصول الثابتة.					

2: حجم الاختبارات المطلوبة:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يقوم المراجع بإجراء المراجعة التحليلية للكشوفات والحسابات الرئيسه المقدمة من قبل إدارة المصارف محل المراجعة.					
2	تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية مستعملة بشكل جيد للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من صحة الأرصدة المالي.					

3	يقوم المراجع بإجراء المقارنات بين البنود في الفترات المختلفة واستخدام النسب للربط بين المعلومات.					
4	يقوم المراجع بعملية المقارنة بين المعلومات المالية وغير المالية في المصارف محل المراجعة وذلك للتأكد من مدى معقولية الأرصدة الواردة في القوائم المالية.					
5	تعتبر المراجعة التحليلية عن طريق النسب المالية كافية للتأكد من مدى معقولية الأرصدة الواردة في البيانات المالية.					
6	يقوم المراجع بعملية المقارنة بين المعلومات المالية مع المعلومات المشابهة في المصارف.					

3: تكاليف عملية المراجعة الخارجية:

ت	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تصاعد الضغط على المراجعين لمواجهة تأثيرات اعتماد الأتعاب على نتائج المراجعة.					
2	عدم إلزامية الإفصاح عن أتعاب المراجعة .					
3	السماح لبعض المكاتب ذات الإمكانات المحدودة بتقديم خدمات مراجعة تتطلب مهارات وخبرات عالية تفوق قدرات هذه المكاتب.					
4	زيادة تكاليف عملية المراجعة عن العوائد الناتجة عنها.					
5	الاتجاه نحو تقديم الخدمات الاستشارية، والتي أصبحت تشكل جزءاً مهماً من دخل مكاتب المراجعة مقارنة بدخل أتعاب المراجعة.					
6	دخول العديد من المكاتب المجال المهني والسعي للمضاربة في الأسعار.					

ملحق رقم (2)

أسماء وعناوين السادة المحكمين

ت	الاسم	الدرجة العلمية	الدولة	العنوان
1	بابكر إبراهيم الصديق	أستاذ مشارك دكتور	السودان	جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا
2	محمد الناير محمدين	أستاذ مساعد دكتور	السودان	جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا
3	زهير احمد علي	أستاذ مساعد دكتور	السودان	جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا
4	صدام محمد محمود	أستاذ مساعد دكتور	العراق	جامعة تكريت
5	علي إبراهيم حسين	أستاذ مساعد دكتور	العراق	جامعة تكريت
6	وسام نعمة حسين	أستاذ مساعد دكتور	العراق	جامعة تكريت
7	سطم صالح حسين	أستاذ مساعد دكتور	العراق	جامعة تكريت
8	سعد صالح حسين	أستاذ مساعد دكتور	العراق	جامعة تكريت
9	عوض دلف خلف	أستاذ مساعد دكتور	العراق	جامعة الانبار
10	عماد صالح نعمة	أستاذ مساعد ماجستير	العراق	جامعة تكريت